الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع:

المناطق الحرة كآلية لترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر

دراسة حالة المناطق الحرة مع موريتانيا، مالي و تونس

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالب:

- حملاوي محمد وليد

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- أ.د: حساني رقية

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- خير الدين وحيد	- محاضر –ب-	رئيسا	بسكرة
- حساني رقية	- أستاذ	مقررا	بسكرة
- عبد الحق جنان	- محاضر –ب-	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع:

المناطق الحرة كآلية لترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر

دراسة حالة المناطق الحرة مع موريتانيا، مالي و تونس

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالب:

- حملاوي محمد وليد

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- أ.د: حساني رقية

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- خير الدين وحيد	- محاضر –ب-	رئيسا	بسكرة
- حساني رقية	- أستاذ	مقررا	بسكرة
- عبد الحق جنان	- محاضر –ب-	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

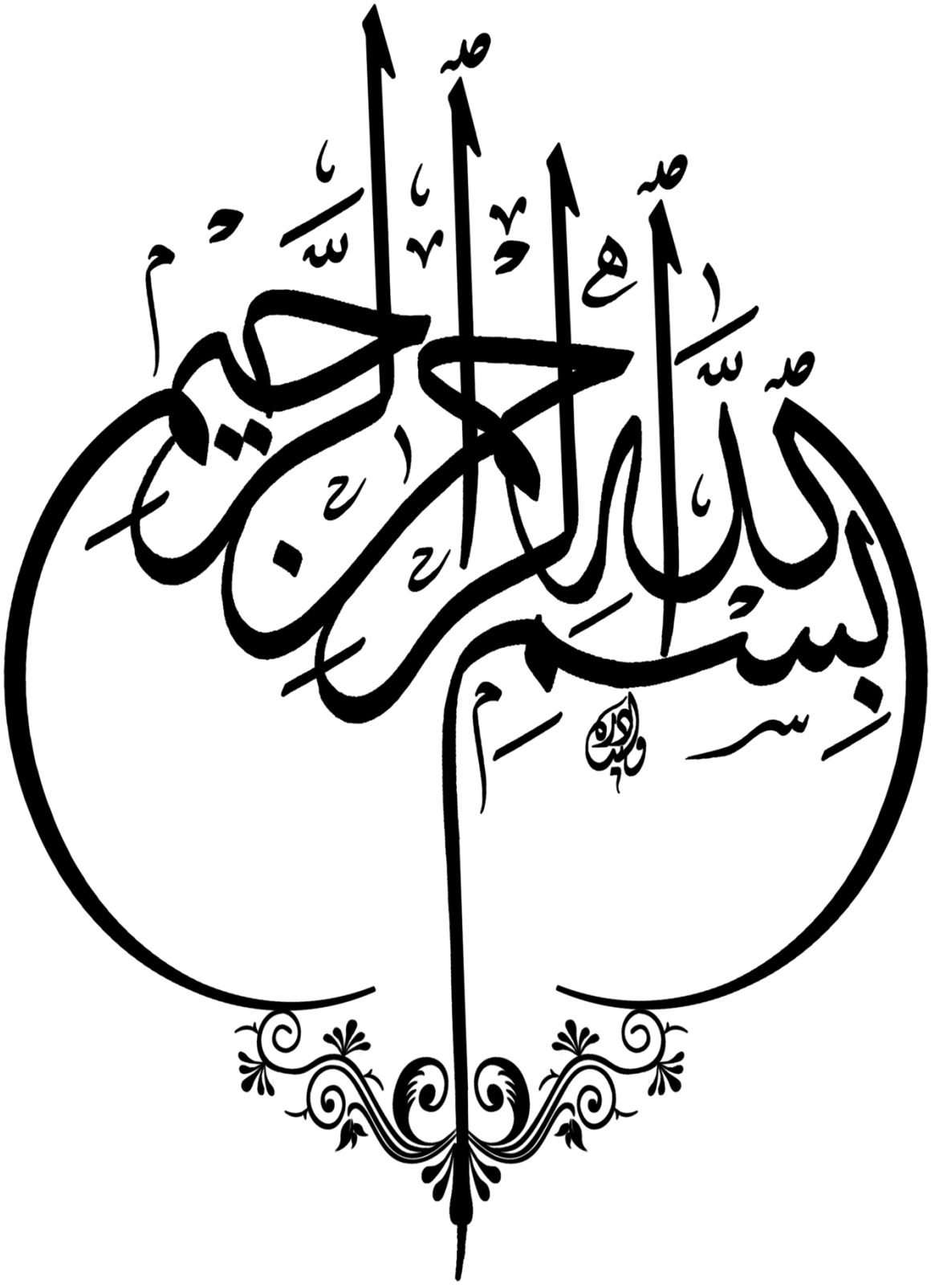
بسم الله الرحمن الرحيم

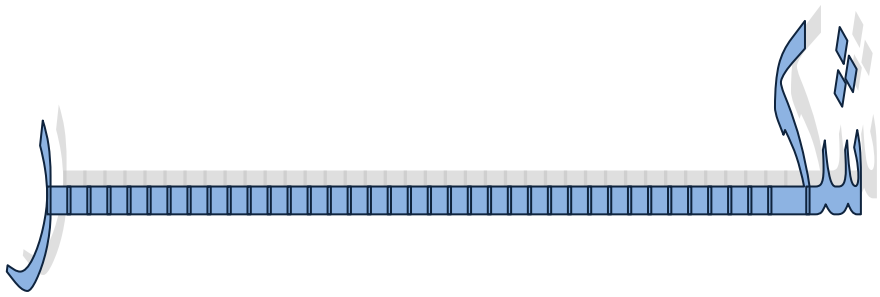

قبل كل شيء نحمد الله حمدا كثيرا على منه وفضله بأن أوصلنا إلى هذا المقام فهو عز من قائل " لئن شكرتم لأزيدنكم " .

ثم أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة " حساني رقية " على قبولها الإشراف والتأطير العلمي لهذا العمل وعلى المجهودات المبذولة من طرفها لمساعدتي في انجاز هذه المذكرة، من خلال التوضيحات والتوجيهات القيمة والآراء السديدة، فاسأل الله أن يسعدها بأبنائها إن شاء الله تعالى.

كما اشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة الموقرين على منحي شرف مناقشة هذا العمل المتواضع، ولا أنسى كل من ساعدني على انجاز هذه المذكرة فجزاهم الله خير الجزاء.

بسم الله الرحمن الرحيم

" قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا انك أنت العليم الحكيم"

صدق الله العظيم (البقرة : 32)

إهـــداء

إلى من أحسنوا تربيتي وكانوا لي العون والسند في هذه الحياة إلى والدي الكريمين اسأل الله أن يحفظهما بحفظه ويحيطهم برعايته، وان يمنحهما السعة في الرزق والبركة في الجسم، وان يجعلني بارا خدوما لهما ما طالت الحياة يا رب .
إلى إخوتي وفقهم الله وسدد خطاهم وهداهم لما فيه خير وصلاح إنشاء الله، والى جميع الأساتذة الذين تشرفت بالأخذ من فيض علمهم في كامل مشواري الدراسي وأخص بالذكر مشرفتي الدكتورة "حساني رقية" التي شرفتني بتأطيرها لإنجاز هذا العمل، حفظها الله ووفقها في مسارها العملي والعائلي.
كما لا أنسى الأهل والأصدقاء وزملاء المهنة والدراسة.

بسم الله الرحمن الرحيم

" وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب "

صدق الله العظيم (هود : 88)

إهداء إلى الأستاذة

إهداء إلى الأستاذة

لولا المعلم ما أنا في مقامـــــــــــي ... وما كتبت حرفا وما تعلمت هذا الكـلام
سأحييه بشعري وأزف له سلامـــــــي ... واثني عليه بجميل العبر وأعذب الكـلام
واكتب في مدحه حتى تطوى الصحف ... وتفنى الأوراق وتجف جميع الأقـــلام
وما أوافيه قدره حتى أقـــف لـــه ... وقفة إجلال وتقديـــــــر واحتـــرام
فقد حباه الله نورا يهـــدي بـــــه ... وخصه بعلم خص به خير الأنـــام
فلولاه ما كان الطبيب ولا المحامـــي ... وما كان المهندس ولا الإعلامـــــي
أيا معلم قد نورت دربنا بفيـــــض ... غزير وافر وعلم محكم الزمـــــام
وسطعت كنجم أضـــاء بنـــوره ... ظلام جهل مدقـــــع متنامـــــي
كدرة تلمع في كوكب الأجـــــرام ... ترقى بنا رقيا إلى ذروة السنـــــام
فيا رب أحفظها من سيئ الأســقام ... وألبسها العافيـــة ولبس الإحـــرام

كلمات الطالب: محمد وليد حملاوي

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تبيان مدى أهمية المناطق الحرة المستحدثة في الجزائر ومساهمتها في ترقية الصادرات غير النفطية، وإبراز الأهمية الاقتصادية لهذه المناطق بالنسبة للجزائر التي يعاني اقتصادها من التبعية الشديدة للنفط، حيث أن عائداته مازالت تساهم بشكل كبير جدا في تكوين الناتج المحلي ويشكل المورد الأساسي للموازنة العامة، الأمر الذي دفع بصناع القرار في الجزائر إلى البحث عن بدائل تنموية أخرى، فاستحدثت أربعة مناطق تجارية حرة في كل من: تندوف بتيمياوين على حدود موريتانيا بالإضافة إلى تينزاواتين بالحدود مع مالي والطالب العربي في الحدود الشرقية مع تونس، وهذا بهدف تنشيط حركة التجارة الخارجية وتنويع الاقتصاد الوطني وكذا تحرير العلاقات التجارية الجزائرية من مختلف القيود الجمركية، بالإضافة إلى ترقية الصادرات غير النفطية التي ستدعم ميزان المدفوعات بالعملة الصعبة وكسر التبعية المفرطة للصادرات النفطية.

فكانت طريقة عملنا في هذا البحث تعتمد على تحليل معطيات الدراسة المتمثلة في المناطق الحرة في الجزائر وعلاقتها بالصادرات غير النفطية، وذلك بالاعتماد على تقارير إعلامية ومقالات اقتصادية تعنى بهذا الجانب بالإضافة إلى مذكرات ومراجع كتبت في هذا الموضوع، وكذا مواقع الكترونية ونشرات البنك الجزائري وإحصائيات الجمارك الجزائرية.

فتوصلت الدراسة إلى أن المناطق الحرة الجديدة ساهمت بشكل كبير في ترقية الصادرات غير النفطية للجزائر، كما ساهمت في زيادة حجم الصادرات وتنويع الهيكل السلعي لها مما أدى إلى نفاد السلع المصدرة إلى أسواق دول الجوار ومنها إلى أسواق جديدة تمثلت في أسواق الدول الإفريقية.

الكلمات المفتاحية: مناطق حرة، ترقية الصادرات، صادرات غير نفطية.

Abstract:

The study aims to demonstrate the importance of Algeria's developed free zones and their contribution to the promotion of non-oil exports and highlighting the economic importance of these areas to Algeria, whose economy is severely dependent on oil, its revenues continue to contribute significantly to the composition of GDP and constitute the core resource of the general budget. As a result, Algeria's decision makers have sought other development alternatives, creating four free trade zones in each of the following: Tindouf, in timiawen borders Mauritania as well as Tenzawatin borders Mali and Taleb Larbi in the eastern border with Tunisia. This aims to stimulate the foreign trade movement, diversify the national economy, liberalize Algeria's trade relations from various customs restrictions, upgrade non-oil exports that will support the balance of payments in hard currency and break the excessive dependence of oil exports.

The way in which we work on this research was based on the analysis of the data of the study, namely the free zones in Algeria and their relationship to non-oil exports, based on media reports and economic articles on this aspect, as well as notes and references written on this subject, as well as websites, publications of the Algerian Bank and Algerian customs statistics.

The study found that the new free zones had contributed significantly to the promotion of Algeria's non-oil exports, as well as to the increase in the volume of exports and the diversification of its commodity structure, resulting in the access of exported goods to and from the markets of neighbouring countries to new markets represented in the markets of African countries.

Keywords: free zones, export upgrade, non-oil exports.

فهرس المحتويات

العنـــــــوان	الصفحة
الشكر	
إهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	VI
مقدمة	أ–ز
الفصل الأول: الإطار النظري للمناطق الحرة والصادرات غير النفطية	
المبحث الأول: ماهية المناطق الحرة وتاريخ نشأتها	03
المطلب الأول: نشأة المناطق الحرة وتطورها التاريخي	03
المطلب الثاني: مفهوم المناطق الحرة خصائصها وأنواعها	12
المطلب الثالث: أهمية وأهداف المناطق الحرة، ومقومات نجاحها وسلبياتها	24
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التصدير وأهميته	32
المطلب الأول: مفهوم التصدير	33
المطلب الثاني: أهمية التصدير ودوافعه	33
المطلب الثالث: أنواع التصدير	37
المبحث الثالث: أهمية التوجه نحو المناطق الحرة لترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر	39

المطلب الأول: دور المناطق الحرة في تطوير الصادرات	39
المطلب الثاني: دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات	44
المطلب الثالث: دور المناطق الحرة في خلق فرص العمل	50
المطلب الرابع: دور المناطق الحرة في نقل التكنولوجيا	53
الفصل الثاني: المناطق الحرة الجديدة في الجزائر وأثرها على الصادرات غير النفطية	
المبحث الأول: الصادرات غير النفطية في الجزائر الفترة 2012-2021	59
المطلب الأول: تطور إجمالي صادرات الجزائر الفترة 2012-2021 (قبل إنشاء المنطقة الحرة)	59
المطلب الثاني: تطور الصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة 2012-2021 (قبل إنشاء المنطقة الحرة)	60
المطلب الثالث: العقبات التي تواجه ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر	66
المبحث الثاني: المناطق الحرة في الجزائر	71
المطلب الأول: نشأة المناطق الحرة في الجزائر وأهدافها	72
المطلب الثاني: المناطق الحرة الجديدة (موريتانيا، تونس، ومالي)	73
المطلب الثالث: أبعاد المناطق الحرة الجديدة	89
المبحث الثالث: مساهمة المناطق الحرة الجديدة في الصادرات غير النفطية للجزائر الفترة 2022-2023	93
المطلب الأول: مساهمة المناطق الحرة الجديدة في إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية في الجزائر	94
المطلب الثاني: مساهمة المناطق الحرة الجديدة في تنويع تركيبة الصادرات غير النفطية	96

في الجزائر	
المطلب الثالث: الأسواق الجديدة للصادرات غير النفطية في الجزائر	100
الخاتمة	107
المراجع	110

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
	الفصل الأول	
(1-1)	تطور استخدام المناطق الحرة عبر الزمن	6
(2-1)	توزيع المناطق الحرة في العالم وتاريخ نشاطها	7
(3-1)	توزيع المناطق الحرة في مناطق مختلفة من العالم حتى عام 2004	8
(4-1)	توزيع المناطق الحرة في العالم وعددها حسب المناطق والدول لسنة 2017	10
(5-1)	أنواع المناطق الحرة وخصائصها	21
(6-1)	أنواع المناطق الحرة ومزاياها	23
(7-1)	أداء المناطق الحرة بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية السلعية للسنوات 2007-2002	42
(8-1)	صادرات المناطق الحرة بالنسبة لإجمالي الصادرات الكلية للسنوات 2008-2002	43
(9-1)	ترتيب أفضل المناطق الحرة العالمية لسنة 2022	45
(10-1)	نصيب الدول النامية من إجمالي حجم التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال عامي 2016-2017	46
(11-1)	مصفوفة مناظرة بين دوافع المستثمر الأجنبي ودوافع الدول المضيفة	47
(12-1)	الحوافز التي توفرها المناطق الحرة في بعض الدول	48
(13-1)	الحوافز الممنوحة في البلدان النامية للمناطق الحرة الصناعية	49
(14-1)	تطور عدد العمال بالمناطق الحرة في الأردن الفترة 2010-2016	52
(15-1)	حجم العمالة المستهدفة والمتحققة لمشروعات المناطق الحرة حتى عام 1994 في دولة مصر	53
(16-1)	تطور حجم العمالة في المناطق الحرة الصناعية بالنسبة لإجمالي قوة	54

	العمل في الدولة في بعض الدول النامية	
الفصل الثاني		
(1-2)	تطور صادرات الجزائر في الفترة 2012-2021	60
(2-2)	صادرات الجزائر غير النفطية من سنة 2012 إلى غاية 2021	61
(3-2)	التوزيع الجغرافي للصادرات غير النفطية للجزائر حسب المناطق	64
(4-2)	أهم المستوردين من الجزائر لسنة 2018	65
(5-2)	توزيع الصادرات غير النفطية للجزائر في الدول الإفريقية ودول الساحل الإفريقي خلال السنتين 2019-2020	66
(6-2)	الصادرات الجزائرية نحو موريتانيا من 2012-2021	78
(7-2)	الصادرات الجزائرية نحو موريتانيا حسب القطاعات لسنة 2017	79
(8-2)	صادرات الجزائر نحو موريتانيا بعد فتح المعابر الحدودية	82
(9-2)	المبادلات التجارية بين الجزائر وتونس 2016-2021	86
(10-2)	المبادلات الجزائرية بين الجزائر ومالي الفترة 2018-2020	89
(11-2)	تطور صادرات الجزائر غير النفطية خلال الفترة 2018-2021 تمهيدا لإنشاء المناطق الحرة	95
(12-2)	تطور صادرات الجزائر من السلع والمنتجات غير النفطية إلى دول إفريقيا بعد إنشاء المناطق الحرة سنة 2022	99

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الفصل الأول		
(1-1)	توزيع المناطق الحرة سنة 2004	9
(2-1)	خريطة انتشار المناطق الحرة عبر العالم وعددها حسب الدول لسنة 2017	10
(3-1)	خريطة انتشار المناطق الحرة حسب عددها في كل منطقة جغرافية من العالم لسنة 2017	11
(4-1)	أهداف المناطق الحرة	29
(5-1)	مراحل اختيار موقع المنطقة الحرة	30
(6-1)	الاستثمارات الأجنبية لدبي في 2020	51
الفصل الثاني		
(1-2)	تطور صادرات الجزائر في الفترة 2012-2021	61
(2-2)	صادرات الجزائر غير النفطية من سنة 2012 إلى غاية 2021	63
(3-2)	الصادرات غير النفطية للجزائر نحو الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية خلال الفترة 2010-2019	65
(4-2)	صادرات الجزائر نحو موريتانيا 2018-2021	82
(5-2)	تطور حجم الصادرات الجزائرية باتجاه تونس خلال الفترة 2016-2021	87
(6-2)	المبادلات التجارية بين الجزائر ومالي الفترة 2018-2020	90

منذ عقود والحكومة الجزائرية تعمل على تنويع الصادرات وذلك للحد من الاعتماد على مداخيل المحروقات فقط والهروب من تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما يؤثر على أوضاع الدولة ككل سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، فترقية الصادرات غير النفطية أصبحت الشغل الشاغل للحكومة الجزائرية، حيث سعت هذه الأخيرة إلى إعداد استراتيجيات بديلة لقطاع المحروقات كالصناعة والفلاحة السياحة التي من شأنها إخراج الاقتصاد الوطني من دائرة التبعية الشديدة للنفط وتمكين الجزائر من اللحاق بمصاف اقتصاديات الناشئة وذلك من خلال الاعتماد على رفع الأداء التصديري وتأهيل تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من أجل تمكينها من توسيع نشاطها في الأسواق الإقليمية والعالمية، حيث يرجح العديد من الخبراء والمحليين المتخصصين في الشأن الجزائري مسألة قصور الاقتصاد الجزائري إلى ضعف ديناميكية نشاطه الإنتاجي خارج مجال النفط، لذلك كرست الحكومة الجزائرية جهودا غير مستهان بها لترقية صادراتها غير النفطية إلا أن الواقع أصعب بكثير رغم تعدد القطاعات والإمكانيات الهائلة للدولة والتي تسمح لها ببناء كيان اقتصادي ضخم خارج قطاع النفط، فاتجهت الجزائر إلى تعزيز تجارتها الخارجية الإفريقية باستحداث أربعة مناطق حرة مع كل من: تونس موريتانيا ومالي، ويأتي هذا القرار في الوقت الذي انضمت فيه الجزائر إلى منطقة التبادل الحر الإفريقية مطلع 2021، حيث تم تسجيل نوع من الحركة في مجال التصدير لعدد من البلدان الإفريقية إلا أن حجم المبادلات التجارية الجزائرية/الإفريقية لا يزال بعيدا عن المأمول بعد أن فشلت سنة 2022 في تجاوز مستوى 3,3 % استيرادا و8,5% تصديرا وخصوصا بعد جائحة كورونا بسبب العديد من المعيقات والصعوبات التي بدأت الجزائر في تخطيها وإيجاد الحلول والبدائل لها من أجل الرفع من حجم صادراتها غير النفطية وإيجاد أسواق جديدة لها والعمل على تنويع هيكلها التصديري.

أولا: إشكالية الدراسة:

بناء على ما تقدم، ورغبة من الجزائر في الاستفادة من كل هذه الايجابيات تجسدت فكرة استحداث مناطق حرة بعد فشل التجارب السابقة لعدم تهيئتها بالمقومات الضرورية لإنجاحها مع ضعف الترسانة التشريعية المحفزة لذلك، لهذا كان لابد على الحكومة الجزائرية التوجه مرة أخرى لهذا النهج من أجل الانتقال إلى اقتصاد متنوع يساهم في ترقية الصادرات غير النفطية لزيادة مصادر العملات الأجنبية وتحقيق حاجيات الطلب الداخلي والتخلص من التبعية الخارجية.

ومن خلال ما سبق تتلخص إشكالية بحثنا فيما يلي:

كيف يساهم استحداث المناطق حرة الجديدة في ترقية الصادرات غير النفطية للجزائر ؟

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية :

1- هل تساهم المناطق الحرة الجديدة في تنويع أسواق الصادرات غير النفطية للجزائر ؟

2- هل تساهم المناطق الحرة الجديدة في تنويع هيكل الصادرات غير النفطية للجزائر ؟

3- هل تساهم المناطق الحرة الجديدة في زيادة حجم الصادرات غير النفطية للجزائر ؟

ثانيا : فرضيات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية السابقة قمنا باعتماد الفرضية الرئيسية التالية:

تساهم المناطق الحرة الجديدة في ترقية الصادرات غير النفطية للجزائر.

ويمكن تجزئة الفرضية الرئيسية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

1- تساهم المناطق الحرة الجديدة في تنويع أسواق الصادرات غير النفطية للجزائر

2- تساهم المناطق الحرة الجديدة في تنويع هيكل الصادرات غير النفطية للجزائر

3- تساهم المناطق الحرة الجديدة في زيادة حجم الصادرات غير النفطية للجزائر

ثالثا: أهمية الموضوع

ترجع أهمية الموضوع إلى أهمية المتغيرات قيد الدراسة و هي المتغير المستقل المناطق الحرة والمتغير التابع وهو الصادرات غير النفطية في الجزائر، والنتائج المستخلصة من الدراسة، فموضوع تنويع الاقتصاد الجزائري وكسر تبعيته للصادرات النفطية التي تعد المصدر الأساسي والمهيمن للعملة الصعبة، يعد المعضلة الأكبر التي تعاني منها الجزائر وفي ظل انغلاق السوق الأوروبية في وجه المنتجات الجزائرية من جهة ، وعدم تنافسية أكثرها أمام نظيراتها الأوروبية من جهة أخرى، لما لا تكون السوق العربية والإفريقية عبر المناطق الحرة هي الحل لهذه المعضلة، وهذا ما نريد الوقوف عليه من خلال دراستنا هذه .

رابعا : أهداف الدراسة :

تهدف دراستنا هذه في تسليط الضوء على المناطق لحرة المستحدثة من طرف الحكومة الجزائرية من اجل إيجاد بديل للتصدير الأحادي باعتبارها احد المستجدات الحديثة القديمة في عولمة الاقتصاد، ويمكن حصر هذه الأهداف في النقاط التالية:

- التعرف على المناطق الحرة وأنواعها وكذا التطور التاريخي لها .
- إبراز الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة بالنسبة للدولة المضيفة (الجزائر).
- إبراز الدور الفعال للمناطق الحرة من اجل ترقية الصادرات غير النفطية.
- تحديد عوامل نجاح المناطق الحرة المستحدثة ومدلى نجاعتها في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها
- التطرق إلى أهداف المناطق الحرة الجديدة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.
- التعرف على واقع الصادرات الجزائرية والعقبات التي تواجه ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر.

خامسا : حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** سنقوم بدراسة حالة الجزائر.
- **الحدود الزمانية:** سنحددها لاحقا في ظل المعطيات ولإحصائيات التي سيمكن الحصول عليها.
- **الحدود الموضوعية:** سندرس العلاقة بين المناطق الحرة كمتغير مستقل وكيف ستساهم في ترقية الصادرات غير النفطية للجزائر كمتغير تابع.

سادسا : منهجية الدراسة

سنعتمد في دراستنا على منهجين أساسيين هما:

- **المنهج الوصفي:** للتعريف بمتغيري الدراسة
- **المنهج التحليلي:** لتحليل طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة

سابعا : أسباب اختيار الموضوع

- يعتبر موضوع المناطق الحرة في الجزائر من المواضيع المهمة جدا للاقتصاد الجزائري لما يعود عليه من فوائد كجذب الاستثمارات وتنشيط التجارة الخارجية خصوصا في المناطق الحدودية إضافة إلى ترقية الصادرات غير النفطية وزيادة حجمها والأهم من ذلك كسر التبعية المفرطة للنفط.
- نظرا لان الموضوع مستحدث وذلك بعد فشل المناطق الحرة سابقا في الجزائر كمنطقة بلارة مثلا، فأردنا أن نبين مدى تأخر الجزائر في إنشاء المناطق الحرة وعدم الاستفادة منها سابقا.
- إبراز الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة للجزائر وكيفية الاستفادة منها في ترقية صادراتها غير النفطية وفي تنويع هيكل صادراتها وبالتالي إيجاد لها حصة في أسواق جديدة .
- أردنا التطرق إلى هذا الموضوع لأنه يعتبر موضوع جديد فنكون نحن من السباقين إليه بإذن الله.

ثامنا : صعوبات البحث

وقد واجهتنا في بحثنا هذا بعض الصعوبات تمثلت في :

- نقص المراجع التي تتكلم عن المناطق الحرة
- نقص الإحصائيات خاصة الجديدة
- تضارب في بعض التقارير الإحصائية مما أعاق استخلاص دقة النتائج

تاسعا: الدراسات السابقة :

- دراسة (أوسرير منور، 2005) بعنوان : "**المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية –دراسة تحليلية–**" أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، قدم فيها مجموعة من تجارب الدول النامية في إقامة الحرة كتجربة جبل علي بالإمارات العربية وتوصل إلى أن المناطق الحرة بالإمارات قد واكبت التطور الاقتصادي العالمي، وتجربة الماكيلادور بالمكسيك ، أما بالنسبة للجزائر فقد توصل إلى أن بإمكانها إقامة مناطق حرة لو أن الدراسات أقامها متخصصون في المناطق الحرة أو تم توفير المناخ الاستثماري المناسب.
- دراسة (لبعل فطيمة، 2012) بعنوان : "**المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية**" مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قدمت الدراسة تجربة المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2000–2010، حيث عالج موضوع البحث تنمية التجارة العربية البينية وتحريرها، وهدفت الدراسة إلى إبراز دور المناطق الحرة المشتركة في تنمية التجارة العربية البينية، وكيفية تطوير المناطق الحرة بالدول العربية بالإضافة إلى التعرف على المناطق الحرة وأشكالها وأثرها على الدول المضيفة لها، وتوصلت الدراسة إلى أن التجارة العربية البينية لا تتعدى 10%، وأن التجارة السورية الأردنية فهي ضعيفة جدا رغم وجود المنطقة الحرة بينهما والتي تقوم بتسهيل الإجراءات الإدارية وتمنح حوافز مالية للمستثمرين.

- دراسة (لوكال أمال، مجاني غنية ، 2017) بعنوان : "**المناطق الحرة في الجزائر على ضوء تجربة مصر والأردن**"، مقال في مجلة العلوم التجارية. هدفت الدراسة إلى عرض تجربتي مصر والأردن اللتين لاقتا نجاحا في تحقيق أهدافها، حيث اعتبرت هذه الدول السباقة في احتضان نموذج المناطق الحرة، وتميزت هذه الدراسة عن سابقيها بمحاولة إضافة صبغة تحليلية للموضوع بعرض إحصائيات عن تجربة الإمارات العربية في مجال المناطق الحرة، التي تمكنت من الرفع من مستوى الصادرات غير النفطية والمساهمة في مراحل الإنتاج العالمي، محاولين تطبيق هذه التجربة المتميزة على الجزائر.
- دراسة (قادري عبد القادر، 2020) بعنوان :"**تجربة إقامة المناطق الحرة كأحد سبل للتنمية في الاقتصاديات النامية –دراسة تجارب دولية–** " مقال في مجلة معهد العلوم الاقتصادية، هدف إلى دراسة المناطق الحرة باعتبارها تتوفر على مجموعة من الحوافز لجذب الاستثمارات، بالإضافة إلى المقومات الأخرى التي تجعل من تلك الحوافز أكثر فعالية، إذ تعتبر هذه الأخيرة من بين أهم العوامل في المناطق الحرة لاستقطاب الاستثمارات خاصة في الدول النامية.

عاشرا: تقسيمات الدراسة

من أجل الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بالموضوع تم تقسيم الدراسة إلى فصلين كالتالي:

الفصل الأول بعنوان "**الإطار النظري للمناطق الحرة والصادرات غير النفطية**" فقدمنا فيه الجانب النظري للموضوع ومفاهيم عامة حول المناطق الحرة، نشأتها وتطورها التاريخي وأهميتها بالإضافة إلى مفاهيم حول الصادرات أنواعها ودوافعها.

أما الفصل الثاني بعنوان "**المناطق الحرة الجديدة وأثرها على الصادرات غير النفطية**" فكان هذا الفصل هو الجانب التطبيقي للدراسة قدمنا من خلاله التقارير والإحصائيات التي تبرز دور المناطق الحرة الجديدة

في ترقية الصادرات غير النفطية للجزائر وأهميتها في تنويع الهيكل السلعي ومساهمتها الفعالة في نفاذ الصادرات غير النفطية للجزائر إلى أسواق جديدة.

الفصل الأول:
الإطار النظري للمناطق الحرة والصادرات غير النفطية

تمهيد

شهد العالم في العقود الأخيرة من القرن العشرين توسع الحركة التجارية وذلك نتيجة لتوسع وتعدد أنواع المناطق الحرة، إذ أن هذه الأخيرة تدر منافع عديدة على اقتصاديات الدول ونتيجة لذلك تقوم هذه الدول بمنح مجموعة من الامتيازات والتسهيلات التي توفر الأجواء الملائمة لاستقرار الاستثمارات الأجنبية والحد من هجرة الاستثمارات المحلية، حيث تعتبر المناطق الحرة وسيلة اقتصادية هامة تهدف إلى تنشيط التجارة الخارجية وجذب الاستثمارات، وقد أصبحت أيضا ظاهرة عالمية بامتياز لأن معظم الدول تبنتها كآليات اقتصادية للانتقال التدريجي والمنظم لتحقيق التكامل الاقتصادي ونقل التكنولوجيات الحديثة وتوطينها داخل البلد المضيف والوصول إلى الهدف المنشود وهو تحقيق التكامل بين المشاريع المحلية والمشاريع القائمة في المناطق الحرة.

ولقد أثرت حالة التبعية النفطية وسيطرة صادرات النفط على هيكل الصادرات في الجزائر تأثير كبيرا على مسار التنمية، وأصبحت ظاهرة خطرة تهدد الاقتصاد الوطني في ظل في ظل تذبذب وعدم استقرار أسواق النفط. وأمام هذه الحقيقة توجهت الجزائر إلى إعداد اقتصادها لفترة ما بعد النفط من خلال مجموعة من الخيارات، أهمها التوجه نحو رسم سياسة اقتصادية تنطلق من ترقية الصادرات غير النفطية، وهو ما يستوجب تشجيعا للاستثمارات الأجنبية المباشرة بهدف تنويع فرص الجزائر في الإنتاج والتصدير، وكغيرها من دول العالم الجزائر اتجهت الجزائر إلى إنشاء مناطق حرة للتجارة ضمن سعيها لتحقيق انجاز فعلي في مسالة النمو الاقتصادي والاجتماعي المتكامل، ورفع مستوى الدخل القومي وكذا المستوى المعيشي للأفراد وتأكيد رغبتها في التخلص من التبعية النفطية والاتجاه نحو تنويع صادراتها والنهوض بقطاع الصادرات غير النفطية.

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري للمناطق الحرة بدءا بنشأتها وتطورها التاريخي مرورا بماهيته بحيث يكون كما يلي:

المبحث الأول: ماهية المناطق الحرة وتاريخ نشأتها

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التصدير

المبحث الثالث: أهمية التوجه نحو المناطق الحرة لترقية الصادرات غير النفطية

المبحث الأول: ماهية المناطق الحرة وتاريخ نشأتها

إن قيام المناطق الحرة بعد عاملا من العوامل التي تلجأ إليه الدول وخاصة النامية لجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية وذلك لما تقدمه هذه المناطق من تسهيلات وامتيازات تمكن الشركات المستثمرة في زيادة قدرتها التنافسية ومن ثم تحقيق عائد اكبر لها وللدول المضيفة، فزيادة أعداد المناطق الحرة في مختلف المعمورة هي إحدى الظواهر التي شدت انتباه الباحثين والدارسين الاقتصاديين المتخصصين حول دوافع وأثار هذه المناطق وبين إمكانية التقدم الاقتصادي للدولة المنشئة لها، لذا فالمناطق الحرة ليست بالمفهوم الجديد بل هو مفهوم قديم تطور مع مرور الزمن، ومفهومها واسع وشامل سنحاول التعرف عليه من خلال التطرق إلى نشأتها وتطورها، خصائصها، وأنواعها.

المطلب الأول: نشأة المناطق الحرة وتطورها التاريخي

هناك إجماع لدى الباحثين على أن مصطلح المناطق الحرة قديم النشأة وسيظهر لنا ذلك جليا من خلال هذا المطلب الذي سنتناول فيه نشأة المناطق الحرة والتطور التاريخي لها.

الفرع الأول: نشأة المناطق الحرة

ظهرت فكرة المناطق الحرة منذ زمن بعيد وتطورت من مجرد أماكن للتخزين وإعادة التصدير إلى مناطق تقدم العديد من الخدمات في مجالي التجارة والصناعة، كما تطورت من حيث المكان والمساحة فبعد أن كانت تقام في مراكز خطوط التجارة الدولية وبمساحات صغيرة أصبحت تقام في أي مكان ومنها الأماكن النائية بغرض إعمارها وتطويرها، كما أصبحت تقام على مساحات واسعة وترددات الامتيازات الممنوحة لهذه المناطق لغرض جذب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال. (خصاونة، 2010، ص 15)

يعود ظهور ونشأة المناطق الحرة إلى أكثر من ألفي سنة مضت وغلى عهد الإمبراطورية الرومانية، فقد عرضت أول منطقة حرة في التاريخ في جزيرة (ديلوس) وذلك بفضل وجودها على موقع جغرافي هام يربط تجاريا بين الشرق والغرب وكانت النشاطات في ذلك الوقت مقتصرة على عمليات تخزين البضائع من أجل إعادة تصديرها وتموين السفن، ونتيجة لقيام الثورة الصناعية وفرض القيود على انتقال السلع وتبادلها وإقامة الاستثمارات الصناعية، ومع ظهور المستعمرات قامت الدول الأوروبية بإنشاء المناطق الحرة المختلفة في المدن ذات الموانئ لتسهيل حركة التجارة بينها وبين مستعمراتها، ومن أمثلة المناطق الحرة التي أقيمت في تلك الفترة:

- منطقة جبل طارق عام 1704
- منطقة سنغافورة عام 1819

- منطقة هونغ كونغ عام 1842

وعرفت الدول القريبة في مرحلة معينة من تاريخها إنشاء المناطق الحرة ومثال على ذلك فقد قامت الجمهورية الألمانية بإنشاء ميناء (هامبورغ) كمنطقة حرة عام 1881، وقامت فرنسا بإنشاء منطقة حرة في (مرسيليا) عام 1938. (خصاونة، 2010، ص 16)

وذهبت بعض الآراء إلى أن تأسيس المناطق الحرة لم يكن فكرة غريبة نشأت منذ زمن الإمبراطورية الرومانية أو أنها فكرة حديثة نشأت في عهود قريبة ابتداء من منطقة (جبل طارق) التي أنشئت عام 1704 مرورا بمنطقة سنغافورة التي أنشئت عام 1918 ووصولا إلى المناطق الحرة التي أنشأت معظم دول العالم في وقتنا الحاضر وإنما فكرة عربية برزت إلى الوجود منذ أكثر من خمسة عشر قرنا في شبه الجزيرة العربية وبالتحديد بمكة المكرمة. حيث ترتب على سياسة قريش في إدارة التجارة في مكة المكرمة –واد غير ذي زرع– إلى تحويل مكة إلى ما يشبه المناطق الحرة في وقتنا الحاضر وإلى تدفق الأموال وعروض التجارة إلى مكة وحصول الأسر القرشية والتي امتهنت التجارة خصوصا على ثروات طائلة وتحويل قريش من مستوى الفقر إلى مستوى الغنى والترف في ذلك الوقت وليس أدل على ذلك من أن قوافلهم التجارية كانت تشكل من أكثر من ألف بعير تحمل البضائع التي تقدر قيمتها بما لا يقل عن خمسين ألف دينار وها المبلغ يعد كبيرا مقارنة بحسابات ذلك العصر واستنادا إلى ذلك يمكننا أن نتصور مدى الثراء الذي كانت تنعم به قريش في ذلك الوقت بمكة الخالية من الزرع من خلال ما ابتكرته منّ إنشاء منطقة تجارية كانت أشبه بما يعرف –في وقتنا الحاضر– بالمناطق الحرة. (خصاونة، 2010، ص 16)

إلا أنه في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي، بدأ ظهور شكل جديد من أشكال المناطق الحرة لا يعتمد على النشاط التجاري فحسب بل يعتمد معه على الصناعات التصديرية مع ما تحمله من تشغيل للعمالة في البلد المضيف، وكانت المنطقة الحرة في ايرلندا معروفة باسم "شانون"، فقد كان الغرض من إنشاء هذه المنطقة هو الحفاظ على العمالة ومعالجة الآثار التي كانت من إجراء انخفاض الاعتماد على مطار "شانون" كنقطة ارتكاز للطائرات للتزود بالوقود لكي تستأنف رحلتها من أوروبا إلى الولايات المتحدة والعكس، ولهذا تنمية النشاط بهذا الميناء الجوي عن طريق إقامة مشروعات صناعية بالمنطقة تعتمد على النقل الجوي لمنتجاتها، وبالتالي يتم خلق فرص جديدة للقيام بعمليات الشحن الجوي التي كان يمارسها هذا الميناء من قبل، هذا في الوقت الذي خططت إيرلندا لإقامة مشروعات صناعية تعتمد على استيراد كافة احتياجاتها بصفة أساسية من الخارج من مواد خام وخلافه، وتصدير منتجاتها النهائية للخارج، وبهذا كانت المنطقة الحرة وسيلة فعالة لتشجيع هذا النوع من الصناعات خلال الستينات. وبعد الحرب العالمية الثانية ومع نمو التجارة الخارجية أقيمت مناطق التجارة

الحرة في المراكز الرئيسية لخطوط التجارة الخارجية في العالم وذلك حتى يمكنها اجتذاب جزء من حجم التجارة العابرة. (السبتي ،علوي، 2019، ص60)

ومن الأمثلة الناجحة للمناطق الحرة خلال هذه الفترة منطقة كولون في بنما وفي أواخر الخمسينيات وبداية الستينات بدأ ظهور شكل جديد من أشكال المناطق الحرة التجارية لا يعتمد على النشاط التجاري فحسب بل يعتمد على الصناعات التصديرية أي أنه يتم لتخطيط الاجتذاب جزء من تدفقات الاستثمارات الدولية للاستثمار الصناعي في البلد المضيف. (بطاهر، 2015، ص 3)

أما في باقي دول العالم فقد انكمش إنشاء المناطق الحرة بعد الحرب العالمية الأولى خصوصا سنة 1930 إبان أزمة الكساد العالمية لتعود وتنشط بعد العالمية الثانية وحتى أواخر الخمسينات بقي نشاط المناطق الحرة مقتصر على النشاط التجاري إلى أن بدأت المنطقة الحرة بمطار شانون، بتغيير وتطوير النمط التقليدي السائد بالمناطق الحرة حيث ركزت على إنشاء المشروعات الصناعية التي تستوعب عدد كبير من العمالة. (بطاهر، 2015، ص 4)

الفرع الثاني: تطور المناطق الحرة عبر العالم

راحت المناطق الحرة تتوسع وتنتشر في بقاع العالم خاصة في أوروبا قبل أن تتراجع وتنكمش بعد الحرب العالمية الأولى وخصوصا (عام 1930)، لتعود وتنشط مجددا بعد الحرب العالمية الثانية عندما بدأ النشاط التجاري بالانتعاش والاتساع تدريجيا، فأقيمت آنذاك على سبيل المثال منطقة ميناء بنما (عام1940) . إلا انه في أواخر الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي بدا ظهور شكل جديد من أشكال المناطق الحرة لا يعتمد على النشاط التجاري فحسب بل يعتمد على الصناعات التصديرية مع ما تحمله من تشغيل للعمالة للبلد المضيف. (العروسي، شكري، 2018، ص 22)

وخلال الستينات وبداية السبعينات بدأت عدة دول في تنفيذ فكرة إنشاء مناطق تصدير صناعية بغية قيام قطاع تصديري متقدم بها، ومن أمثلة المناطق الحرة التي قامت في هذه الفترة Bataan بالفيليبين MASAN باليابان، و Lepas بماليزيا، كما قامت بعض الدول بإنشاء مناطق حرة لتخدم الهدفين في نفس الوقت لتكون منطقة حرة تجارية وصناعية مثل المناطق الحرة المصرية، وتمثل المناطق الحرة المخصصة للتصدير في الوقت الراهن النمط السائد للمناطق الحرة . (بلعمري، بوسري، 2019، ص 9)

وفي الجدول التالي نشير إلى تطور استخدام مصطلح المناطق الحرة خلال فترات زمنية مختلفة والدول والمنظمات التي بدأت باستخدام هذه المصطلحات.

الجدول رقم1.1: تطور استخدام المناطق الحرة عبر الزمن

المصطلح	المستعملون الرئيسيون له وأول تاريخ بدأ استخدامه
منطقة التجارة الحرة	استخدم هذا المصطلح منذ القرن 19، واستخدمته منظمة العمل الدولية سنة 1982
منطقة التجارة الخارجية	عرف في أمريكا سنة 1934 حيث أصدرها قانون مناطق التجارة الخارجية واستخدمه بعض الفقهاء ومنهم (RS, Toman) عام 1956 و (W, Djmsza) عام 1964
المنطقة الحرة الصناعية	إيرلندا عام 1970 ومنظمة (UNIDO) 1971، ليبيريا سنة 1985
منطقة الباب المفتوح	المكسيك عام 1970
منطقة معالجة الصادرات غير خاضعة للضريبة	كوريا الجنوبية 1970
المنطقة الحرة	منظمة (UNTCTAD) عام 1973، الإمارات العربية سنة 1983
المنطقة الحرة لمعالجة الصادرات	منظمة (UNIDO) عام 1976، ومنظمة (UNTCTAD) سنة 1983
منظمة الإنتاج الحرة	معهد (STEMBERG) سنة 1977
المنطقة الاقتصادية الخاصة	الفلبين عام 1977، جامعة هارفارد عام 1977، المنظمة العالمية للمناطق الحرة 1978، منظمة (UNIDO) عام 1979، ماليزيا عام 1980، باكستان عام 1980، سنغافورة 1982، منظمة (UNCTC) عام 1982، منظمة العمل الدولية سنة 1983
منطقة حرة غير خاضعة للضريبة	الصين عام 1979
منطقة الترويج للاستثمار	سريلانكا عام 1981
المنطقة الحرة الاقتصادية	استخدمه بعض الفقهاء منهم (D.B. Diamond) عام 1980 ومعهد التنمية للمغرب العربي سنة 1993
منطقة معالجة الصادرات	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 1984
منطقة التصدير الحرة	كوريا الجنوبية سنة 1983
منطقة معالجة الصادرات الصناعية	استخدمه بعض الفقهاء منهم (P. Ruan) سنة 1985

المصدر: (الحرازي، 2011، ص 29)

نلاحظ من خلال الجدول أن مصطلح المناطق الحرة عرف لأول مرة في أمريكا سنة 1934 باسم (منطقة التجارة الخارجية) وبعدها اخذ عدة أسماء على غرار (منطقة الباب المفتوح) و(منطقة معالجة الصادرات) في ستينيات القرن الماضي، إلى أن ظهر مصطلح المنطقة الحرة أول مرة في بداية السبعينات وبالضبط سنة 1970 من طرف منظمة (UNIDO) في ايرلندا.

والجدول الموالي يوضح توزيع المناطق الحرة حول العالم وعددها في كل دولة وتاريخ إنشاؤها.

الجدول رقم 2.1: توزيع المناطق الحرة في العالم وتاريخ نشاطها

آسيا										
البلد	سنغافورة	هونغ كونغ	تايوان	سيريلانكا	ماليزيا	كوريا الجنوبية	الفلبين	الصين الشعبية	بنغلادش	تايلاند	الإمارات
عدد المناطق	22	02	03	01	14	03	05	18	01	01	07
تاريخ بدأ النشاط	1819	1842	1965	1971	1971	1971	1972	1972	1981	1981	1985
أمريكا اللاتينية											
البلد	باهاماس	باكاما	جزر القمر	المكسيك	البرازيل	الدومنيك	هايتي	جامايكا	كوستاريكا	السلفادور	الشيلي
عدد المناطق	02	02	11	17	01	04	02	02	02	02	01
تاريخ بدأ النشاط	1960	1960	1960	1965	1967	1969	1970	1970	1972	1974	1978
إفريقيا											
البلد	أنغولا	تانزانيا	جزر موريس	السنغال	ليبيريا	الطوغو	الموزمبيق	تونس	مصر		
عدد المناطق	01	04	01	01	01	01	02	01	01		
تاريخ بدأ النشاط	1961	1967	1971	1974	1975	1977	1980	1972	1985		

المصدر: (محمودي، 2002، ص23)

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن سنغافورة تتصدر دول قارة أسيا بـ 22 منطقة حرة تليها الصين 18 منطقة ثم ماليزيا بـ 14 منطقة، أما إفريقيا فهي قليلة المناطق الحرة ونجد أن أكبر عدد في تنزانيا بـ 4 مناطق.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغ عددها 32 منطقة وقد بدأ نشاطها سنة 1985.

أما في أوروبا فجاءت كالتالي: (الحرازي،2011، ص9)

- ✓ ايرلندا منطقة واحدة وقد تأسست سنة 1958
- ✓ قبرص سنة 1980.
- ✓ بريطانيا سنة 1981.
- ✓ بلجيكا 06 مناطق نشأت سنة 1983.
- ✓ فرنسا 17 منطقة وقد تأسست سنة 1980.
- ✓ إيطاليا منطقتين.
- ✓ ألمانيا 3 مناطق.
- ✓ إسبانيا منطقة واحدة.
- ✓ كندا منطقة واحدة تأسست سنة 2014.

أما الجدول التالي فيوضح عدد المناطق الحرة في كل منطقة جغرافية حول العالم.

الجدول رقم 3.1: توزيع المناطق الحرة في مناطق مختلفة من العالم حتى عام 2004

المنطقة الجغرافية	عدد المناطق الحرة
آسيا	749
أمريكا الوسطى والمكسيك	3300
أمريكا الشمالية	713
أمريكا الجنوبية	39
الشرق الأوسط	37
شمال إفريقيا	23
إفريقيا جنوب الصحراء	64
دول الاقتصاد المتحول	90
دول الكاريبي	87
دول المحيط الهندي	3
أوربا	55
دول المحيط الهادي	14
المجموع	5174

المصدر: (الحرازي، 2007، ص 9)

ومن خلال ما تضمنه الجدول نلاحظ بأن أمريكا الوسطى والمكسيك احتلت الصدارة من حيث أعداد المناطق الحرة التي أنشأت فيها وبنسبة بلغت 63% حيث تمثل تلك المنطقة الجغرافية من العالم بكثافتها السكانية الكبيرة أسواقا واسعة كانت المناطق الحرة من وسائل الوصول إليها، يضاف لذلك أن الدول الغنية في أمريكا الشمالية بتشجيعها إنشاء تلك المناطق والاستثمار فيها تحاول الحد من الهجرة المتدفقة إليها من الدول التي تقع فيها المنطقة الجغرافية التي تقع فيها تلك المناطق الحرة، وذلك من خلال فرص العمل التي توفرها المشروعات الاستثمارية التي تنتمي إلى الدول الغنية العاملة في تلك المناطق، يعزز من ذلك أن تكلفة الأيدي العاملة في هذه المناطق الحرة منخفضة الأجور مقارنة بمثيلاتها في كل من الولايات المتحدة الأمريكية أو كندا.

وهذا الشكل يبين ذلك:

الشكل رقم 1.1: توزيع المناطق الحرة سنة 2004

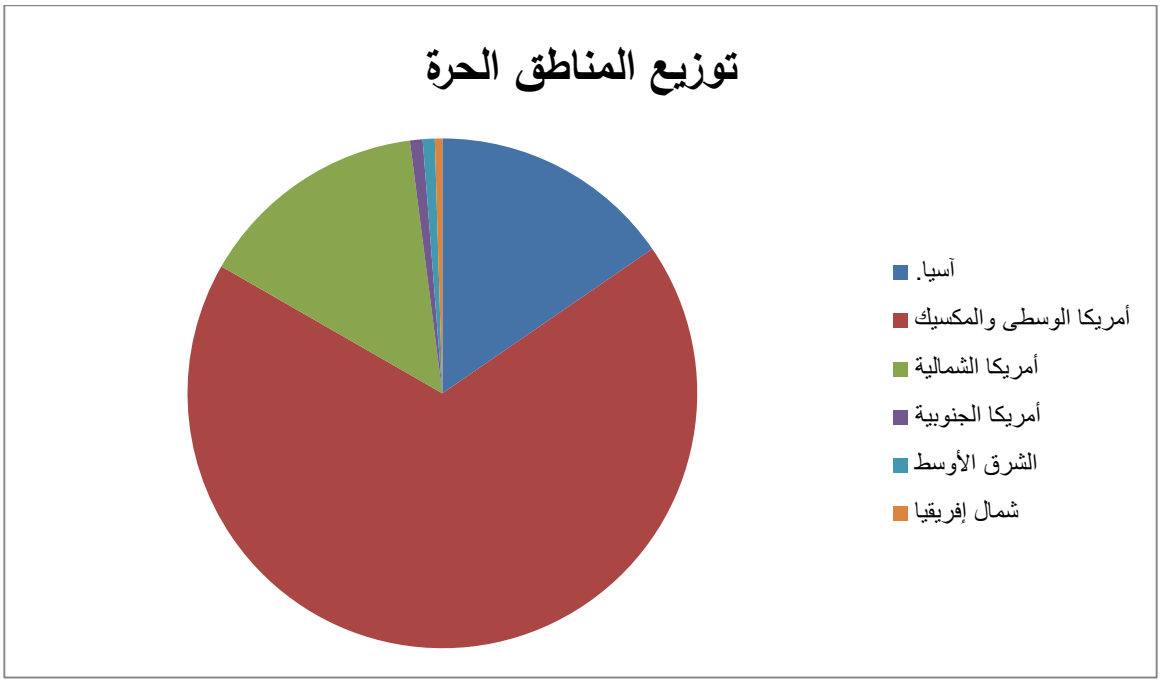

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق

أما في سنة 2017 فقد تطور عدد المناطق الحرة كما هي موضحة في الجدول رقم 4.1 الموالي

الجدول رقم4.1: توزيع المناطق الحرة في العالم وعددها حسب المناطق والدول لسنة 2017

المناطق الجغرافية	عدد المناطق الحرة	عدد البلدان في المنطقة
شمال إفريقيا	30	6
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	150	52
شمال أمريكا	263	4
أمريكا الوسطى	150	7
جنوب أمريكا	179	13
منطقة البحر الكاريبي	94	24
الشرق الأوسط	160	15
غرب أوروبا	35	29
شرق وسط أوروبا	105	17
شرق أوروبا	58	8
غرب آسيا	272	12
المحيط الهادي	2	26
شرق آسيا	700	17
المجموع	2198	230

المصدر: (فرانسوا بوست ، جامعة ريمس ، فرنسا / WFZO – أطلس العالم للمناطق الحرة 2018)

الشكل رقم 2.1: خريطة انتشار المناطق الحرة عبر العالم وعددها حسب الدول لسنة 2017

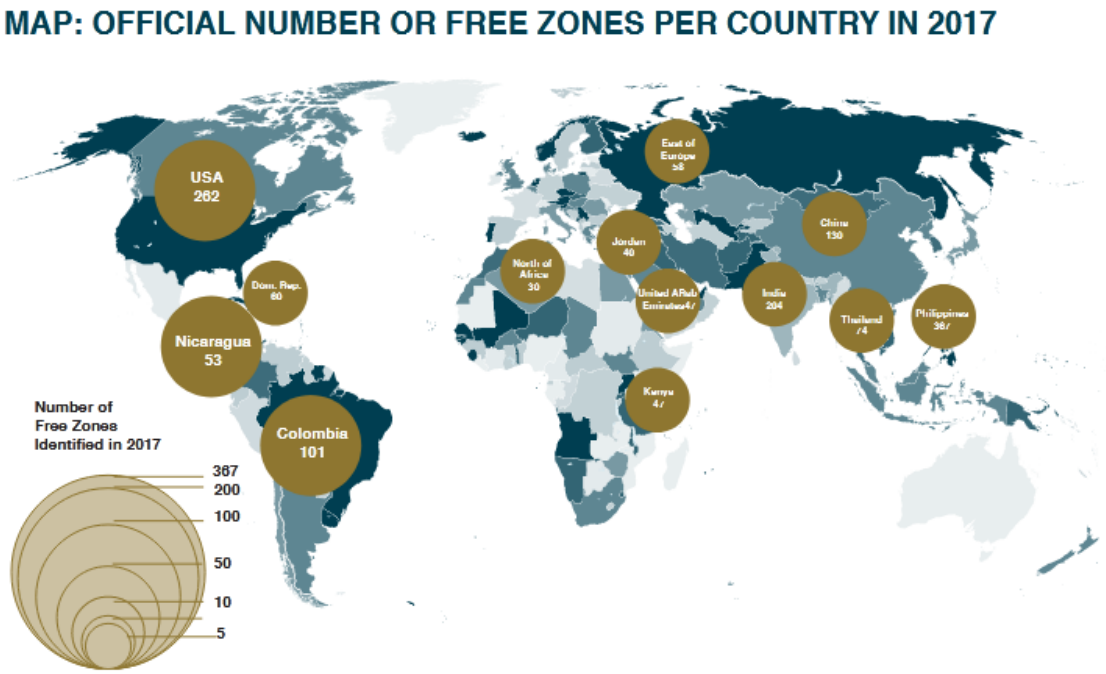

المصدر: تقرير المنظمة العالمية للمناطق الحرة سنة 2018(World-FZO.com)

أما حسب المناطق الجغرافية فقط تطورت المناطق الحرة كما هي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم 3.1: خريطة انتشار المناطق الحرة حسب عددها في كل منطقة جغرافية من العالم سنة 2017

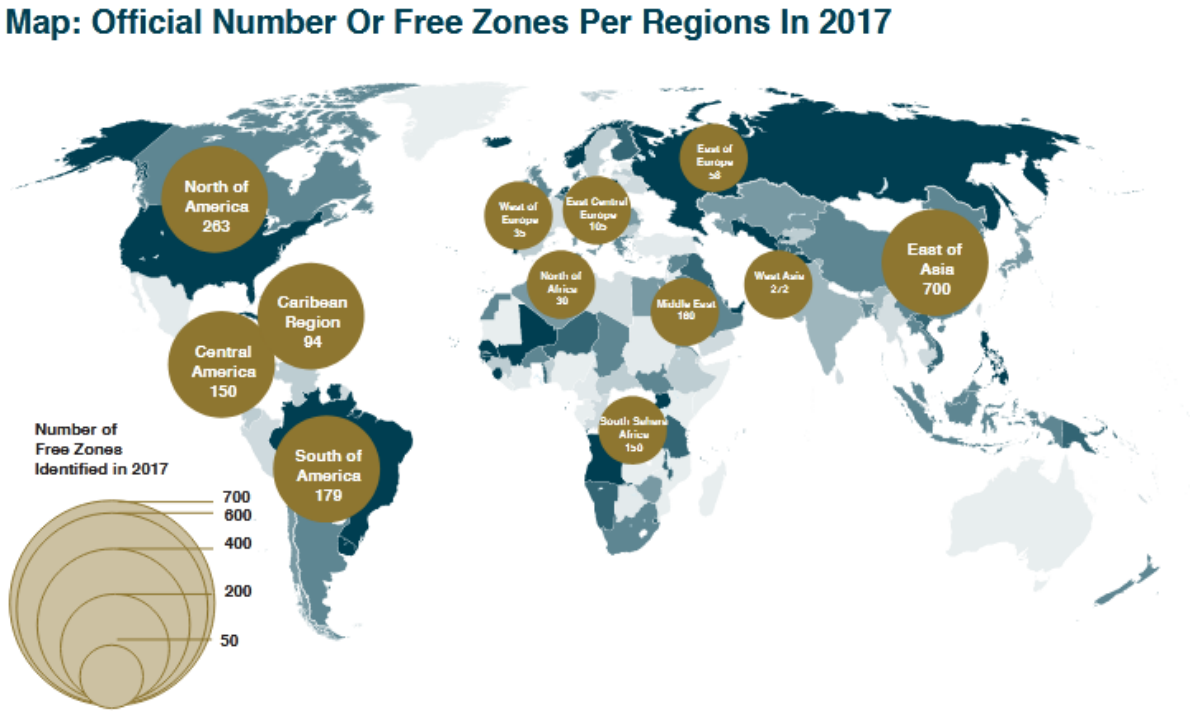

المصدر: تقرير المنظمة العالمية للمناطق الحرة لسنة 2018(World-FZO.com)

من خلال الجدول والشكلين السابقين يمكننا ملاحظة أن المناطق الحرة زاد عددها بشكل كبير جدا وانتشرت عبر أنحاء العالم انتشارا واسعا، وقد استحوذت منطقة أسيا على اكبر عدد منها مقسمة إلى 700 منطقة حرة في شرقها و 272 منطقة في غربها وتليها أمريكا الشمالية ب 263 منطقة، فأمريكا الجنوبية بـ 179 منطقة، ثم الشرق الأوسط بـ 160 منطقة حرة، وبعدها أمريكا الوسطى وإفريقيا جنوب الصحراء كل منهما بـ 150 منطقة حرة، ثم تأتي شرق وسط أوربا بـ 105 منطقة حرة، أما شمال إفريقيا فعدد المناطق الحرة فيها قليل جدا يقدر 30 منطقة فقط، فحسب إحصائيات عام 2017 فقد قدر عدد المناطق الحرة الكلية بـ 2198 منطقة حرة في العالم منتشرة في 230 دولة منها 58 دولة افريقية، 48 دولة من قارة أمريكا، 54 دولة أوربية، و 44 دولة آسيوية منها(15 دولة من الشرق الأوسط)، و26 دولة من جهة المحيط الهادي.

المطلب الثاني: مفهوم المناطق الحرة، خصائصها وأنواعها

كأي مصطلح وضعت العديد من التعاريف لمفهوم المناطق الحرة من قبل الدارسين والكتاب والباحثين في هذا الموضوع، وفي هذا المطلب سنحاول إبراز ذلك، كما سنتطرق أيضا إلى خصائص وأنواع المناطق الحرة.

الفرع الأول: تعريف المناطق الحرة

من الصعوبة بمكان وضع تعريف محدد للمناطق الحرة، ذلك أن القوانين والتشريعات التي نظمت العمل في المناطق الحرة هي التي تضع لها تعريفا محددا، وإنما وضعت مجموعة من القواعد والأسس للعمل بها داخل المنطقة وعموما يمكن وضع التعريف التالي للمنطقة الحرة: "المنطقة الحرة هي جزء من أرض الدولة التي يقع على منفذها البرية أو البحرية أو الجوية أو بالقرب منها ويحدد جغرافيا بالأسوار ويتم عزله عن باقي أقاليم الدولة، ويتم إخضاعه لقواعد قانونية معينة، ويخضع للسيادة الكاملة للدولة." (راتب، 1995، ص8)

كما تعرف بأنها تجمع سكاني محدد، مسور، ومتكامل البناء، والتجهيزات، والمرافق، يسمح من خلاله بحرية الحركة، والعمل وفق أحدث الأساليب التكنولوجية وأفضلها، والريعية الاقتصادية، وفق المبدأ الاقتصادي الكلاسيكي القائل دعه يعمل دعه يمر. (خصاونة، 2010، ص 19)

وفي تعريف آخر هي مساحة من أرض الدولة المضيفة تخصصها وتحددها وتقيمها خارج المنطقة الجمركية، ويتم التعامل معها من وجهة نظر التجارة الخارجية، كما لو أنها أجنبية، ويسمح لها بحرية التجارة وتداول البضائع (استيراد وتصدير وتخزين ومعالجة البضائع) والتصنيع، والخدمات بدون قيود، أو رسوم، أو ضرائب جمركية –أو ضرائب أخرى– معمول بها في نطاق المنطقة الجمركية. (خصاونة، 2010، ص20)

أما "لوغو باسكال" فعرفها بأنها: "مجال صغير محدد جغرافيا أين النشاطات الصناعية أو التجارية تستفيد من نظام خاص بها في مجال الجباية، هذه الأخيرة قد تكون مخفضة أو ملغاة وهي السائدة غالبا، وقد تكون موضوع لتخفيف تنظيمي، إنه مؤشر أن السلع المادية تستطيع الدخول لتخزن بحرية، ذلك بالنظر إلى خروجها اللاحق إذ في الغالب تستفيد من نظام جمركي خاص حيث المنتجات تدخل وتخرج دون أن تخضع للرقابة ولا للحقوق الجمركية، إلا أن هذه الأخيرة تكون مستحقة إذا دخلت المنتجات إلى الإقليم الوطني أين تتواجد المنطقة الحرة." (السبتي، علوي، 2019، ص65)

وفي تعريف لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (L'ONU) جاء أن: " المنطقة الحرة هي مجال جغرافي حدوده ثابتة ومدخله مراقب من طرف مصلحة الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للمراقبة، ما عدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون، ثم تستطيع لاحقا الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات. إن السلع من مختلف الأنواع توجه إلى الخارج باستثناء تلك التي يمنع خروجها من طرف القانون." (بلعزوز، مداني، 2006، ص5)

وفي إطار الاتفاقيات الدولية عرفت (اتفاقية كيوتو) حول الإجراءات الجمركية التي عقدت برعاية منظمة الجمارك العالمية المناطق الحرة بأنها: " جزء من الإقليم أو الدولة تعتبر السلع المنتجة أو المقدمة فيها خارج المنطقة الجمركية وغير خاضعة للرسوم والضوابط الجمركية." (الحرازي، 2011، ص 28)

وتعرف حسب معهد تمويل التنمية للمغرب العربي بأنها أراضي مغلقة داخل إقليم جمركي، مستفيدا من نظام الاستثناء الإقليمي حيث يستفيد فيها النشاط الاقتصادي من بعض الحرية، كما قام المعهد باستبدال التسمية من المناطق الحرة إلى المناطق الاقتصادية الحرة ذلك أن التسمية القديمة لا تستوعب كافة المتغيرات التي أدخلت عليها. (الجداوي،2006، ص4)

ومن هنا حرص المعهد على إبراز دلالات المصطلح الجديد محددا إياه كالتالي: (الجداوي،2006، ص 4)

- ✓ **المنطقة:** تعني مساحة أو إقليم محدد ومعين جغرافيا وإداريا.
- ✓ **الاقتصادية:** النشاط الممارس من داخل المنطقة ذات الطابع الاقتصادي (صناعة، تجارة، خدمات)
- ✓ **الحرة:** الحرية داخل المنطقة، حيث تمنح للمستثمر حوافز تتناسب مع طبيعة النشاط من خلال إلغاء أو تخفيض كل القيود والتعقيدات.

وعرف التشريع الجزائري حسب المرسوم التنفيذي 94/ 320 المؤرخ في 1994/10/17 المناطق الحرة بأنها: " منطقة أنشطة صناعية، وخدمات وأنشطة تجارية، تقع في مساحات مضبوطة حدودها، قد تشتمل على مطار أو ملك وطني أو تقع بالقرب من ميناء، مطار أو منطقة صناعية تمارس صلاحيات السلطة العمومية على المطارات والموانئ. (بلعزوز، مداني، 2006، ص7)

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نستنتج العناصر الأساسية في تعريف المناطق الحرة:

- ✓ مساحة جغرافية محدودة تقع على الحدود، الميناء، المطار أو بقربه منها أو أي جزء من أراضي الدولة.

- ✓ لا تخضع للقانون الجمركي أو الضريبي لدولة متواجدة بها.
- ✓ تمارس فيها الأنشطة التجارية أو الصناعية والخدمية.

ويوجد هناك بعض المفاهيم والأنظمة المشابهة للمناطق الحرة في عدة مميزات نذكر منها: (العروسي، شكري، 2018، ص ص 22-24)

1. **الجنات الجبائية:** وهو مكان يلجأ إليه المستثمرين الأجانب لتجنب الضرائب التي تفرض عليهم في أوطانهم.
2. **الأسواق الحرة:** وهي الأماكن التي تعرض فيها السلع الاستهلاكية تامة الصنع التي لا تخضع للضريبة بغرض بيعها للأفراد العابرين للمطارات والموانئ البحرية.
3. **مناطق التجارة الحرة:** وهي صورة من صور التكتل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر من أجل رفع القيود الجمركية وغير الجمركية بينهم.
4. **نظام التجارة العابرة:** ونعني به أن السلع عند تصديرها لا تخضع للرسوم الجمركية خلال عبورها على الدول وانتقالها إلى الدولة المستوردة.
5. **النظم الاقتصادية الجمركية:** وتنقسم إلى:

5-1- المستودع العمومي: ويتواجد فيه مخازن القطاعات العامة للدولة

5-2- المستودع الخاص: ويتواجد فيه مخازن القطاع الخاص سواء شركات أو أشخاص.

5-3- مستودع التخزين: وهو نظام مخصص للتصدير.

5-4- المستودع الصناعي: وهو نظام مخصص للمؤسسات المصنعة.

6. **نظام السماح المؤقت:** في هذه الحالة ترفع الرسوم الجمركية على السلع الموجهة للإصلاح أو تكملة تصنيعها.
7. **نظام رد الضريبة:** ويتم فيه استرداد المورد للضريبة التي سبق تحصيلها وذلك عن طريق إعادة تصديره للسلع.
8. **نظام التحسن النشيط:** حيث يسمح برفع الضرائب على السلع الأجنبية التي تخضع إلى التحويل أو إعادة الإصلاح قبل إعادة تصديرها.
9. **نظام التحسن الساكن:** حيث تستفيد المؤسسات الوطنية من إعفاء كلي أو جزئي على الرسوم وذلك من أجل تكملة تصنيع أو تحويل منتجات وطنية يعاد استيرادها ثانية.

الفرع الثاني: خصائصها

تتميز المناطق الحرة بجملة من الخصائص أهمها:

- ✓ **الموقع:** إن المنطقة الحرة تتخذ موقعها بالقرب من ميناء أو داخله أو قطعة أرض داخل دولة كما أنها تتواجد بالموانئ الجوية كمنطقة شانون بإيرلندا، أو داخل البلاد لتعمير المناطق النائية وتنميتها. كانت هذه المناطق تقام على مساحات شاسعة حيث تشمل مدن أو موانئ بكاملها، فحسب دراسة قام بها البنك العالمي تبين أن المساحة التي تغطيها هذه المناطق عموما هي عشرة إلى ثلاثة مائة هكتار. (غير معروف، 2016، ص 4)
- ✓ **المساحة الجغرافية المحددة للمنطقة الحرة:** إنها أرض محاطة أو محصورة تستفيد من نظام خاص بالنسبة لقوانين البلاد ولها تحديد جغرافي. (شاشوة، 2015، ص 31)
- ✓ **اللابيروقراطية في المعاملات الإدارية:** إن العمليات التي تتم داخل المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير، حيث إن الإجراءات داخل هذه المناطق تتصف بسرعتها وببساطتها، بمعنى أن العمليات التي تتم في المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير، حيث أن الإجراءات الإدارية داخل المنطقة يجب أن تتم بصفة سريعة وبسيطة دون تعقيدات ومشاكل في نوعية التسيير. (جايز، 2012، ص 27)
- ✓ **المنطقة الحرة معزولة جمركيا عن بقية أقاليم الدولة المضيفة:** تعزل المنطقة الحرة عن بقية أقاليم الدولة بأسوار تحاط بها أو بمنافذ تتحكم بعملية الدخول والخروج منها، أو تكون معزولة بوسائل طبيعية كالمياه أو الجبال، والمقصود بالعزل هنا ما يتعلق بالتعامل معها من الناحية الجمركية، بحيث يتم ذلك وكأن المنطقة خارج إقليم الدولة، فيتم التعامل مع البضائع الواردة من هذه المناطق معاملة تلك التي يتم استيرادها من خارج الدولة، وبالمثل تعامل الصادرات إلى هذه المناطق من داخل الدولة بنفس المعاملة التي تتم للصادرات إلى دولة أخرى. (الحرازي، 207، ص 34)
- ✓ **المساواة:** يعامل جميع المتعاملين الاقتصاديين بين داخل المنطقة الحرة على التقدم والمساواة في المعاملات الإدارية، والمزايا الممنوحة ويستفيد منها كل المتعاملين دون استثناء. (فوغال، 2015، ص 36)
- ✓ **الشمولية والعالمية:** وهو تفتح المناطق الاقتصادية الحرة على مجالات الاستثمار الخارجي لكل المتعاملين الاقتصاديين (المستثمرين) الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم في هذه المناطق، بالإضافة إلى هذا فإن الدولة المضيفة لا تأخذ بعين الاعتبار الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة من طرف المتعاملين الاقتصاديين في المناطق الحرة. (لبعل، 2012، ص 95)
- ✓ **نظام جبائي مرن:** الخاصية الأساسية للمناطق الحرة تكمن في النظام الجبائي المرن الذي يخضع له المتعاملون الاقتصاديون، وكذلك العمليات التي يمارسونها داخل المنطقة الحرة فهي

تمنع امتيازات في إطار الإجراءات المحفزة في مجال الاستثمار وبالخصوص من الناحية الجبائية. (أوسرير، 2005، ص 108)

- ✓ **المنطقة الحرة تخضع للسيادة الكاملة للدولة المضيفة:** تقوم الدولة المضيفة بإنشاء هيئات حكومية مخصصة لتسيير وإدارة شؤون الاستثمار والأعمال داخل المناطق الحرة، كما أن القانون المطبق غالبا ما يكون قانون الدولة المضيفة إلا في بعض الحالات الاستثنائية قد تلجأ إلى تطبيق القانون الدولي خاصة في مجال المنازعات يتم اللجوء إلى التحكيم. (الحرازي، 2007، ص 35، بتصرف)
- ✓ **تعطيل القوانين:** إن المناطق الاقتصادية الحرة تقوم بتعطيل الأنظمة القانونية المعمول بها داخل الإقليم الجمركي، بحيث تستثنى منها فلا تخضع العمليات بداخلها للقواعد العامة والقيود المطبقة بالنسبة لذات الأنشطة داخل الإقليم الجمركي. (فوغال، 2015، ص 36)
- ✓ **العالمية:** المناطق الحرة مفتوحة لكل المستثمرين سواء محليين أو أجانب.
- ✓ **تحديد الأنشطة المسموح بمزاولتها في المناطق الحرة:** يتم غالبا تقسيم المناطق الحرة وفقا لنشاطها التجاري والتخزيني أو الصناعي أو الخدمات المالية والتأمينية التي تقدمها وغير ذلك من التقسيمات، وإن كان الغالب في الوقت الراهن أن المناطق الحرة تخصص لمزاولة جميع هذه الأنشطة بصورة مشتركة، كما أن هناك بعض الأنشطة والمواد المحظورة تداولها في المناطق الحرة ينص عليها القانون. (الحرازي، 2007، ص 36)

كما تتميز أيضا المناطق الحرة بالخصائص التالية: (حسان، حداد، 2021، ص176، 177)

- ✓ تكون في صورة منطقة حرة للصناعات التصديرية أو في شكل منطقة حرة للمشروعات التي تسمى بالنقاط الحرة،
- ✓ استيراد التجهيزات الموجهة لعملية الإنتاج بكل حرية،
- ✓ نظام الصرف والتحويل دون قيود،
- ✓ إمكانية تحويل الأرباح للخارج بكل حرية،
- ✓ إعداد بنية تحتية مناسبة للإنتاج، التخزين، النقل والتصدير.

الفرع الثالث: أنواع المناطق الحرة

منذ ظهور فكرة المناطق الحرة منذ عصور إلى يومنا هذا تنوعت وتعدد صور وأشكال المناطق الحرة لعدة معايير أهمها الموقع والمساحة، نوعية النشاط الممارس فيها، وعدد الدول الأعضاء المشاركة في إنشائها.

أولا: حسب عدد النشاطات الممارس فيها: تنقسم إلى:

1. **المناطق الحرة العامة:** تتسم بحرية النشاط الاقتصادي لجميع التجار والشركات والمؤسسات والهيئات الاقتصادية التي تسمح لها بممارسة نشاطاتها شواء كانت التجارية أو المالية أو الصناعية.
2. **المناطق الحرة الخاصة:** هي تلك المناطق التي تنشأ داخل الدوائر الجمركية أو داخل البلاد تهدف إلى إقامة مشروع واحد لأغراض صناعية، التخزين أو لأي عملية أخرى، يتم تحديد القوانين الخاصة لهذا المشروع. (بلعزوز، مداني، 2006، ص 7)
3. **المناطق التي تشمل مدنا بأكملها:** يكون إنشاؤها مراعاة لظروف معينة... أو نظرا لعدم تجهيز المناطق الحرة العامة وفي هذه الحالة تعامل جميع منافذ هذه المدينة كأنها بوابات للمنطقة الحرة. (العروسي، شكري، 2018، ص 25)

ثانيا: حسب نوعية النشاط الممارس فيها:

1. **المناطق الحرة التجارية:** يقوم نشاط المنطقة الحرة التجارية على استيراد السلع من خارج البلاد أو من داخله بغرض تصنيعها وبيعها في الوقت المناسب وقد تجري عليها بعض العمليات البسيطة التي يرخص بها عادة في المستودعات والتي تتناول شكل البضاعة دون المساس بجوهرها كالفرز والتعبئة والتغليف. ويتفرع على هذا النوع الأشكال التالية:

1-1- الميناء الحر: منطقة حرة تنشأ داخل ميناء بحري يشتمل على مخازن أو مصانع صغيرة في بعض الأحيان لخدمة الميناء ومن أمثلة هذا النوع المعروفة في الوقت الحالي هامبورغ بألمانيا، كوبنهاجن بالدانمارك.

1-2- المحلات الحرة: هي امتداد لفكرة المناطق الحرة التجارية، تختص في عمليتي البيع والشراء، تتمركز غالبا في الموانئ والمطارات والسكك الحديدية.

1-3- المخازن الحرة: يتميز بهذا النوع من المخازن بإمكانيات عمل تتعدى عملية الشحن والتخزين البسيطة إلى عمليات تسمح بتقويم المركبات المخزنة في المنطقة الحرة. (بطاهر، قادري، 2015، ص 9)

2- المنطقة الحرة الصناعية (Free Industrial Zone): تكون المنطقة الحرة الصناعية عادة خارج أي معوقات جمركية، وتفضلها المؤسسات الاستثمارية، فيما يخص المستوردات من السلع الوسيطة،

وإعفاءات ضرائب الشركات، بالإضافة إلى البنية التحتية، وعدم خضوعها لأية قيود ومحددات صناعية قد تكون موجودة داخل البلد. (خصاونة، 2010، ص 22)

2-1 المنطقة الحرة الصناعية للتصدير: المناطق الحرة للتصدير هي مناطق خاصة تقع خارج الحدود الجمركية للبلاد المضيف، وأغلب المؤسسات فيها أجنبية، حيث تستفيد من معاملة ملائمة لنشاطها الاقتصادي من حيث التسهيلات الجبائية وكذا استيرادها للمواد الأولية والمواد نصف المصنعة بدون فرض قيود جمركية، وكذا توافر الهياكل القاعدية. (شاشوة، 2016، ص 322)

ازداد عدد هذا النوع من المناطق نتيجة لتنوع احتياجات الدول وسعيها لتحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية وتتضمن العمليات الصناعية المقامة في هذه المناطق عددا من التغييرات الجوهرية كعمليات التحويل أو التكميل أو التجميع أو التكرير، ومن ثم يعاد تصديرها أو استخدامها لسد الطلب المحلي. (علي عباس، سومر عباس، 2011، ص ص 4-5)

2-2 مناطق المؤسسات: هذا النوع من المناطق ظهر حديثا وخاصة في الدول المتقدمة، فهذه المناطق تمنح للمستثمرين قوانين وتشريع خاصة لكل المؤسسات الموجودة في هذه المناطق. فهذه المؤسسات ليست بالضرورة أن توجه منتوجاتها للتصدير بل توجه للسوق المحلية. والغرض من إنشاء هذه المناطق هو مساعدة الجهات الأقل تقدما، وكذا جذب وتنمية الاستثمار الخاص المحلي على وجه الخصوص، أكثر منها لجذب المستثمرين الأجانب، وتشجيعهم لإقامة مشروعات في المناطق الراكدة اقتصاديا. وقد ظهرت لأول مرة في بريطانيا عام 1977 عندما أقامت الحكومة البريطانية ثلاث عشرة منطقة في المناطق الراكدة اقتصاديا الريفية والحضرية في الفترة بين 1981 إلى 1984. (شاشوة، 2016، ص 323)

إن إنتاج هذه المناطق ليس موجه نحو الخارج فهي ترتكز على قدرات السوق المحلية، والغرض منها إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني وترقية الشغل، وهذا النوع من المناطق يتواجد بالدول الصناعية بسبب متطلبات إنشائها فهي تتوفر على كل التجهيزات الضرورية للمؤسسات التي تقام بها. (بطاهر، قادري، 2015، ص ص 10-11)

3- المناطق الحرة الخدمية (les zones franches de service): إن مفهوم المناطق الحرة لا يقتصر على النشاطات الصناعية والتجارية بل يتعدى حتى الخدمات التي تستفيد من العديد من المزايا الضريبية والإدارية، ويمكن أن تصنف هذه المناطق إلى:

- ✓ المناطق الحرة المالية،
- ✓ المناطق الجبائية أو الجنات الجبائية.

- ✓ المناطق السياحية

3-1 المناطق الحرة المالية: تشتمل هذه المناطق نوعين وهما المناطق الحرة البنكية والمناطق التأمينية ولها نوعين هما:

3-1-1 المناطق الحرة البنكية: هي مناطق محددة جغرافيا، أين يسمح لكل البنوك من مختلف الجنسيات أن تداول نشاطها بكل حرية بشرط أن تتعامل بعملة معينة، وألا يقيم علاقات إلا مع غير المقيمين بتلك المناطق. (شاشوة، 2016، ص 323)

ظهر هذا النوع من المناطق في عهد الستينات كرد فعل على الأنظمة الحمائية والواجهة التدخلية للدولة التي سادت الدول الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية، والتي من مظاهرها: الرقابة المفروضة على المبادلات، رفع سقوف نسب الفوائد إلى حدودها القصوى، مراقبة حركة تنقل رؤوس الأموال ... إلخ. وهو ما أدى للبنوك التي عانت من هذه القيود وغيرها إلى البحث عن مواقع أخرى لها تمارس فيها عملياتها البنكية المختلفة بكل حرية وبأساليب عمل جديدة إضافة للقديمة التي كان معمول بها. (بطاهر، قادري، 2015، ص 11)

يشار إلى المنطقة البنكية الحرة أيضا باسم مركز مصرفي خارجي، وهي منطقة محددة تجد فيها البنوك من جميع الأصول حرية كبيرة في التصرف. في حالة العمل بالعملات الأجنبية ومع غير المقيمين فقط، فإنهم يستفيدون من المزايا الضريبية وقبل كل شيء من التداول الحر لرأس المال الذي يدخل ويخرج من دون رقابة من حيث المبدأ. لا ينبغي الخلط بين المناطق المصرفية الحرة والملاذات الضريبية، وبعضها عبارة عن أقاليم صغيرة (جزر البهاماس، كايمان، لوكسمبورغ...) (لزرق، جودة، 2017، ص 16)

وقد تميز هذا النوع من المناطق بالمزايا التالية: (شاشوة، 2016، ص 323، بتصرف)

- ✓ انخفاض الضريبة على الأرباح مقارنة بالضريبة المطبقة في البلد المضيف.
- ✓ انعدام الضريبة على القيمة المضاعفة.
- ✓ انعدام الرقابة على الصرف.
- ✓ ظهور المراكز المالية الأوفشور.

3-1-2 مناطق حرة للتأمين: يعتبر الكثير من الباحثين أن الظروف التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية وراء تشكل هذا النوع من المناطق الحرة بحيث تميزت بأنظمة قانونية صارمة قيدت عمل شركات التأمين، وبنفس صيغة البنوك شركات التأمين هي الأخرى متواجدة بالساحات المالية الحرة تستفيد من تعطيل القوانين والضريبة على أنشطتها. (بطاهر، قادري، 2015، ص 11)

3-2- المناطق الجبائية: الاسم الشائع لهذه المناطق حاليا هو جنات الضرائب وهي عبارة عن بلدان أو أقاليم تمنح للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين فيها نظاما خاصا مقارنة بالبلدان المجاورة أو بالمعدل العام عبر العالم، يستفيدون بموجبه مزايا ضريبية تمكنهم من الإفلات من ضرائب بلدانهم الأصلية. أو الاستفادة من نظام ضريبي أكثر تحفيزا من بلدانهم لا سيما فيما يخص الضريبة على المداخيل. (لبعل، 2010، ص 99)

اللجنة الجبائية هي إقليم يمتاز بمعدل ضريبي منخفض، مصرحا مع المقارنة لمعيار معين، وعلى سبيل المثال متوسط الضريبة لدول منظمة التعاون للتنمية الاقتصادية.

إذ يستخلص وجه الاختلاف بين المناطق الحرة وكذا الجبائية، أي أن الأولى تمنح امتيازات جبائية وكذا جمركية، أما الثانية تمنح امتيازات جبائية فقط. (شاشوة، 2016، ص 324)

3-3 المناطق السياحية: تتألف من محلات خارج الضرائب تتمركز بالمطارات تميل هذه المناطق عموما للتسهيل بين التجزئة للمواد الاستهلاكية إلى السواح. (لبعل، 2010، ص100)

3-4 المناطق الحرة الإعلامية: وهي مناطق يتم بداخلها إنتاج الأفلام والمسلسلات، وغيرها من البرامج التلفزيونية، ومن بين البلدان السباقة في هذا المجال نجد كل من الأردن، مصر وسوريا.

3-4 المناطق الحرة التكنولوجية: وهي مناطق يتم بداخلها معالجة المعلومات (الأنترنت، البيانات)، حيث تقوم هذه المناطق بتشجيع الأنشطة التكنولوجية بمختلف أنواعها، مثل تصميم برامج الحاسوب، معالجة البيانات، وتمنح هذه المناطق مزايا عديدة أهمها التسهيلات التقنية وتوفير المعدات الالكترونية المتطورة، كما تضمن للمستثمرين فيها حقوق التأليف وبراءة الاختراع، وتعد منطقة دبي للأنترنات هي أول منطقة حرة في العالم للأعمال الالكترونية.

ظهرت مناطق حرة خاصة ذات طبيعة فريدة، وهي المناطق الحرة الخاصة للإصلاح البنيوي فهذه المناطق فريدة كونها لا تستند إلى إجراءات مالية تفصيلية مثل التسهيلات الضريبية والدعم بل إن هدفها الوحيد هو إعادة البناء (القانوني والاقتصادي) في الدولة المعينة، فهذه المناطق مطالبة لكي تكون فعالة، بالمساهمة بإعادة إحياء الاقتصاد الوطني، وإنها إجراء وطني عام، تستهدف تقويم السياسات الاقتصادية على المستوى الوطني العام. فإذا كانت إمكانية لذلك، لا يوجد ما يمنع من توسيع مدى الفائدة، شيئا فشيئا، للوصول إلى حالة لا تكون فيها درجة استثنائية المناطق الحرة عالية، بل تتم عملية بنيوية تمثل جسورا بين المناطق الحرة والسوق الوطني العام. (خصاونة، 2010، ص 23)

4- المناطق الحرة الحدودية (les zones franches frontières) : هي مناطق حرة تقع بين حدود دولتين أو أكثر وتستطيع أن تكون صناعية خدمية أو تجارية حسب السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول المتبناة لها. فباعتبار المناطق الحرة كوسيلة وآلية اقتصادية مرنة، توظفها الدول من أجل تحقيق استراتيجياتها وسياساتها الاقتصادية الخاصة بها بحيث ظهرت العديد من أشكال المناطق الحرة من مناطق حرة تكنولوجية، مناطق حرة فلاحية، مناطق حرة إعلامية، معرفية، مناطق حرة سياسية...الخ. (شاوشة، 2016، ص324)

الجدول رقم5.1: أنواع المناطق الحرة وخصائصها

الصنف	الشكل	الأنشطة	القيود	المتعاملون
المنطقة الحرة التجارية	منطقة جغرافية	تجارة وعبور	السوق المحلية بضائع محضورة من طرف قانون الجمارك	تجار، مصدرون وكلاء لدى الجمارك موزعون
محلات حرة	محل	البيع		
ميناء حر	ميناء وضواحيه	الشحن والتخزين		
مخزن شحن	مستودعات	تخزين، تحويل، تحسين		
المنطقة الحرة الصناعية	منطقة جغرافية وإدارية	صناعة تحويلية	سوق محلي وقطاعات غير مسموحة	صناعيون
المنطقة الصناعية للتصدير	مصانع أو مركبات صناعية	أنشطة صناعية تحويلية		
منطقة المؤسسات			قلة أو عدم أيجاد مناطق للشغل	
منطقة التشغيل				
المنطقة الحرة الخدمية	منطقة جغرافية أو إدارية	تقديم الخدمات		
منطقة حرة خدمية	بلد أو مدينة	نشاط بنكي	المقيمون. العملة المحلية	بنك
منطقة حرة تأمينية		تأمينات	قطاع مقيد	تأمينات
منطقة حرة جبائية		تحصيل	الإقامة	أشخاص طبيعيين و /أو معنويين

المصدر: (شاشوة، 2016، ص 325)

ثالثا: حسب عدد الدول الأعضاء المشاركة فيها: تنقسم إلى قسمين هما:

1- إقليم المناطق الحرة الوطنية: وهي تخص دولة واحدة، حيث تنشأ في حدود إقليمها السياسي.

2- المناطق الحرة الدولية (المشتركة): وهذا النوع ينظر له كأحد أدوات العمل الاقتصادي المشترك على الصعيد الدولي والعالمي، حيث تقام مشاريع بين دولتين أو أكثر من قبل القطاع العام أو الخاص، وتعمل ضمن مفهوم وفلسفة المناطق الحرة... (العروسي، شكري، ص 2018، ص 26)

الجدول التالي يبين أنواع المناطق الحرة ومزاياها المختلفة:

الجدول رقم6.1: أنواع المناطق الحرة ومزاياها

	نوع المنطقة			الخصائص الطبيعية (الجغرافية)		الأهداف الاقتصادية	
تجارة	ميناء حر Free port	منطقة اقتصادية خاصة Special economic zone		مدينة كاملة أو مقاطعة	مقاطعة أو محافظة كاملة	تطوير مراكز تجارية وقواعد اقتصادية متنوعة	التخلص من المقيدات جذب استثمار القطاع الخاص إلى منطقة معينة
صناعة	منطقة صناعية حرة Industrial free zone/ epz	منطقة مروع محدد Entreprise zone		منطقة مسيجة (مغفورة) و أو موقع صناعي ذا حدود معينة	جزء من مدينة، أو مدينة بأكملها	تطوير الصناعات التصديرية	النهوض بالمناطق الأقل تطورا
خدمات	منطقة معالجة المعلومات Informatio-n processing zone	منطقة خدمات مالية Financial services zine	منطقة تجارة حرة Commercia-l free zone	جزء من مدينة، أو منطقة داخل منطقة حرة	منطقة تخزين ومستودعات عادة ما تكون مجاورة لميناء أو مطار	تطوير مركز معالجة للمعلومات	تطوير خدمات بنكية خارج حدود الدولة، التأمين، السندات والكفالات المالية
	إعفاء البضائع من الجمارك			**النشاطات النموذجية للمنطقة**		الحوافز: الضرائب الرسوم الجمارك قوانين العمل حوافز أخرى	تيسير التجارة والواردات
تجارة	جميع البضائع المخصصة للتجارة والصناعة ولاستهلاك	جميع البضائع المخصصة للتجارة والصناعة والاستهلاك		التجارة، الخدمات الصناعة، البنوك، إلخ	التجارة، الخدمات، الصناعة، البنوك، إلخ	تسهيل إنشاء الأعمال، حدود دنيا من الضريبة والمحددات القانونية، تسهيلات بالنسبة	ضرائب ورسوم منخفضة، أنظمة عمل بضوابط أقل، تساهل فيما يتعلق بالعملات وتحويلها، لا ميزات مخصصة، العمل على

						لأنظمة التوظيف وساعات العمل الإضافي، نقل رأس مالي والأرباح وعوائد الأسهم إلى أماكن أخرى	عدم وجود اتحادات أو نقابات عمالية في تلك المناطق
صناعة	المعدات الرأسمالية ومدخلات الانتاج	لا		الصناعة الخفيفة وإنتاج البضائع والسلع	مختلف أنواع النشاطات	تسهيلات في الضرائب على الأرباح وفي الأنظمة، تسهيلات في الضوابط على العملات، حرية تحويل الأرباح، الحد من حرية إنشاء النقابات والاتحادات العمالية، إعفاء لمدة (15) سنة كحد أقصى من مختلف أنواع الضرائب والرسوم	تقديم المنطقة، إجراءات تسجيل سهلة، إعفاءات ضريبية، تقليل متطلبات التسجيل، منع إنشاء نقابات العمال واتحاداتهم، ضمانات حكومية تسمح بحرية توظيف العمال أو طردهم
خدمات	المعدات الرأسمالية	يختلف من مكان إلى آخر	جميع البضائع المخزنة أو المدعة لإعادة التصدير	معالجة المعلومات، تطوير البرمجيات، تطوير رسومات الكمبيوتر	الخدمات المالية	التخزين، التغليف، التوزيع، الشحن والمناولة	فض الاحتكار على الاتصالات، الوصول إلى خدمات انتل سات intelsat بسعر السوق، سلطة خاصة تدير علاقات العمل، والضغط على إمكانية	تسهيلات ضريبية، السرية، التسهيلات في الأنظمة وانتقال رؤوس الأموال، حرية تحويل	عدم التقديم بحصص الواردات، الأرباح التي تستخدم في الاستثمار معفاة كليا

							إنشاء نقابات أو اتحادات عمالية	أرباح إلى مكان آخر.	من الضريبة
	إمكانية البيع في السوق المحلي			ملامح وسمات أخرى			أمثلة نموذجية		
تجارة	بدون ضوابط، وضمن حدود الميناء الحر، بعد دفع الضرائب المستحقة	ممنوعة إلى حد بعيد		حوافز إضافة وإجراءات تيسيرية أخرى	تطورت أساسا في الدول الاشتراكية		هونج كونغ في الصين، سنغافورة، الميناء الحر لجزر البهاما، باتان، لابوان، ماكاو	المقاطعات الجنوبية في الصين بما فيها هاينان وشنزن	
صناعة	مقصورة على نسبة معينة من المنتجات	متغير		يمكن أن تصل إلى مستوى مصنع واحد	متغير		إيرلندا، تايوان، ماليزيا، جمهورية الدومينيكان ، موريتيوس، كينيا، هنغاريا	إندونيسا، السنغال	
خدمات	متغير	مقصورة على جزء صغير من الإنتاج	بدون قيود شرط دفع الرسوم المستحقة	متغير	متغير	متغير	بنغالور في الهند، دول الكاريبي	البحرين، دبي، دول الكاريبي، تركيا	دبل علي في دبي، كولون، ميامي، موريتيوس، إيران

المصدر: (خصاونة، 2010، ص 24،25،26)

المطلب الثالث: أهمية وأهداف المناطق الحرة، ومقومات نجاحها وسلبياتها

للمناطق الحرة أهمية كبيرة سواء للدولة المضيفة لها أو المستثمرين أو حتى المتعاملين الاقتصاديين المحليين أو الأجانب بحيث تقيمها الدولة على أراضيها بغية تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية بإتباع مقومات النجاح وتجنب المعيقات وسنذكر ذلك بالتفصيل في هذا المطلب.

الفرع: أهمية المناطق الحرة

ترجع أهمية تلك المناطق إلى أنها تستجيب للمتغيرات الإقليمية والعالمية الجديدة التي تعلي من شأن المنافسة الاقتصادية والعولمة، وبعد أن أصبح من المسلم به أنه لا تستطيع دول بمفردها مهما بلغت قوتها أن تعيش بمعزل عما يجري بها من أحداث وتغيرات متلاحقة جعلت القوي يأكل الضعيف، وتزداد أهمية تكتل المناطق في العالم تسود فيه التكتلات الكبرى مثل: الاتحاد الأوروبي، والأسيان، والنافتا، والأوبك، ومن ثم فإن الدولة التي يفوتها قطار التكامل الاقتصادي في أبسط عرباته وهي منطقة التجارة الحرة تتحول إلى سوق هامشي. (السبتي، علوي، 2019، ص 66)

تقوم المناطق الحرة بدور هام على المستويين الداخلي والخارجي، ويلاحظ أن الدول وخصوصا الدول المتقدمة بدأت في تحرير التجارة فيما بينها من جهة، وبين دول العالم من جهة أخرى من خلال إنشاء المناطق الحرة، والتي تلعب دورا هاما في تنشيط الحرة الاقتصادية بشقيها التجارية والصناعية. ففي مجال الحركة التجارية تعتبر المناطق الحرة المركز الرئيسي وحلقة الوصل بين دول العالم، حيث يقوم المستثمرين في استيراد البضائع في جميع أنحاء العالم، ويتم إجراء العمليات المختلفة على هذه البضائع، ومن ثم إعادة تصديرها. (خصاونة، 2010، ص 34)

إضافة إلى ذلك فإن هذه المناطق تؤدي أيضا إلى زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي من الرسوم والإيجارات التي تدفعها المشروعات داخل المنطقة، وزيادة صادرات الدولة إلى الخارج، وتخفيف الخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، إلى جانب استخدام التكنولوجيا متطورة، وتدريب العمالة الوطنية عليها، والاستفادة منها في تطوير يد الصناعة المحلية، علاوة على العمل على تنمية المناطق النائية أو الأقل تقدما، والتي لا يقبل رجال الأعمال على الاستثمار فيها، مما يزيد من استفادة الدولة من مواردها الاقتصادية أو موقعها الاستراتيجي، والتي لا تمكنها إمكانياتها المالية، والتكنولوجية من الاستفادة منها، وضمان توفير مخزون استراتيجي من السلع المهمة في أوقات السلم والحرب، وتجنب حدوث أزمات اقتصادية وما يترتب على كل ذلك من توفير فرص عمل للعمالة المحلية، مما يخفف من حدة البطالة، إضافة إلى توفير البيئة التنافسية المواتية لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخداماتها، وحفز الابتكار والإبداع بما يؤدي إلى تحسين وتنمية الإنتاجية والارتقاء بها كما أو كيفا، وخفض التكاليف والأسعار،

وتحسين مستويات الدخل للعاملين فيها، وتوفير فرص نوعية للتدريب على العمل. (زرزار، غياد، 2018، ص 212)

تلخص الأهمية التي تقوم بها تلك المناطق بالآتي: (خصاونة، 2010، ص 35)

1. تشغيل الأيدي العاملة.
2. تنشيط قطاع الخدمات والنقل.
3. تنشيط الحركة التجارية المحلية.
4. جذب رؤوس الأموال.
5. نقل التكنولوجيا الحديثة.

وقد زادت أهمية المناطق الحرة عندما سمحت بممارسة عملية التصنيع فيها، حيث يتم إنشاء المصانع الكبيرة، والتي تمثل فروعا لشركات صناعية عملاقة، تقوم باستيراد البضائع والمواد الخام نصف مصنعة، وإعادة تصنيعها، وتجميعها داخل المنطقة الحرة، ومن ثم تصديرها للأسواق الخارجية، وهذا بدوره يؤدي إلى تنشيط للصناعات المحلية، وأن تكون منافسة للصناعات الأجنبية، وتنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أن المناطق الحرة تسهم في زيادة الدخل القومي، ودعم ميزانها التجاري من خلال جذب رؤوس الأموال الأجنبية. (خصاونة، 2010، ص 35)

الفرع الثاني: أهداف المناطق الحرة

تسعى الدول من خلال إنشاء المناطق بجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية للاستثمار في تلك المناطق، وتقدم لأجل ذلك حوافز ضريبية وإعفاءات جمركية بالإضافة لتسهيلات مختلفة، والدول من وراء كل ذلك تسعى لتحقيق جملة من الأهداف التي نعرض بعض منها فيما يلي:

- ✓ تسهم المناطق الحرة في تسريع عملية النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة، ويمكن ملاحظة ذلك الدور الذي تقوم به المناطق الحرة في النهضة الاقتصادية التي تشهدها الصين العملاق الاقتصادي الجديد الذي أذهل العالم نموه الاقتصادي الهائل.

- ✓ تهدف الدولة المضيفة للمناطق الحرة إلى استخدام هذه المناطق كأداة تساعد في دمج اقتصادها الوطني في منظومة الاقتصاد العالمي بحيث تتمكن هذه الدول من مواكبة التطورات المضطرة التي تطرأ على هذا الاقتصاد والتأقلم معها أولا بأول.
- ✓ المساهمة في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة المضيفة، من خلال زيادة الموارد غير المباشرة الناتجة عن هذه المناطق، والمتمثلة في زيادة دخلها من رسوم الملاحة والمرور والتأمين ورسوم الخدمات... إلخ. (الحرازي، 2007، ص ص 42- 43)
- ✓ حفز القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية. (السبتي، علوي، 2019، ص 69)
- ✓ العمل على الاستفادة من الموارد الطبيعية للدول المضيفة "المنشئة للمناطق الحرة" التي لا تمكنها إمكانياتها المادية والتكنولوجية من الاستفادة منها بالصورة المطلوبة.
- ✓ تدريب عمالة صناعية ماهرة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة حيث تشتمل المناطق الحرة على مجموعة من الصناعات الحديثة تكون مصحوبة عادة بوسائل علمية وتكنولوجية حديثة "نقل تكنولوجيا".
- ✓ تطوير الجهاز الإنتاجي والصناعة الوطنية عن طريق مساهمة الصناعات الوطنية في توفير احتياجات مشروعات المنطقة الحرة من مستلزمات الإنتاج المحلية، أو القيام بإجراء بعض العمليات التكميلية لمنتجات هذه المشروعات. (لبعل، 2010، ص ص 101- 102)
- ✓ توفير مخزون استراتيجي من السلع الأساسية الضرورية في أوقات السلم وعدم مواجهة العجز في هذه المواد في أوقات الحرب أو في الظروف الطارئة، من هذه المواد على سبيل المثال المواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج الرئيسية.
- ✓ تسهم المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعض أقاليم الدولة النائية التي يتجنب السكان الاستقرار فيها، ويعزف المستثمرون عن إقامة مشروعاتهم عليها.
- ✓ تدفع المناطق الحرة الدول المضيفة لها إلى الاستفادة من الموقع الجغرافي الذي تتميز به هذه الدول، من خلال تحويل المنطقة الحرة فيها إلى مركز تجاري عالمي لتسويق الصادرات إلى الأسواق المجاورة وغيرها من الأسواق في مناطق جغرافية مختلفة من العالم. (الحرازي،2007،ص44)
- ✓ فتح مصادر جديدة للنقد الأجنبي عن طريق تصدير الخدمات مثل خدمات عنصر العمل وتأجير الأرض والمباني والمنشآت والتفريغ والشحن وغيرها من الخدمات التي تؤدي للغير داخل المنطقة الحرة، أو عن طريق تصدير سلع تقوم مجموعة من المشروعات الصناعية بإنتاجها.

- ✓ توسيع نطاق التجارة الخارجية باجتذاب التجارة العابرة إلى المنطقة الحرة لتصبح مركز يعاد منه التصدير إلى مختلف دول العالم وكذلك استيراد المواد الأولية والقيام بتحويلها أو استخدامها في بعض المراحل الصناعية مما يتيح تنفيذ مرحلة أو أكثر من مراحل تصنيع هذه المواد.
- ✓ تحسين هيكل الاقتصاد الإقليمي بالعناية بالمناطق النائية عن طريق التنمية الإقليمية للمناطق المتخلفة، وذلك بتوطين صناعات بها مما يخلق مركزا حضاريا يخفف من مشكلة الهجرة الداخلية إلى المدن الكبيرة. (لبعل، 2010، ص 102)

ويمكن تلخيص أهداف المناطق الحرة من وجهة نظر البلاد المضيفة والدول الأجنبية المستثمرة فيها كما هي موضحة في الشكل الموالي.

الشكل رقم4.1: أهداف المناطق الحرة

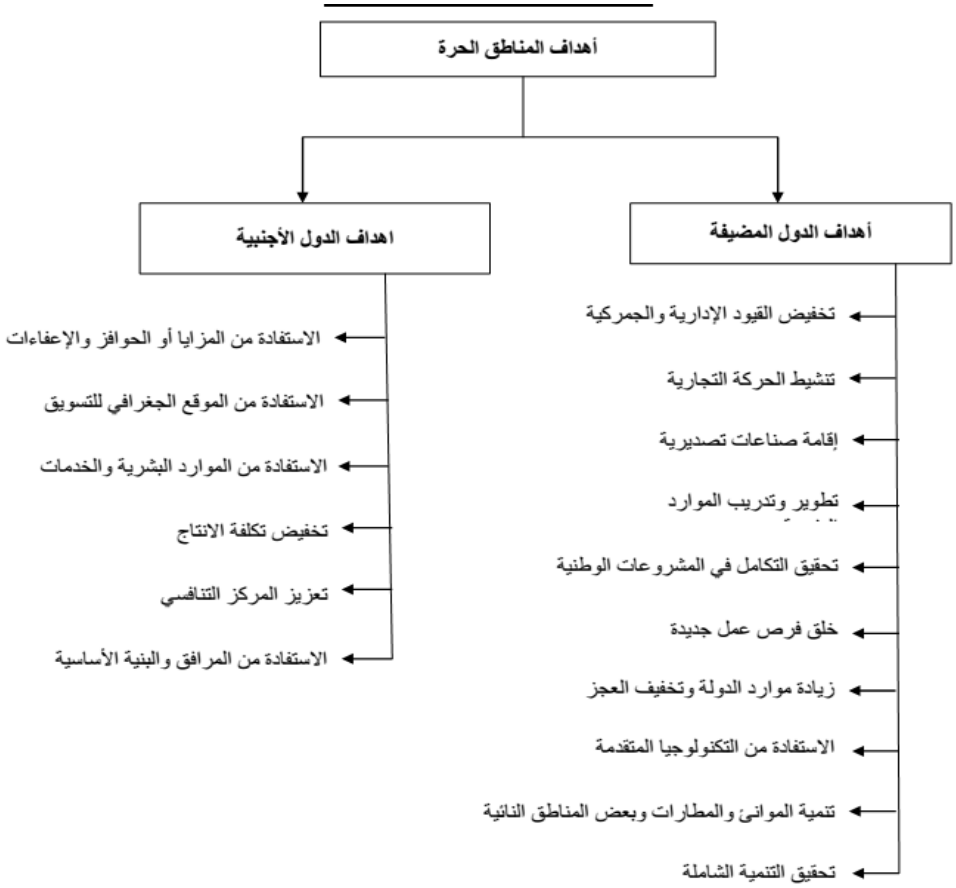

المصدر: (بوراس، طرشي، 2022، ص18)

الفرع الثالث: مقومات نجاح المناطق الحرة

لضمان نجاح المناطق الحرة لا بد من توفر جملة من العوامل المرتبطة والمتفاعلة مع بعضها لتحقيق هذا النجاح وأهمها مما يلي: (بوراس، طرشي، 2020، ص ص 21- 22)

1. **موقع المنطقة الحرة:** يلعب الموقع الجغرافي للمنطقة الحرة دورا حيويا في نجاحها، فلا بد من إعداد دراسات وافية لاختيار الموقع يتم إنجازه وطنيا أو الاعتماد على بيوت الخبرة الأجنبية أو بتكاليف المستثمر من القطاع الخاص بتمويل الدراسة، وتمر بمراحل اختيار موقع المنطقة الحرة بعدة مراحل كما يعرضها المخطط الموضح في الشكل رقم (5.1) الموالي:

الشكل رقم5.1: مراحل اختيار موقع المنطقة الحرة

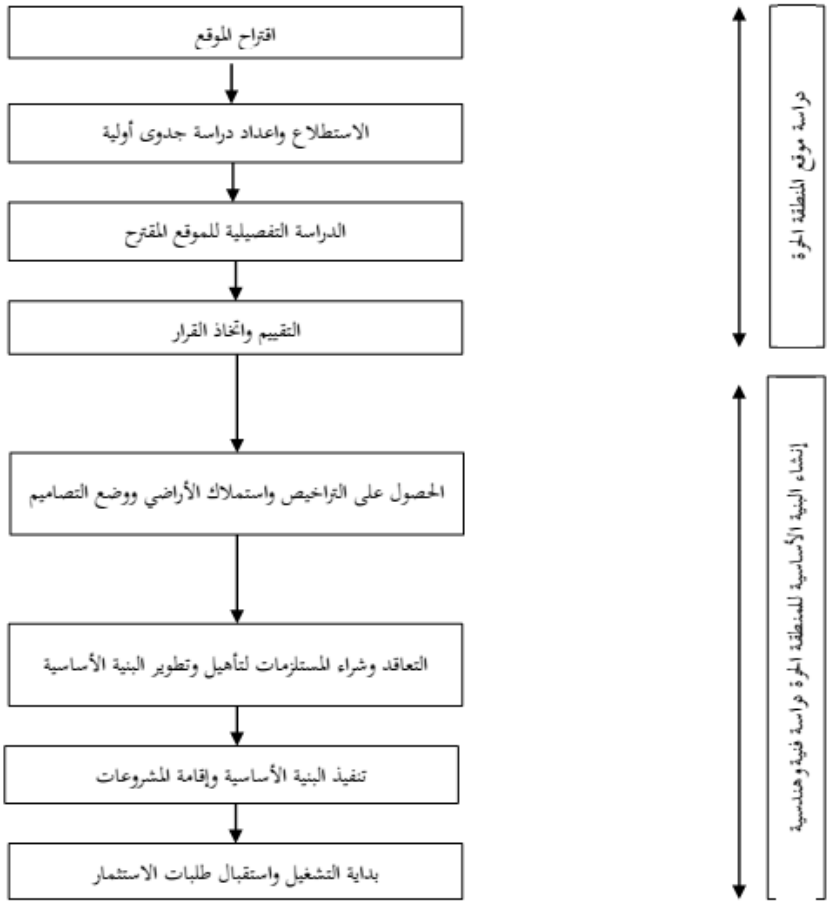

المصدر: (بوراس، طرشي، 2022، ص 20)

2. **التوازن في المصالح:** إذا كان من البديهي أن المصلحة الوطنية للدولة المضيفة هي الدافع الرئيسي لإنشاء المنطقة الحرة فإن التوازن في المصالح المشتركة بين الدولة المضيفة

والمستثمرين بغض النظر عن جنسياتهم هو عمل رئيسي لنجاحها، إذ أن المستثمرين الأجانب لا يقدمون على توطين مشروع ما في أي موقع ما لم يتأكدوا من أن ظروفه الإنتاجية سوف تجعله ينتج بمستوى من التكاليف تمكنه من المنافسة الدولية واختراق السوق. (خصاونة، 2010، ص82)

3. **فهم فلسفة المنطقة الحرة:** تمثل المناطق الحرة في البلدان النامية منطقة اقتصادية خاصة تعمل فيها القوانين الاقتصادية بحرية، أي أنها جسور رأسمالية قد تختلف نسبيا عن السياسات الإيديولوجية السائدة في الدول المضيفة.
4. **دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية:** بغية توفير مستلزمات النجاح للمنطقة الحرة لا بد من إخضاع إنشائها إلى دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية والفنية باعتبارها مشروعا استثماريا ذو أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية، حيث أن دراسة الجدوى في هذه الحالة هي أسلوب ومنهج وطريقة منظمة يراد بها تعزيز إمكانية إنشاء المناطق الحرة. (بوراس، طرشي، 2022، ص 21)
5. **الاستقرار السياسي والأمني:** لا بد من توافر الاستقرار السياسي والأمني، حتى يكون المستثمر مطمئنا على أمواله، ويشعر بالثقة في المناخ الاستثماري في البلد المضيف، حيث إن الحروب والاضطرابات الداخلية، وغير ذلك من المنازعات، تؤدي إلى آثار سلبية على النشاط الاقتصادي للدولة. وكذلك فإن عدم الثبات في التشريعات والقوانين، يؤدي إلى اهتزاز ثقة المستثمرين في البيئة الاستثمارية في البلد المضيف.(العروسي,طرشي،2018، ص29)
6. **الإعفاءات والحوافز التي تقدمها المناطق الحرة:** تقوم المناطق الحرة بتقديم بعض الإعفاءات والحوافز للمستثمرين، من خلال إعفاء البضائع المستوردة من الرسوم الجمركية، والضريبية، وإعفاء البضائع المصدرة لغير السوق المحلي من الرسوم الجمركية، وكذلك إعفاء أرباح المشاريع من ضريبتي الدخل والخدمات لمدة معينة، وإعفاء الأبنية والإنشاءات العقارية من رسوم الترخيص، بالإضافة إلى عدم فرض أية قيود إدارية، وعدم فرض قيود على التعامل بالنقد الأجنبي. (قادري، 2020، ص116)
7. **تحديد الأنشطة المسموحة:** ينبغي تحديد الممارسات والأنشطة المسموحة في المنطقة الحرة بشكل واضح ومعلن وكذلك الأنشطة الممنوعة والمحظورة.
8. **وضوح انسجام تشريعات المناطق الحرة:** ينبغي انسجام وتوافق القوانين المتعلقة بالاستثمار والتصدير والاستيراد والنقل البحري وإدارة الموانئ مع تشريعات وتنظيمات المناطق الحرة.
9. **كفاءة وشفافية المناطق الحرة:** تلعب الإدارة دورا هاما في نجاح أو فشل المشروعات الاقتصادية، لذا لا بد من اختيار الإدارة الكفء ومنحها الصلاحيات الكافية لممارسة أعمالها من أجل ضمان سرعة إنجاز المعاملات.

10. **الاستفادة من تجارب المنطقة الحرة القائمة:** عند إنشاء منطقة حرة جديدة من الضروري دراسة تجارب المناطق الحرة القائمة وآليات الاستثمار فيها من أجل خلق مزايا وتسهيلات تختلف وتتميز عن الموجودة في المناطق الحرة القائمة لا سيما المجاورة لها.
11. **الإعداد لإدارة الأزمات:** وذلك عن طريق وضع نظام لمعالجة وإدارة الأزمات المتوقع حدوثها سواء كانت أزمات ناتجة عن كوارث طبيعية أو ناجمة عن أحداث أمنية أو سياسية أو اقتصادية. (بوراس، طرشي، 2020، ص ص21-22)
12. وجود درجة عالية من الحرية الاقتصادية، ودرجة منخفضة من الأعباء المالية التي قد تتعرض لها المشروعات الاقتصادية.
13. وجود مستثمرين محليين يمثلون شراكة قادرة على استقطاب المستثمرين الأجانب وتشجيعهم لتوطين استثماراتهم في المناطق الحرة، وبخاصة الاستثمار في مشروعات صناعية تعتمد على مواد خام أولية متوفرة في الدولة.
14. تمتع الدولة أو المدينة التي تقام عليها المنطقة الحرة بمكانة تاريخية وخبرات تراكمية في مجال التجارة الدولية.
15. تمتع الدولة المضيفة بقدر من التحضر، وحسن استقبال وتعامل مواطنيها مع المستثمرين والعمال الأجانب، بغض النظر عن العرق أو الجنس واختلاف الدين والمذهب أو اللغة أو العادات والتقاليد...إلخ.
16. توفر أيدي عاملة متنوعة المهارة منخفضة الأجور مقارنة بالدول القادمة منها الاستثمارات لتوطين مشروعاتها في المنطقة الحرة بالدولة المضيفة.
17. توفر المعلومات الاستثمارية المختلفة، وتسهيل عملية الحصول عليها من قبل المستثمرين الأجانب والمحليين على السواء، والعمل على تسويق الاستثمار في المناطق الحرة من خلال وحدات متخصصة يتم تزويدها بالإمكانيات الكافية وتهيئة الظروف المناسبة لها للتواصل مع المستثمرين في أي مكان في العالم وفقا لتوجهاتهم الاقتصادية وباللغة التي يتحدثون بها.
18. وجود قضاء عادل ومتخصص ومستقل، يتم من خلاله إنجاز وفصل القضايا المتعلقة بالاستثمار وبما يضمن عدم مجاملة المستثمر المحلي على حساب المستثمر الأجنبي. (الحرازي، 2007، ص ص 68-70)
19. **إكمال مستلزمات البنية الأساسية الذكية:** إن من شروط نجاح المناطق الحرة توفير كامل متطلبات البنية الأساسية الذكية ويعني توفير أنظمة متطورة للمعلومات والاتصالات والمواصلات البحرية والجوية المؤهلة لتعزيز حركة التبادل التجاري على الصعيد الدولي والعمل على تحديثها وفقا للتطورات الاقتصادية والتقنية والمعلوماتية في العالم.

20. **الحصول على شهادة الجودة الشاملة (الإيزو 9002):** يعكس الحصول على هذه الشهادة كفاءة إدارة المنطقة الحرة في توفير المستلزمات الأساسية لعمل المستثمرين وبالتالي فإنه يخلق ثقة لدى المستثمرين في كفاءة المناخ الاستثماري بهذه المنطقة. (خصاونة، 2010، ص ص87-95 بتصرف)

الفرع الرابع: سلبيات المناطق الحرة

رغم ذلك فالمناطق الحرة لا تخلو من السلبيات والتي تؤثر على الاقتصاد القومي. تختلف هذه الأخيرة من دولة إلى أخرى حسب مرونة أو صرامة نظم مراقبة العمل ودقة الإجراءات التي تحكم عزل هذه المناطق والسلع المنتجة بها عن الاقتصاد القومي، وتتلخص أهمها فيما يلي:

- ✓ قد تتحول بعض المناطق من التصدير إلى خارج الدولة إلى تهريب السلع إلى داخل الدولة، مما يضر بالإنتاج المحلي المماثل، ويضيع بعض الموارد الجمركية والضرائب على خزانة الدولة.
- ✓ وجود فرص لاستخدام هذه المناطق للتهريب دون مراعاة منشأ السلع، وهو ما يضر بالإنتاج والاقتصاد المحلي، وتحول بعض هذه المناطق إلى مناطق استهلاكية وليس إنتاجية.
- ✓ حرمان الصناعات الوطنية من الكوادر الفنية المدربة من خلال جذب هذه الأخيرة للعمل بالمصانع داخل هذه المناطق لارتفاع الأجور بها.
- ✓ صعوبة معالجة وضع السلع المنتجة داخل هذه المناطق عند قيام الدولة بالدخول في تكتل اقتصادي مع دولة أخرى، حيث يتم استبعاد هذه السلع من الإعفاءات المتبادلة بين دول التكتل.
- ✓ تركيز الاستثمارات الأجنبية داخل هذه المناطق بسبب المزايا التي تقدمها، مما يحرم الاقتصاد القومي من تدفق بعض هذه الاستثمارات داخله. (السبتي، علوي، 2019، ص ص 80-81)
- ✓ إمكانية استخدام هذه المناطق كمعبر لتهريب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، بسبب وجود حرية تامة لخروج رؤوس الأموال وتحويلات الأرباح إلى الخارج في هذه المناطق.
- ✓ الربح الضائع للخزينة العمومية من المداخيل الجبائية.
- ✓ عدم استقرار المؤسسات الأجنبية المستثمرة بسبب المزايا والحوافز المتوفرة في بلدان أحسن وفي ظل منافسة قوية.
- ✓ اختلاف الأجور والامتيازات بين العمال ومن نفس الكفاءات والمهارات يؤدي إلى عدم استقرار العمال وكذا الاستغلال المنتشر داخل المناطق الحرة بسبب غياب قوانين العمل والنقابات مما يؤدي لانعكاسات سلبية على العمالة.
- ✓ التأثير على البيئة والمحيط توضع كميات الحطام والنفايات ولا سيما النسيجية والجلدية واللدائنية والزجاجية والآتية من مواد البناء حيز الاستهلاك بالتراب الجمركي الوطني وهذا ينجم عنه تلوث،

ويصبح التراب الوطني سلة للنفايات الناتجة عن مشاريع المنطقة الحرة. (لبعل، 2010، ص 104)

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التصدير وأهميته

تناول الفكر الاقتصادي العديد من الآراء والأفكار التي أولت نشاط التصدير أهمية خاصة واعتبرته من بين أهم مقومات وأسس النمو، فالصادرات هي سلع وخدمات وأصول تباع إلى دول أجنبية، وهي بهذا الشكل تعتبر مصدرا تمويليا مهما لأي بلد. وللإلمام بالموضوع أكثر اشتمل هذا المبحث على المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتصدير، وأهميته الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التصدير

للتصدير عدة مفاهيم، غير أن صلبها يدور في نقطة واحدة وهي خروج السلعة من منشئها الأصلي نحو أسواق تنتمي لبلدان أخرى.

ويمكن تعريف الصادرات على أنها: "عملية تقوم على بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج". كما أنها تعرف أيضا على أنها: "انتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية." (دكمة، سعدون، تومي، 2022، ص 3)

كما يعرف بأنه: "مدى قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدماتية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية أخرى، وبغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو انتشار فرص العمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها."

وعرفه Claude Ménendalim الصادرات على أنها: " كل السلع والخدمات التي تخرج بصفة نهائية الإقليم الاقتصادي نحو باقي بلدان العالم."

وعموما التصدير ينقل الوسيلة التي تسمح بالاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية، من خلال انسياب السلع الوطنية نحو الخارج، وبالتالي التصدير يعكس مدى قدرة الدولة ومؤسساتها الاقتصادية سواء العامة أو الخاصة في تقديم عرض قادر على منافسة المنتجات الدولية في الأسواق الأجنبية، فهذا العرض التصديري يشمل كل التدفقات السلعية والخدمية من داخل الإقليم الاقتصادي للبلد نحو الخارج." (دكمة، سعدون، تومي، 2022، ص 3)

يعرف التصدير على أنه كل عملية تحويل سلعة أو خدمة من عون غير مقيم بمعنى من مواطن حقيقي إلى شخص أجنبي.

من خلال التعريفات السابقة وبالعموم يمكن تعريف التصدير على أنه بيع سلع ومنتجات دولة ما إلى الدول خارج حدودها الجغرافية أي إخراج سلع خارج الحدود. (بلاوي، قاسمي، 2021، ص 5)

المطلب الثاني: أهمية التصدير ودوافعه

يعتبر التصدير أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية، كما يعد وسيلة فعالة لتحقيق معدلات نمو موجودة، وطريقة ناجحة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة، وذلك لكونه مورد هام من موارد العملة الصعبة، وهناك من يرى أن التصدير مرتبط بحجم سوق الإنتاج الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق ثم بعد ذلك يتم تصريف الفائض إلى الخارج عن طريق التصدير.

الفرع الأول: أهمية التصدير

يأخذ الأداء التصديري حيزا مما في إطار مختلف اقتصاديات الدول، وهذا لأنه من العوامل الأساسية التي تدخل في تعزيز التنمية الاقتصادية، فالقطاع التصديري حظي باهتمام كبير في الفكر الاقتصادي وعدة من الزمن، حيث اعتبره التجاريون بأنه الوسيلة الفعالة لتحقيق النمو، مع تحصيل كميات مهمة من العملة الصعبة التي كانت تمثل آنذاك في المعدن الثمين، وعليه يعد التصدير خيارا مهما يمكن الاعتماد عليه في تأمين الاحتياجات من النقد الأجنبي، حيث أن نمو الصادرات قد يساهم وبشكل مهم في توفير وسائل النمو الاقتصادي على وجه أسرع. (بلاوي، قاسمي، 2021، ص 6)

ومن بين الاقتصاديين الذين كانت نظرياتهم موجهة نحو أثر النمو في الصادرات على اقتصاديات مختلف الدول، حاول الاقتصادي الكندي هارولد إنس (INNIS) مفكرا ماليا من خلال نظرية " السلعة الرئيسية للنمو وبتعاظم صادرات القمح الكندي بين عام 1901/ 1911 والتقدم التقني والتصنيع اللذين أحرزتهما كندا بعد ذلك أن يثبت بأن " الصادرات العارمة كانت العامل العرضي ولو أن السلعة الرئيسية نفسها –القمح– لم تتطلب إلا القليل من التصنيع ، قبل التصدير، والتوسع السريع في طلب القمح سبب تدفقا للأيدي العاملة، كما أدى إلى تدفق رأس المال وزيادة في تكوينه، وتوسعا في المحصول وزيادة في إنتاجية القطاعات غير الزراعية ، والإيداعات المستحدثة وما شابهها وزيادة الادخار المحلي مما أدى إلى عملية التصنيع المتواصلة وزيادة دخل الفرد الواحد. (بن لحرش، 2013، ص 20)

وتبرز بذلك أهمية التصدير من كونه يلعب أدورا متعددة في مجال النمو والتنمية من خلال الآتي:

1. **خلق فرص عمل جديدة:** للتصدير أهمية كبرى في اقتصاديات مختلف الدول، ووسيلة فعالة في خلق فرص عمل جديدة، والنظريات الاقتصادية في عمومها تقترح بأن الصادرات تستخدم وبشدة عوامل الإنتاج بوفرة كبيرة وفي الاقتصاد الوافرة بالقوة العاملة، لأن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية والخدمات، تمكن هذه الأخيرة من النمو إلى أقصى كفايتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى توظيف عدد كبير من العمال، وبالتالي التقليل من نسبة البطالة، إن تحول الطلب الخارجي إلى السلع المنتجة محليا يعمل على إنتاج هذه السلع وبالتالي زيادة فرص الاستثمار المربح والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع حجم العمالة.

ويؤكد الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الصادرات في توفير فرص العمل، أن كل مليار دولار من الصادرات يضيف نحو 270 ألف فرصة عمل جديدة، وقد استطاعت دول مثل: كوريا وتايوان والصين من خلال نشاط التصدير تحقيق نمو سريع في العمالة حتى وصلت إلى حد التشغيل الكامل، وأصبحت هذه الدول لا تواجه في الواقع مشاكل في البطالة، وتفرغت تماما لإعادة تأهيل قوة العمل بها لأنشطة أكثر إنتاجية وكفاءة. (العابد، معمير، 2021، ص 10)

حيث أن قطاع التصدير له دور كبير في توفير مناصب عمل جديدة وقد أكدت ذلك تجارب العديد من الدول، فقد تمكنت عدة دول من شرق آسيا وهي اليابان، هونغ كونغ، اندونيسيا، تايوان، ماليزيا وتايلاند من خلق فرص عمل جديدة والدفع من معدلات نموها باستخدام التوجه التصديري حيث ساعد ذلك على انخفاض مستوى البطالة إلى مستويات متدنية تتراوح ما بين 2 إلى 4 بالمائة في سنة 1998.

2. **إصلاح العجز في ميزان المدفوعات:** فالصادرات هي أحد أهم الموارد لجلب النقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية للبلد.
3. **المساهمة في نمو الدخل الوطني:** وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل لإمكانيات الموارد المتاحة كما يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق الحصول على العملات الصعبة. (دكمة، سعدون، تومي، 2022، ص 6)
4. **جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي:** يتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، حيث ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة، بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية، حيث يسمح تواجد رأس المال وتوافره بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته، كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاج.

ومن ثم يمكن القول أن الاستثمار يسهم في زيادة الإنتاجية، وفي إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة، وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الحسية والسلعية، وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة.

5. تحقيق معدلات نمو مطردة: إن الاهتمام بالصادرات ينبع من وجود تحد رئيسي يواجه الاقتصاد المحلي، وهو تحقيق معدلات نمو اقتصادية مطردة قادرة على خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة وتوفير مصادر للعملات الأجنبية، وعلى الرغم من أن هناك أساليب عديدة لتنويع مصادر العملات إلا أنه لا يوجد سوى مصدر واحد وهو التصدير، قادر على خلق فرص عمل بالكم والاستمرارية المطلوبة لتحقيق معدلات نمو متواصلة ومرتفعة. (بن لحرش، 2013، ص 21)

6. تعزيز القدرة على المنافسة: من خلال تعزيز تصدير الميزة التنافسية للشركة وللدولة فبينما تستفيد الشركة من التعرف على التقنيات والطرق والعمليات العديدة تستفيد الدولة من تحسين ميزانها التجاري.

7. تطوير النوعية والجودة: وذلك بإتباع معايير الجودة والنوعية، وفقا للطلبات والعقود مع المستورد، والتي تنص على إنتاج المنتجات بنوعيات محددة، ومطابقة للمواصفات العالمية، ونظرا لكل هذه الأهمية ولغرض تحقيق معدلات نمو وتنمية اقتصادية في مختلف الميادين أصبح من مصلحة مختلف الدول الاهتمام بالتصدير، بل والسعي على تحقيقه على أكمل وجه.(دكمة، سعدون، تومي، 2022، ص 7)

8. محرك للإنتاج: أي المشروع لا يقبل التوسع في إنتاجه ما لم يتوفر الطلب القادر على امتصاصه، والعكس إذا كان هناك قصور في الطلب المحلي على إنتاجه، فإن الطلب الخارجي عليه يعوض نقص الطلب المحلي، ويساهم في رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية من خلال تطبيق الأساليب الحديثة كما يسهل امتداد التصنيع إلى مجالات جديدة لم تكن متاحة من قبل تتمثل في: (حميداتو، 2021، ص 5)

أ. **بناء الطاقات الإنتاجية:** عن طريق تمويل شراء السلع الوسيطة لصرف الأجنبي.

ب. **استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة:** تعتبر الصادرات الأداة المثلى لاستغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة بالشكل الذي يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج، وزيادة معدلات العائد الاقتصادي عن طريق زيادة القدرة على مواجهة المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية.

- التصدير هو الامتداد الطبيعي للتوسع في مشروعات الإنتاج وإلا فإن السوق المحلية سقف حائلا أمام استمرار هذا التوسع.
- التصدير هو المخرج مما تعاني منه الكثير من المؤسسات من فائض في طاقات الإنتاج وفي المخزون.
- إن تنويع الصادرات فضلا عن كونه هدفا بحد ذاته فهو يزيد من تنوع مصادر الدخل الوطني ويدعم الميزان التجاري ويجلب العملات الأجنبية ويزيد من فرص التشغيل الوطنية.
- مواجهة التطورات التي شهدتها الأسواق المحلية والعالمية والمنافسة بين الدول المتقدمة وسعي الشركات المتزايد لفتح المزيد من الأسواق الخارجية لتستطيع الصمود في وجه المنافسة القوية.
- التصدير يدعم القوة التفاوضية للبلد في الأسواق الخارجية ويدعم كذلك قوة العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى.
- وعموما للتصدير أهمية تتضح في دوره التمويلي للواردات وتوفير المورد مهم للعملة الصعبة وتنمية الصناعات ونمو الدخل القومي باستغلال كل الإمكانات المتاحة. (صغيري، 2016، ص 37)

الفرع الثاني: دوافع التصدير

إضافة إلى هدف تحقيق الربح هناك أهداف أخرى تتعلق بالتزامات المؤسسة تجاه الأسواق الخارجية تتفاوت أهميتها بمقدار ما تساهم في تحقيق الهدف الأساسي وهو الربح المتوقع ويمكن تحديد دوافع التصدير كالآتي: (صغيري، 2016، ص 38)

- ✓ تحقيق مردود مناسب من تسويق المنتج في الأسواق الخارجية.
- ✓ الإفادة من وفورات الحجم الكبير في التسويق.
- ✓ الإفادة من التميز بتسويق منتج وحيد وتكنولوجيا متميزة في إنتاجه وتشغيله.
- ✓ تنويع مخاطر الدخول إلى الأسواق الخارجية.
- ✓ تصريف خارجي لسلع موسمية الإنتاج والاستخدام.
- ✓ تشغيل طاقات وموارد فائضة ومعطلة.
- ✓ اغتنام فرص تسويقية خارجية تحقق مردودا مشجعا للاستفادة منها.
- ✓ تغيير وكلاء المؤسسة في الأسواق الخارجية والقرب من الزبائن.
- ✓ صغر السوق المحلية غير القادرة على استيعاب السلع المنتجة محليا.
- ✓ تدهور الطلب في السوق المحلية وإقدام المؤسسة على إيجاد منافذ خارجية لتصريف منتجاتها.
- ✓ توفر خبرات ومعارف لدى المؤسسة في النشاط التصديري وممارسته.

- ✓ قدرة على تحمل المخاطر الخارجية أكثر من المخاطر الداخلية.
- ✓ الخصائص العالمية المتوفرة في المؤسسة، إنتاج، بيع، تسويق دولي، تعدد الجنسيات.
- ✓ تطوير وإدارة الأفراد العاملين في المؤسسة.
- ✓ توفير حاجة السوق المحلية من السلع التي تسوقها المؤسسة.

المطلب الثالث: أنواع التصدير

يمكن تصنيف التصدير وفق معيارين مختلفين هما: قناة التوزيع المستخدمة واالهدف من التصدير وهنا نجد:

الفرع الأول: تصنيف التصدير حسب قناة التوزيع المستخدمة

أولا: التصدير المباشر: الذي هو توصيل السلع إلى الموانئ والمطارات للشحن عن طريق المصدر وبنكه إلى المستورد وبنكه.

ثانيا: التصدير غير المباشر: عن طريق وكلاء التوزيع والشركات المتعددة الجنسيات وفروعها، المشروعات المشتركة، التعاقدات من الباطن وعمليات التملك والتحويل، الصفقات المتكافئة وغيرها من صيغ إدارة الأعمال الدولية مثل عقود الإدارة والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

ثالثا: التصدير المشترك أو المنظم: هو عبارة عن تضامن عدة مصدرين ذوي اهتمام خاص أو مشترك للتصدير مما يهدف لتحسين أنشطتها التصديرية، ويمكن أن يظهر هذا الأسلوب من خلال النوعين التاليين:

1- الاتحاد التصديري: ويكون التعاون بين عدة شركات راغبة في التصدير بشكل أكثر فعالية اقتصاديا وماليا من التصدير الفردي.

2- التصدير المحمول (الحضانة): حيث تقوم شركة كبيرة تمتلك شبكة توزيع دولية باحتضان شركة صغيرة أو حديثة في مجال التصدير بالتكفل بعملية تصدير منتجات هذه الأخيرة مقابل عمولة محددة.

(صغيري، 2016، ص 35)

الفرع الثاني: تصنيف التصدير وفق الهدف من التصدير

والتصدير هو الشكل البسيط للدخول إلى الأسواق الخارجية لأنه يتضمن أقل بنسبة من المخاطر بالمقارنة مع البدائل الأخرى وعلى العموم يمكن أن ينظر إلى التصدير من زاويتين:

1. التصدير باعتباره نشاطا سلبيا وهو عندما تبيع المؤسسة إلى الخارج دون تخطيط وخبرة تنظر إلى السوق الخارجي كوسيلة للتخلص مما لديه من فائض غير متوقع وبالتالي تمارس النشاط التسويق الدولي بالمناسبات فقط.
2. أما النظرة الثانية للتصدير باعتباره نشاطا إيجابيا والذي يعني أن المؤسسة تقرر الالتزام بالبحث عن فرص تسويقية في الخارج، كما تخصص موارد مادية وبشرية في السوق الخارجي كبديل استراتيجي للعمل في السوق المحلي. (صغيري، 2016، ص 32، 33)

المبحث الثالث: أهمية التوجه نحو المناطق الحرة لترقية الصادرات غير النفطية

تمثل المناطق الحرة الشريان الحيوي الذي يعتمد عليه أي اقتصاد في العالم، لأسباب عديدة كالتشجيع على التصدير وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات، وتوفير فرص العمل والتخفيف من مشاكل البطالة ونقل التكنولوجيا الحديثة ...الخ، وسنبرز ذلك في هذا المبحث.

المطلب الأول: دور المناطق الحرة في تطوير الصادرات

تعتبر زيادة الصادرات من المنتجات الصناعية إحدى أهم أهداف إقامة المناطق الحرة الصناعية، وأن زيادة الحصيلة من العملات الأجنبية من أهم ما تسعى لتحقيقه البلدان النامية من وراء زيادة صادراتها حتى تتمكن من تغطية تكاليف وارداتها بوجه عام ومن السلع الرأسمالية بوجه خاص، إضافة إلى المساهمة في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف للعملة الوطنية.

وفي ضوء ما سبق فإنه في حالة زيادة حصيلة صادرات هذه الشركات للخارج عن قيمه واردتها من الخارج فإن ذاك سوف يؤدي إلى أن تتوافر لها حصيلة من العملة الأجنبية تفوق حاجتها إليها، وقد تقوم هذه الشركات إما بإعادة تحويل ما يتوافر لديها من عملات أجنبية للخارج، خصوصا إذا كانت فروعا لشركات أجنبية أو باستخدامها في زيادة استثمارها في البلد المضيف وبصفة خاصة إذا كانت شركات وطنية الأمر الذي يعود بالنفع على الدولة المضيفة. (عوض، ص 88، بتصرف)

للصادرات أهمية كبيرة فهي أحد مكونات الدخل القومي فهي تساهم في تنميته بنسبة كبيرة ومن تساهم في نصيب الفرد من الناتج القومي ومنه تحقيق التنمية، حيث تمثل مجموع قيم السلع والخدمات التي تقوم الدول ببيعها إلى الخارج، وهي السلع والخدمات التي ترسل من المقيمين إلى غير المقيمين في الدولة فنقول أن هناك صادرات عندما تحدث تغيرات في الملكية بين المقيمين وغير المقيمين، وتمثل الصادرات واحدة من أهم الصادرات مصادر العملة الأجنبية التي تخفف الضغط على ميزان المدفوعات والتي تساعد على زيادة العملة الصعبة.

ويمكن تقسيم الصادرات إلى: (موسي، 2018، ص ص53-55)

- **الصادرات المنظورة (الملموسة):** وهي السلع المادية الملموسة مثل: القطن، السيارات، المنسوجات، أجهزة الكمبيوتر، الهواتف... وغيرها.
- **الصادرات غير المنظورة (تجارة الخدمات):** وهي صادرات غير ملموسة كالمواصلات والاتصالات، إيرادات شركات التأمين، السفر، السياحة، الفندقة، الإيرادات الاستثمارية، الهبات والمنح من الدولة الأجنبية.

تعتبر المناطق الحرة إحدى الوسائل الهامة التي تهدف الدولة من خلالها إلى تطوير حجم تجارتها الخارجية والتوسع في الأنشطة المتعلقة بها وزيادة حجم الصادرات، وفي سبيل ذلك تقوم الدول بتشجيع المشروعات العاملة في تلك المناطق من خلال العديد من الحوافز الجمركية والضريبية وتسهيل عملية استيراد السلع وتصنيعها وإعادة تصديرها مرة أخرى مما يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات وخلق قيمة مضافة عالية ومن ثم زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية.

إن زيادة الصادرات من شأنها تعظيم نمو الناتج المحلي الإجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الاتفاق وكذلك خفض الواردات كما أن تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شأنها تعظيم فرص العمل وتعظيم الأجور وبالتالي تعظيم نمو الناتج ضمن متطابقة الناتج حسب المداخيل، وقد تعرضت الكثير من الدراسات للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية فقد أشار فيشر إلى العلاقة بين سياسة إحلال الواردات (الاستغناء عن ما كان يستورد سابقا من خلال إنتاجه محليا) والتأثير الإيجابي على النمو بعد الحرب العالمية الثانية وكذلك تأثير سياسة تشجيع الصادرات فيما بعد على النمو ويستشهد فيشر بالدراسات التي بدأت منذ سبعينات وثمانينات القرن الماضي من قبل منظمة التعاون الأوروبي التنمية والمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة والتي أشارت جميعها إلى دور سياسة تشجيع الصادرات في تعزيز معدل النمو حيث أوضحت هذه الدراسات من وجهة نظر فيشر أنه كلما زادت درجة الانفتاح كلما تعزز النمو والدخل، وفي هذا المجال فإن نتائج بعض الدراسات تشير إلى أن بلدان المتفتحة تنمو بزيادة قدرها (2%) عن نظيرتها المغلقة ويتم هذا التأثير من خلال قنوات زيادة الإنتاجية

حيث تساهم وفرات الواردات بلعب الدور المهم في هذه الزيادة ورغم ذلك يعتقد فيشر بأن ذلك لا يعني بأن الانفتاح هو أفضل أداة سياسية اقتصادية بل يعني أن البلدان الراغبة في النمو لا بد وأن تندمج في الاقتصاد الدولي (أي تتعولم) بهدف الاستفادة من مزايا السوق الخارجي وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنفاذ للسلع الاستهلاكية المستوردة. (بلعمري، بوسري، 2019، ص ص 54- 55)

ولإبراز أهمية ومساهمة المناطق الحرة في صادرات الدول يمكن إعطاء جملة من الأمثلة أولها مصر للفترة 2002-2007 حيث واكب التطور في إجمالي الصادرات السلعية لمصر خلال هذه الفترة زيادة في نسبة مساهمة صادرات المناطق الحرة في الصادرات الكلية وهو ما يوضحه الجدول رقم (07) الموالي:

الجدول رقم 7.1: أداء المناطق الحرة بالنسبة لإجمالي للتجارة الخارجية السعلية للسنوات 2002-2007

الوحدة: مليون دولار

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي الصادرات السلعية	4678	6161	7676	10652	13720	15876
إجمالي التجارة الخارجية	17174	17093	28185	30467	34334	42422
صادرات المناطق الحرة	432	385	454	1189	1604	2594
إجمالي تجارة المناطق الحرة	1664	1976	1917	3704	4531	6638
نسبه صادرات المناطق الحرة للصادرات الكلية	%9,25	%6,25	%6	%11,15	%11,20	%16,35
نسة التجارة للمناطق الحرة لإجمالي التجارة	%9,7	%11,6	%6,8	%12,15	%13,20	%15,65

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى بيانات المرجع (دهان، 2020، ص 62)

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة صادرات المناطق الحرة تعرف كل عام زيادة معتبرة ما عدا عام 2003 التي عرفت فيه انخفاضا ملحوظا، وقد تزامن ذلك مع زيادة نسبة صادرات المناطق الحرة للصادرات الكلية حيث انتقلت من 9,25 % إلى 16,35 % في منحنى تصاعدي إجمالا (باستثناء سنة 2003-2004).

وكمثال ذلك ساهمت المناطق الحرة المصرية بزيادة صادرات الدولة حيث ارتفعت من 11 مليار دولار سنة 2016م إلى 17,3مليار دولار بزيادة 1,2 مليار دولار عام م2017 التي بلغت 6,4 مليار دولار وبزيادة 2,7 مليار دولار عن عام 2016م التي بلغت 4,9 مليار دولار. (بلعمري، بوسري، 2019، ص 54)

أما في الأردن فتلعب المناطق الحرة دورا هاما في التجارة الخارجية حيث تعد أهم الركائز التي تقوم عليها الصادرات في هذا البلد بصورة أبرز مما عليه في مصر، تفوق في المتوسط 60% في الفترة مابين 2002-2008 كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم8.1: صادرات المناطق الحرة بالنسبة لإجمالي الصادرات الكلية لسنوات: 2002-2008

الوحدة : مليون دولار

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي الصادرات	1963,9	2184,95	2753,5	3049,7	3689,9	3784,7	5180,4
صادرات المناطق الحرة	1140	1655	2421	2170,6	2343,7	2662,1	3332,9
شبه صادرات المناطق الحرة للصادرات الكلية	%58,04	%75,75	%87,93	%71,17	%63,51	%70,33	%64,35

المصدر : من إعداد الطالب استنادا للمرجع (دهان، 2020، ص 63)

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة صادرات المناطق الحرة في تزايد مستمر وهي تساهم في زيادة قيمة الصادرات، قد حققت نسبة قياسية سنة 2004 بحوالي 87,93% من إجمالي الصادرات رغم التذبذب في باقي السنوات، إلا أنها تتراوح عموما بين 60% و 70%.

أما عن الصين فقد عززت نفوذها سنة 2020 بتدشين اكبر منطقة تجارية في العالم، تضم دول رابطة الآسيان العشرة بالإضافة إلى الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، نيوزيلندا واستراليا، هذا الاتفاق التجاري يعد الأكبر من نوعه في العالم من حيث إجمالي الناتج الداخلي لمجموع الدول الموقعة عليه، وسيوحد سوقا بنحو 3,4 مليار نسمة، وتشمل هذه المنطقة التجارية الحرة نحو ربع صادرات العالم. (alwatannews.net، 15 نوفمبر 2020، 14:05، تاريخ الزيارة: 2023/05/26، 05:50)

وتعد هذه الاتفاقية اكبر اتفاق للتجارة الحرة على مستوى العالم، حيث يبلغ حجمها نحو 26,2 تريليون دولار. (alaraby.co.uk، 16 نوفمبر 2020، تاريخ الزيارة: 2023/05/26، 06:00)

حيث بلغ حجم التجارة في دول الآسيان 2,09 تريليون يوان (نحو 299 مليار دولار) في الأشهر الستة الأولى من عام 2020 بزيادة 5,6% على أساس سنوي. (aljazeera.net، 2020/11/18، تاريخ الزيارة، 2023/05/26، 06:10)

وبالنسبة لمناطق التجارة الحرة في الصين فقد سجلت نموا قويا في الفترة من يناير إلى مارس 2023 في التجارة الخارجية والاستثمار، وان إجمالي حجم التجارة الخارجية لمناطق التجارة الحرة ال21 في البلاد بلغ 1,8 تريليون يوان (حوالي 260,5 مليار دولار أي بزيادة قدرها 6,6% على أساس سنوي، ويعتبر

معدل النمو هذا الأعلى بنسبة 1,8 نقطة مئوية في المستوى الوطني، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر في مناطق التجارة الحرة ازداد بنسبة 22,1% ليصل إلى 71,9 مليار يوان. (arabic.cri.cn، 2023/05/12، 11:12، تاريخ الزيارة: 2023/05/26، 05:36)

أما في الإمارات فتعد المنطقة الحرة لجبل علي، والتي تعرف أيضا باسم "جافزا" المنطقة الرائدة بين جميع المناطق الحرة التابعة لموانئ دبي العالمية إضافة إلى كونها اكبر المناطق الجمركية مساحة بالشرق الأوسط، ويتلخص عدد الشركات التي شهدتها بدايات جافزا في عام 1985 في 19 شركة، العدد الذي وصل إلى أكثر من 500 شركة في 1995 وصولا في سنة 2022 إلى ما يزيد عن 9500 شركة منها 100شركة في قائمة فور تشن لأفضل 500 شركة، وتتمتع جافزا في عام بموقع مركزي كجزء من منظومة منفردة ساعدت على التوسع والنمو خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة، هذا بالإضافة إلى موقعها المتميز على مقربة من ميناء جبل علي، ومطار آل مكتوم الدولي، واكسبو دبي 2020، مما يميز جافزا كمقدم خدمات متكامل فيما يتعلق بالمشاريع التجارية وتأسيسها ولا شك في أن توفر ما تحتاجه من موارد في مكان واحد يفتح الباب لعالم واسع من الفرص أمام مقدمي الخدمات اللوجيستية مما يساعد على الحد من التكاليف ومضاعفة الربح، وذلك من خلال سلسلة توريد وإمداد بها ما تحتاجه من متطلبات أو حلول لمختلف التحديات التي قد تواجهها الشركات، وتزخر جافزا اليوم، بآلاف الشركات من أكثر من 130 دولة، بها ما يزيد عن 130000 فرصة عمل. وحققت المنطقة الحرة بجبل علي نموا كبيرا في نشاطها التجاري والذي بلغت قيمته الإجمالية 454,7 مليار درهم إماراتي، بزيادة قدرها 19 بالمائة خلال العام 2021 مقارنة بنحو 382,8 مليار درهم حققتها خلال العام 2020، تأكيدا على دور المنطقة الحرة بجبل علي في دعم النمو الشامل لاقتصاد الإمارة. وأرجعت هذا النمو اللافت بشكل رئيسي إلى الزيادة المضطردة في عدد الشركات المسجلة في "جافزا" والتي بلغت نسبتها 18,6 في المائة خلال 2021، ليتجاوز عددها الكلي 9000 شركة، وقد استحوذ قطاع التجزئة والتجارة على حصة تفوق 25 في المائة من الشركات الجديدة المسجلة في جافزا، ليكون بذلك القطاع الأكبر من شركات المنطقة الحرة، تلاه قطاع الالكترونيات والأدوات الكهربائية بحصة بلغت 10 بالمائة ثم قطاع المركبات والنقل الذي يمثل نحو 9 في المائة من شركات جافزا، في حين سجلت قطاعات عدة تحسنا كبيرا في معدلات أدائها وفي مقدمتها قطاع الأدوات الكهربائية والآلات، وقطاع مواد البناء والمنتجات الالكترونية وقطع غيار السيارات. (jafza.ae، 2021، تاريخ الزيارة: 2023/05/26، 05:05)

حققت المنطقة الحرة لجبل علي على أعلى زيادة في عدد الشركات الجديدة منذ عقد من الزمن بنمو قدره 30% ، أدى هذا الارتفاع الملحوظ في عدد الشركات الجديدة المسجلة إلى نمو التجارة الإماراتية لتبلغ قيمتها 445,4 مليار درهم إماراتي عام 2022. (jafza، 2022، تاريخ الزيارة: 2023/05/26، 05:15)

حصدت منطقة مركز دبي للسلع المتعددة (DMCC) المرتبة الأولى لسنة 2022 للمرة الثامنة على التوالي كأفضل منطقة حرة عالمية بتقييم 67 منطقة قدمن إدخالات للمنطقة الحرة، بينما حصلت منطقة التجارة الحرة في داليان الصينية ومنطقة كاتوفيتشي الاقتصادية الخاصة البولندية على المركزين الثاني والثالث على التوالي، وجاءت منطقة الحمرية بالشارقة في المرتبة الرابعة، تليها منطقة عجمان الحرة في المرتبة الخامسة، ثم منطقة خليفة الصناعية (كيزاد) في المرتبة السادسة واحتلت منطقتا بوميرانا الاقتصادية الخاصة والمنطقة الاقتصادية الخاصة لودز المرتبة السابعة والثامنة على التوالي، في حين احتلت منطقة كويول الحرة في كوستاريكا المرتبة التاسعة وموريشيوس فريبورت العاشرة. (fdi.intelegence.com 2022 ، تاريخ الزيارة: 2023/05/26، 06:30)

والجدول التالي يبين ذلك :

الجدول رقم 9.1: ترتيب أفضل المناطق الحرة العالمية لسنة 2022

الترتيب	المناطق الحرة	البلدان
1	مركز دبي للسلع المتعددة	الإمارات العربية المتحدة
2	منطقة التجارة الحرة داليان	الصين
3	منطقة كاتوفيتشي الاقتصادية الخاصة	بولندا
4	منطقة الحمرية	الإمارات العربية المتحدة
5	المنطقة الحرة عجمان	الإمارات العربية المتحدة
6	منطقة خليفة الصناعية	الإمارات العربية المتحدة
7	منطقة بوميرانا الاقتصادية الخاصة	بولندا
8	منطقة لودز الاقتصادية الخاصة	بولندا
9	منطقة كويول الحرة	كوستاريكا
10	موريشيوس فريبورت	موريشيوس

Source:(FDI intelligence.com)

المطلب الثاني: دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات

نال الاستثمار الأجنبي اهتماما خاصا من طرف الدول والمنظمات الدولية، وأخذ صورا متعددة مثل المشروعات المشتركة والمشروعات المملوكة بالكامل لمستثمرين أجانب بين عدد من الأطراف أو الدول وذلك في مشاريع قطاعات الإنتاج أو الخدمات، بحيث تتم الاستفادة من الخبرات والمعارف وغيرها، وفي هذا الاتجاه زاد الاهتمام بالاستثمارات في المناطق الحرة من حيث كونها محورا أساسيا من محاور العمل على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وقامت دول عديدة بوضع القوانين والأنظمة والتشريعات التي اتسمت جميعها بالتسهيل على المستثمر في السياسات الجمركية والضريبية بالإضافة إلى تقديم مزايا

وحوافز لتشجيع الاستثمارات. وقد شهد القرن العشرين زيادة نصيب الدول النامية من إجمالي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ 671 مليار دولار سنة 2017 مقابل 639 مليار دولار سنة 2012 بزيادة قدرها 5% وتصدرت الصين الاقتصاديات المضيفة للاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بقيمة 121 مليار دولار سنة 2012 و125 مليار دولار سنة 2017. ويوضح الجدول التالي نصيب الدول النامية من إجمالي حجم التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال عامي 2016- 2017. (بوراس، طرشي، 2022، ص 53)

الجدول رقم 10.1: نصيب الدول النامية من إجمالي حجم التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال عامي 2016- 2017

البيان	عام 2016		عام 2017	
	القيمة (مليار دولار)	الأسهم النسبية	القيمة (مليار دولار)	الأسهم النسبية
الدول المتقدمة	1032	%59,1	712	%49,8
الدول النامية	646	%37	671	%46,9
دول التحول الاقتصادي	68	%3,9	47	%3,3
الإجمالي	1746	%100	1430	%100

المصدر: (بوراس، طرشي، 2022، ص 54)

يتبين من الجدول رقم (10.1) أنه على الرغم من انخفاض حجم إجمالي الاستثمارات العالمية المباشرة من 1746 مليار دولار عام 2016م إلى 1430 مليار دولار عام 2017 بنسبة انخفاض 18,09% إلا أن إجمالي التدفقات الاستثمارية المباشرة الموجهة للدول النامية ارتفعت من 646 مليار دولار بنسبة 9,13% خلال العامين المذكورين. كما يتبين كذلك انخفاض نسبة التدفقات الاستثمارية العالمية خلال الفترة ذاتها من 59,1% إلى 49,8% يشير إلى زيادة القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة النامية.

وضح "جونسون" سنة 1994 أن الشركات الأجنبية الناجحة في المناطق الحرة الصناعية تمثل نماذج تتعلم منها الشركات المحلية والمنتجون المحليون.

كما عبر "رى" سنة 1990 عن الأثر التحفيزي للاستثمارات الأجنبية بمصطلح (Catalysts) وهو الذي يشجع على تنمية الصناعات غير التقليدية ذات التوجه التصديري عن طريق دمج ميزات هذه الشركات الأجنبية والتي تتمثل في جذب التكنولوجيا الجديدة والمهارات الإدارية والتسويقية والقدرة على الدخول للأسواق العالمية لتضاف إلى المميزات النسبية والمواهب الطبيعية في البلد المضيف.

وتؤكد كل الدراسات النظرية والتجارب العلمية هذا الأثر التحفيزي للاستثمارات الأجنبية على رجال الأعمال المحليين في المناطق الحرة الصناعية. فقد بينت دراسة قام بها كل من "رى" و "بولت" سنة 1990 أن من بين إحدى عشرة تجربة ناجحة للمناطق الحرة الصناعية ستة تجارب نجحت منها بسبب التعاون بين شركات محلية وشركات أجنبية في المناطق الحرة الصناعية. (الدبسي، ص 64)

وللمستثمر الأجنبي دوافع تجعله مهتم بالاستثمار في البلد المضيف من خلال المناطق الحرة سنلخصها في الجدول التالي وسنوضح أيضا دوافع البلد المضيف التي تجعلها تستقطب الاستثمار الأجنبي.

الجدول رقم11.1: مصفوفة مناظرة بين دوافع المستثمر الأجنبي ودوافع الدول المضيفة

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع البلد المضيف
1. البحث عن أسواق جديدة	1. توظيف عوامل الإنتاج المحلية
2. الاستفادة من الإعفاءات الضريبية والمزايا الممنوحة	2. المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية
3. الاستفادة من الأجور المنخفضة لعمال الدول المضيفة	3. الحصول على التكنولوجيا المتقدمة
4. استغلال المواد الخام المتاحة في الدول المضيفة	4. إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات
5. استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محليا	5. الاحتكاك بالكفاءة المحلية
6. التخلص من التكنولوجيا المتقدمة	6. تحسين المركز التنافسي للبد
7. البحث عن أرباح ضخمة	7. تحقيق تقدم اقتصادي
8. اعتبارات إستراتيجية أخرى	

المصدر : (بن علال، شغبي، بورداش، 2019، ص 89)

تأتي الأهمية والدور الكبير الذي تلعبه المناطق الحرة من كونها إحدى الدورات الاقتصادية التي تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي، وتعزيز العلاقات الدولية، فنجد أنها في تطور مستمر كما نالت اهتمام جل دول العالم وذلك لما لها من تأثير إيجابي على اقتصادياتها، فطبقا لإحدى التقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية، فإن السبب الرئيسي لانتشار المناطق الحرة في جميع أنحاء العالم هو إحداث أكبر عدد ممكن من فرص العمل من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأجل المساهمة في عملية التنمية، كما تعمل على تحسين هيكل الاقتصاد الإقليمي بالعناية بالمناطق النائية عن طريق التنمية الإقليمية للمناطق المتخلفة، وذلك بتوطين صناعات بها مما يخلق مركزا حضاريا يخفف من مشكلة الهجرة الداخلية للمدن الكبرى، كما هناك أدوارا أخرى تتمثل في: (بن علال، شغبي، بوداش، 2019، ص92)

- ✓ زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية.
- ✓ استقطاب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والتي تجذب معها التقنيات الحديثة في الإنتاج والإدارة.

- ✓ زيادة الدخل الوطني وإعادة توزيعه وزيادة التكوين الرأسمالي الصافي وسد الفجوة بين الادخار والاستثمار.
- ✓ تساعد الإعفاءات والحوافز التي تقدمها المناطق الحرة على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية مما يساهم في دعم ميزان المدفوعات بالعملات الحرة وبصفة عامة تهدف الدولة من إقامة المناطق الحرة إلى التنمية الاقتصادية، ويعتمد تحقيق الأهداف على قدرة المناطق على جلب المؤسسات إليها على نوعية المؤسسات المستقطبة وطبيعة الأنشطة التي تمارسها وهذا بدوره يتوقف على التسهيلات والحوافز التي تقدمها هذه المناطق.
- ✓ حوافز الاستثمار هي مزايا اقتصادية يتم تقديرها بقيمة مالية و تقوم الدول عادة بتقديمها بهدف جذب وتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار فيها، ومن الأهمية في هذا الجانب الإشارة إلى أن إنشاء المناطق الحرة يعد في حد ذاته من المزايا التي تقررها الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها، حيث تمنح في هذه المناطق حوافز وتسهيلات متعددة تخص بها المشروعات العاملة فيها دون غيرها في بقية أقاليم الدولة.

وتتنوع حوافز الاستثمار بصورة يمكن تصنيفها إلى نوعين من الحوافز هي:

1. **الحوافز المالية:** هي حوافز تقدمها بعض الدول المضيفة وفق خطط اقتصادية معينة لدعم بعض المشروعات الاستثمارية من أجل تشجيعها على زيادة الإنتاج كإعانات الإنتاج أو بهدف تعزيز ميزان مدفوعاتها ورفد خزينتها بالعملات الصعبة وزيادة صادراتها كإعانات التصدير أو من أجل مساعدة المشروعات الاستثمارية في مراحل إنشائها أو أثناء عمليات الإنتاج وهذا ما يعرف بالإعانات الرأسمالية.
2. **الحوافز الضريبية:** وتتمثل في الإعفاءات الضريبية، أو الرسوم المخفضة والإعفاءات الجمركية على المعدات والآلات والمواد الأولية. (الحرازي، 2007، ص 116)

والجدول الموالي الحوافز التي توفرها الدول في المناطق الحرة لاستقطاب الاستثمارات.

الجدول رقم12.1: الحوافز التي توفرها المناطق الحرة في بعض الدول

البلد	الإعفاء الجمركي	الإعفاء الضريبي	أخرى
دولة الإمارات العربية المتحدة (منطقة جبل علي)	لا رسوم جمركية على الواردات والصادرات	إعفاء كامل لمدة 15 سنة قابلة للتجديد في نفس المدة من الضرائب بما فيها الضريبة على الدخل والشركات والأراضي	حرية تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج بنسبة 100%

إيران	إعفاء كافة البضاعة الواردة من الرسوم الجمركية ورسوم الفوائد التجارية	إعفاء كامل من أنواع الضرائب للسنوات 15 الأولى	حرية تحويل الأرباح الصافية ورأس المال إلى الخارج
المملكة الأردنية الهاشمية	لا رسوم جمركية على الاستثمارات والواردات أو الصادرات الداخلة أو الخارجة من المنطقة الحرة	إعفاء كامل من الضرائب	حرية تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج ولا ضرائب أو رسوم عليها
الجمهورية العربية السورية	إعفاء كامل من الرسوم الجمركية	إعفاء كامل من كافة الضرائب	حرية تحويل رأس المال الأجنبي المستثمر وأرباحه إلى الخارج أو عند إدخال رأس المال أو الأرباح
لبنان	إعفاء كامل من الرسوم الجمركية	إعفاء كامل من الضرائب على الشركات لمدة 15 سنة	إعفاء الموظفين الأجانب من الضرائب ومنح المستثمرين الأجانب إمكانية التملك داخل المنطقة الحرة بنسبة 100%

المصدر: (بلعمري، بوسري، 2019، ص 29)

كما توجد في هذه المناطق أيضا حوافز أخرى تتمثل في تسهيل الإجراءات الإدارية وتقديم بعض الخدمات الضرورية لبعض المستثمرين مثل الخدمات القانونية وخدمات التأمين والبنوك والخدمات الاجتماعية. كما يتم في معظم البلدان النامية تجهيز البنية الأساسية (من مياه وصرف وتليفونات...إلخ) للمناطق الحرة الصناعية بواسطة حكومات هذه الدول لجذب المشروعات الصناعية بوجه عام والأجنبية بوجه خاص.

والجدول رقم (13.1) التالي يوضح الحوافز الممنوحة في بعض المناطق الحرة الصناعية في بعض البلدان النامية. (الدبسي، ص 65)

الجدول رقم (13.1): الحوافز الممنوحة في البلدان النامية للمناطق الحرة الصناعية

الدولة	الحوافز الضريبية	الحوافز الجمركية	حوافز أخرى
كوستاريكا	6 سنوات إعفاء كامل من كافة أنواع ضرائب الدخل من بداية النشاط ثم إعفاء كامل على 50% من الدخول المستحقة في أربع سنوات متتالية	إعفاء جمركي تام على الواردات فيما عدا 0,6% رسوم خدمات على الصادرات والواردات وحرية الاستيراد والتصدير	حرية تحويل الأرباح
جمهورية الدومينيكان	15 سنة من بداية النشاط إعفاء كامل من كافة أنواع	إعفاء جمركي كامل لمدة 15 سنوات على الواردات من	حرية تحويل الأموال

	الضرائب	الخامات والمعدات الرأسمالية وإعفاء جمركي غير محدد المدة إذا كانت صادرات الشركة 100 % للخارج	
السلفادور	10 سنوات إعفاء كامل من بداية النشاط من كافة أنواع الضرائب على دخول الشركات والأفراد	إعفاء جمركي كامل لمدة 10 سنوات على الواردات من الخامات والمعدات الرأسمالية وإعفاء جمركي غير محدد المدة إذا كانت صادرات الشركة 100% للخارج	حرية تحويل الأرباح
جواتيمالا	إعفاء 12 سنة من بداية النشاط من كافة أنواع الضرائب على الدخل	إعفاء جمركي كامل على الصادرات والواردات	حرية تحويل الأرباح
هايتي	إعفاء 8 سنوات من بداية النشاط من كافة أنواع الضرائب	إعفاء جمركي كامل على كافة أنواع الصادرات والواردات	حرية تحويل الأرباح
بنما	إعفاء لمدة 15 سنة من بداية النشاط من كافة أنواع الضرائب	إعفاء جمركي كامل على كافة أنواع الواردات من السلع الرأسمالية والخامات التي يتم الموافقة عليها	حرية تحويل الأرباح

المصدر: (الدبسي، ص 66)

وتستهدف المناطق الحرة الصناعية جذب الشركات الصناعية الأجنبية لتوطين فروع لها فيها، وخلق تكامل بين المنطقة الحرة والشركة الأم على مستوى السلعة بحيث يتم انجاز أجزاء منها في المنطقة الحرة على الأقل وتجميع بقية الأجزاء، أو إنتاجها بالكامل في المنطقة الحرة الصناعية. وتمنح الدولة المضيفة مزايا وتسهيلات عديدة لتشجيع الشركات الأجنبية للاستثمار الصناعي في مناطقها الحرة الصناعية وتوفر أفضل البنى الأساسية والخدمات الاستشارية والمعلوماتية فيها. ومن ابرز المناطق الحرة الناجحة في الدول النامية المنطقة الحرة في مدينة "كانديلا" الهندية، والمنطقة الحرة في مدينة نصر في "مصر". (بشار محمد،ص214)

حققت إمارة دبي انجازا اقتصاديا مهما بتصدرها قائمة المدن الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر الجديد للعام 2021، وذلك وفقا للتقرير السنوي لمؤسسة دبي لتنمي الاستثمار، فقد نجحت الإمارة في جذب 418 مشروعا استثماريا جديدا لتضع دبي في المركز الأول عالميا في جذب مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة، صعودا من المركز الثالث عام 2020. كما حافظت إمارة دبي على صدارتها في المركز الأول إقليميا، وتشير البيانات أن إمارة دبي في نمو ملحوظ في كافة المؤشرات الرئيسية مقارنة

بعام 2020، حيث تجاوزت القيمة التقديرية لإجمالي تدفقات رؤوس أموال مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر 26 مليار درهم إماراتي في عام 2021، بنسبة نمو بلغت 5,5 بالمائة مقارنة بعام 2020. كما واصلت إمارة دبي في التفوق عالميا لتحل في المركز الثاني بعد سنغافورة متفوقة على مدن كبرى مثل لندن ونيويورك، من حيث عدد المشاريع التي بلغت 43 مقرا جديدا. بينما حلت الإمارة في المركز الثالث عالميا من حيث تدفقات رؤوس الأموال الاستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع المقرات الرئيسية التي بلغت 2,8 مليار درهم إماراتي الأمر الذي يؤكد البنية التحتية الفائقة التطور للمناطق الحرة المتخصصة. (medaoffice.ae،2022-05-08،تاريخ الزيارة:20-05-2023،13:00)

حققت إمارة دبي نموا بنسبة 89,5 بالمائة على أساس سنوي في إجمالي عدد المشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المعلن عنها في عام 2022، كما ارتفع إجمالي رأس المال الاستثمار الأجنبي المباشر في دبي بنسبة 80,3 أيضا سنة 2022. وحلت الإمارة في المركز الأول عالميا في استقطاب مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة خلال عام 2022، وفق بيانات فايننشال تايمز "أف دي آي ماركتس" لعام 2022. وجاءت دبي في المرتبة السابعة عالميا من حيث جذب رؤوس الأموال الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر. (mubasher.info،16ماي،2022،تاريخ الزيارة:20-05-2023،13:30)

والشكل التالي يبين الاستثمارات الجديدة المستقطبة في المناطق الحرة لإمارة دبي لعام 2022.

الشكل رقم (6.1) : الاستثمارات الأجنبية لدبي في 2020

Source: (mubasher.info)

المطلب الثالث: دور المناطق الحرة في خلق فرص العمل

تعتبر خلق فرص عمل جديدة من أهم أهداف ومساهمات المناطق الحرة في البلد المضيف فقد استطاعت هذه الأخيرة أن تلعب دورا رئيسيا في خلق فرص عمل للقوى العاملة المحلية في كثير من الدول التي تبنت فكرة إنشائها على الرغم أنها لم تستطع في بعض الدول من التقليل من البطالة بالنسبة المرجوة وهذا راجع لعدة أسباب أهمها اختلاف عدد السكان واختلاف الأجور وساعات العمل من دولة لأخرى إلا أنه لا ينبغي كون المنطقة الحرة أحد المشاريع الاقتصادية التي يعتمد عليها في حل مشكلة البطالة وذلك من خلال امتصاص فائض قوة العمل وكمثال على ذلك المناطق الحرة بالمملكة الأردنية.

والجدول الموالي يبين لنا مدى تطور عدد عمال المناطق الحرة في الأردن من سنة 2010 إلى غاية 2016

الجدول رقم 14.1: تطور عدد العمال بالمناطق الحرة في الأردن الفترة 2010-2016

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد العمال	21649	219,19	22319	228,19	23819	25200	26700
معدل النمو	-	1,34	1,82	2,24	2,24	8,07	5,95

المصدر: (بوارس، طرشي، 2022، ص 55)

حيث أدت المناطق الحرة في عملية التنمية في البلاد النامية لتشغيل حوالي 305 مليون شخص حتى أوائل الثمانينات و لا تقتصر على ذلك فقط بل أنها تتمتع كذلك بأجور أعلى أنسب نسبيا من المعدلات السائدة في البلاد التي توجد فيها مثل ما هو موجود في هونغ كونغ، والواقع أن عنصر العمل يكون عادة رخيصة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة لذلك تقوم المناطق الحرة الحديثة على استغلال ميزة "العمل الرخيص" (راتب، 1996، ص ص 176- 177، بتصرف)

لقد استهدفت مشروعات المناطق الحرة تخفيف حدة البطالة في المجتمع بالإضافة إلى فتح آفاق جديدة للعمالة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وفي ظل التكنولوجيا المتقدمة التي تقدم مشروعات المناطق الحرة باستيرادها وتكييفها مع خطوط الإنتاج المحلية، خاصة وأن هذه المشروعات تضع برامج تدريبية لإيجاد كوادر فنية عالية المهارة والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 15.1: حجم العمالة المستهدفة والمتحققة لمشروعات المناطق الحرة حتى عام 1994 في دولة مصر

المناطق	عدد العمالة المستهدفة	عدد العمالة المنفذة	مشروع/عامل
المناطق الحرة العامة			
القاهرة	8544	5675	172
الإسكندرية	6489	4015	40,4
بور سعيد	7029	3883	67
السويس/ الإسماعيلية	768	536	18
الإجمالي	22830	14109	64
المناطق الحرة الخاصة			
القاهرة	1839	1839	115
الإسكندرية	2687	2599	152
بور سعيد	228	81	35
السويس/ الإسماعيلية	715	675	113
الإجمالي	0469	0184	126
الإجمالي العام	28299	19293	74

المصدر: من إعداد الطالب بالاستناد إلى المرجع (راتب، 1996، ص 109)

يشير الجدول رقم (15.1) إلى أن المناطق الحرة الخاصة قد نجحت في تحقيق أعلى معدل توظيف حيث بلغ هذا المعدل حوالي 126 عامل في حين انخفض هذا المعدل بالنسبة لمشروعات المناطق الحرة العامة حيث بلغ هذا المعدل حوالي 64 عامل/ مشروع. وبتحليل مدى نجاح مشروعات المناطق الحرة في المساهمة في الحد من البطالة يشير الجدول إلى أن جملة المشروعات الموافق عليها حتى 1994 استهدفت تحقيق نحو 28,2 ألف فرصة عمل موزعة على المناطق الحرة العامة حوالي 22,8 ألف فرصة عمل بنسبة تصل إلى 80,6% في حين استهدفت المناطق الحرة الخاصة تحقيق حوالي 5,5 ألف فرصة عمل بنسبة بلغت 19,4%. إذن فالمناطق الحرة العامة تلعب دورا بارزا في حجم العمالة نظرا لقربها من المدن المكتظة بالسكان. (راتب، 1996، ص ص 158- 159، بتصرف)

وهذا ما حدث في دولة موريشيوش فقد أظهرت دراسة تمت سنة 1991 أن معدل البطالة انخفض في هذا البلد من 14% عام 1985 إلى أقل من 3% عام 1989 مما أدى إلى زيادة الأجور وارتفاع تكاليف الإنتاج: ذلك أن خلق فرص عمل جديدة في المناطق الحرة الصناعية سوف يخفف من مستوى البطالة في الدول المضيفة ومن المناطق الحرة الصناعية التي نجحت في تحقيق هذا الهدف (أي التخفيف من مستوى البطالة في الدولة) جمهورية الدومينيكان، فقد بلغ إجمالي العمالة في المناطق الحرة الصناعية في هذه الدولة حوالي 504 عامل في عام 1980، وصل هذا الرقم إلى ما يزيد على 85 ألف عامل في عام

1988 وهو يمثل نحو 4% من إجمالي قوة العمل في تلك السنة، واستمرت الزيادة في حجم العمالة في المناطق الحرة الصناعية حتى بلغت ما يربو على 164 ألف عامل في عام 1996. (الدبسي، ص81)

الجدول رقم 16.1: تطور حجم العمالة في المناطق الحرة الصناعية بالنسبة لإجمالي قوة العمل في الدولة في بعض الدول النامية

الدولة	1 سنة إنشاء المناطق الحرة	2 سنة الدراسة	3 عدد العاملين بالمناطق الحرة الصناعية	4 حجم قوة العمل في الدولة	3 ÷ 4	5 حجم القوة العاملة الداخلة لسوق العمل سنويا
الدومينيكان	1968	1992 1996	142000 164639	3014280 3244704	%4,71 %4,91	76880 59044
جاميكا	1976	1994	14148	1273000	%1,11	23000
موريشيوس	1971	1995	80466	470816	%17,1	8192
السلفادور	1976	1991 1996	6500 50000	1942850 2377180	%0,23 %2,1	63860 52890
الفلبين	1972	1991 1992 1994 1997	43858 60000 91860 183709	25399500 25960000 28101210 30881340	%0,17 %0,23 %0,32 %0,59	606100 620500 643200 1402750
بنجلاديش	1983	1996	37533	60839672	%0,06	955672

الدولة	1 سنة إنشاء المناطق الحرة	2 سنة الدراسة	3 عدد العاملين بالمناطق الحرة الصناعية	4 حجم قوة العمل في الدولة	3 ÷ 4	5 حجم القوة العاملة الداخلة لسوق العمل سنويا
ماليزيا	1971	1990 1996	98900 196744	7007900 8451692	%1,41 %2,32	193910 207748
سريلانكا	–	1990	60000	6814200	%0,88	153000
تايوان	1996	1990 1997	80000 57016	8823000 9400000	%0,95 %0,60	33000
كوريا الجنوبية	1970	1990	21910	11020400	%0,20	198000
المكسيك	1965	1992 1997	500000 898786	32805256 37739544	%1,52 %2,38	1446990 643532
كوستاريكا	1972	1992 1996	15000 47972	1882380 2094440	%1,24 %3,59	30600 17940

هندوراس	1976	1991 1996	19000 61162	1882380 2094444	%1 %2,92	67280 59004
توجو	1995	1996	4000	1724500	%0,23	51410

المصدر: (الدبسي، ص ص81-82)

يتضح من الجدول السابق أن إنشاء المناطق الحرة الصناعية قد خفف من حدة البطالة عن طريق خلق فرص عمل جديدة في الدول المضيفة، ومع ذلك فإن الزيادة السنوية في حجم قوة العمل كان عائقا أمام تخفيف معدل البطالة بالقدر المرغوب فيه.

بلغت نسبة نمو36 بالمائة بالنسبة لإمارة دبي في استحداث الوظائف الجديدة بفضل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث قدر عدد الوظائف الجديدة التي تم استحداثها ب 24932 وظيفة لعام 2021، مقارنة ب 18325 وظيفة عام2020، كما احتلت المركز الخامس عالميا في وظائف الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 38447 وظيفة لعام 2022، والأولى على صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المطلب الرابع: دور المناطق الحرة في نقل التكنولوجيا

يعتبر نقل التكنولوجيا الحديثة من ضمن الأهداف الهامة لإنشاء المناطق الحرة، حيث أنها يمكن أن تعمل كنوافذ لجذب التكنولوجيا المتقدمة والتعرف على أساليب الإنتاج الجديدة والمتطورة والجدير بالذكر أنه لا يوجد معيار واضح ووحيد لتحديد مدى نجاح المناطق الحرة في جذب التكنولوجيا الحديثة، ولكن يمكن القول أنه كلما زادت أعديد المشروعات بالمناطق الحرة كلما زادت فرصة استخدام بعض هذه الشركات للتكنولوجيا المتقدمة ولأساليب إنتاج جديدة، وكلما زادت منتجات مشروعات المناطق الحرة عالية التخصص والتقنية دل ذلك على استخدام تكنولوجيا متقدمة. (بوراس، طرشي، 2022، ص 52)

يأخذ هذا النقل عدة صور وما يهمنا في هذا السياق هو النقل من خلال الاستثمار الأجنبي عن طريق "التدريب الصناعي الأساسي" بمعنى رفع مستوى المهارة والخبرة التكنولوجية كما حدث في حالة كوريا الجنوبية وتايوان. والجدير بالذكر الإشارة إلى التجارب مناطق تجهيز الصادرات تشير حاليا إلى تغيير في نوعية الأنشطة الصناعية السائدة إلى التصنيع بدلا من التجميع وبالتالي زيادة الجودة وزيادة التطور التكنولوجي كما حدث في كوريا الجنوبية وسنغافورة. (راتب، 1996، ص 177)

فعلى سبيل المثال قدرت دراسة في عام 1990 أن نحو 1000 شركة في تايوان كانت تعمل في سنة 1998 كمقاولين من الباطن لشركات المناطق الحرة الصناعية في هذا البلد لتنفيذ تعاقدات قيمتها نحو 392 مليون دولار، وأن نحو 250 شركة محلية منها نفذت وأنتجت مكونات صناعية كمدخلات لشركات المناطق الحرة الصناعية. وتشير هذه الدراسة أيضا أن نحو25% من إجمالي مدخلات شركات المناطق

الحرة الصناعية في تايوان كانت مشتراة من السوق المحلي. وفي دراسة أخرى قام بها أحد الباحثين في سنة 1990 على منطقة ماسان بكوريا الجنوبية أوضحت أن الشركات العاملة في هذه المنطقة الحرة الصناعية تنفذ جزءا من عملياتها الصناعية في السوق المحلي في إطار ما يسمى بعملية " QUE-Processing" من خلال عمليات صناعية تقليدية لسرعة تلبية أوامر الإنتاج والتصدير والتي يتم تنفيذها بواسطة شركات في السوق المحلي لصالح شركات المناطق الحرة الصناعية. وتضيف الدراسة أن هذه العملية زادت في الحجم والأهمية عبر السنين، فبينما كانت حوالي 94 شركة تعمل في السوق المحلي في سنة 1986 وتوظف حوالي 4518 عامل (أي حوالي 15% من إجمالي العاملين في منطقة ماسان) تعمل لحساب شركات بمنطقة ماسان، فإن ما يتراوح من 56 إلى 73 شركة في السوق المحلي لتنفيذ بعض أجزاء العمليات الإنتاجية أو مدها بالمدخلات والسلع الوسيطة، وهذه الشركات وظفت 16686 عامل بما يوازي نصف العاملين بمنطق ماسان. في ضوء ما سبق يمكن القول أن هذه الروابط الاقتصادية سمحت بزيادة فرص التوظيف والصادرات وكذلك ساعدت على نقل التكنولوجيا. (الدبسي، ص 76)

وتتنوع طرق وأساليب نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ومن هذه الطرق: (الحرازي، 2007، ص ص 180- 181)

1- قيام الدولة أو الاستثمارات المحلية فيها بشراء المصرفة المتعلقة بالتكنولوجيا وذلك بصورة مباشرة من الشركات أو المؤسسات الأجنبية التي تملكها، ويتم ذلك من خلال عقود تراخيص معينة تمنح بموجبها تلك الشركات أو المؤسسات حق استخدام تلك المعرفة مقابل مبالغ مالية محددة.

وهذه الوسيلة نوصف بأنها غير تنافسية نظرا لأن الشركات المالكة لهذه المعرفة تقوم باحتكار التكنولوجيا المتعلقة بها وتتحكم في بيعها وفقا لمصالحها، خاصة إذا ازدادت الأهمية لتلك المعرفة في جانب معين من الجوانب التي تتعلق بنشاط صناعي يحظى برواج كبير وواسع وله صفة الاحتكار.

2- اتفاقيات المعونة الفنية التي يتم عقدها بين الدول المتقدمة والدول النامية بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف، وهذا النوع من المعرفة تتحكم به الدول المتقدمة بحيث لا تمنحها إلا وفقا لاستراتيجيات وسياسات تمليها عليها مصالحها المتغيرة.

3- ومن الوسائل المتميزة لنقل وتوطين المعرفة المتعلقة بالتكنولوجيا الصناعية تلك التي تتم عن طريق الاستثمارات الأجنبية الخاصة التي تقوم بالاستثمار في الدول النامية.

خلاصة الفصل:

إن المناطق الحرة ليست حديثة النشأة، بل كانت منذ القدم ولكنها تطورت وازدادت أهميتها لكونها وسيلة اقتصادية تهدف إلى جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيات الحديثة إلى الدول المضيفة لها، إضافة إلى تنشيط التجارة الخارجية وخلق فرص العمل. فقد ظهرت المناطق الحرة منذ زمن بعيد يرجع إلى عصر الإمبراطورية الرومانية كانت تقام في المراكز الرئيسية لخطوط التجارة الخارجية، وفي الغالب كانت تهتم بتموين السفن وإقامة المخازن وتفريغ وإعادة شحن السلع العابرة، وبعد الحرب العالمية الثانية كانت تستخدم في شكل مراكز للتخزين وإعادة التصدير، وبدأت تتطور بتطور التجارة الخارجية وفي بداية الستينات أصبحت تعتمد على الصناعات التصديرية وتشغيل العمالة في البلد المضيف، أما الآن فقد تطورت بشكل كبير جدا وأصبحت في شكل مدن كبرى تجارية، صناعية، خدمية، بنكية وحتى إعلامية وسياحية.

وتتميز المناطق الحرة بالدرجة الأولى بتخفيف القيود الجمركية على حركة التجارة الخارجية وتقليل معوقات انتقال رؤوس الأموال الأجنبية، مما يتيح للبلدان المضيفة زيادة حصيلتها من النقد الأجنبي وبالتالي توفر الأموال اللازمة لعملية التنمية وتوفير فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة وتدريب العمالة على استخدام التكنولوجيات الحديثة لتطوير الصناعة المحلية، كما تعد السبب الرئيسي في زيادة الصادرات إلى الخارج وتنويعها وتخفيف الخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات. كما تساهم المناطق الحرة في المشاركة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية وسلاسل التوريد.

وبالرغم من جميع هذه الفوائد للمناطق الحرة إلا أنها لا تخلو من السلبيات التي تختلف من دولة إلى أخرى، فقد تتحول بعض المناطق الحرة من التصدير إلى الخارج إلى تهريب السلع إلى داخل الدولة أو تهريب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج مما يضر بالإنتاج والاقتصاد الوطني، إضافة إلى صعوبة معالجة السلع المنتجة داخل المناطق الحرة عند قيام الدولة بالدخول في تكتل اقتصادي مع دولة أخرى، كما يعاب عليها أيضا حرمان الصناعات الوطنية من الكوادر الفنية المدربة من خلال جذبهم للعمل بالمصانع الموجودة داخل المناطق الحرة لارتفاع أجورها.

الفصل الثاني:
المناطق الحرة الجديدة في الجزائر وأثرها على الصادرات غير النفطية

تمهيد:

تعتبر الصادرات الممول لأي بلد فهي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر الجزائر من بين البلدان التي تعتمد على صادراتها في عملية التنمية، حيث يتميز اقتصادها بأحادية التصدير للمحروقات والتي تمثل نسبة ما يقارب 96% من مجموع الصادرات الكلية، وفي ظل تقلبات أسعار المحروقات وجدت الجزائر نفسها أمام إشكال عويص، لذلك كان من الحتمية الدائمة تطوير صادراتها غير النفطية وتنويعها وهذا ما سعت إليه الحكومة مؤخرا من خلال اللجوء إلى الحل القديم الجديد وهو استحداث مناطق حرة في الولايات الحدودية الجنوبية والشرقية سعيا منها لتنمية الاقتصاد والنهوض به، وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى هذه المناطق الحرة للوقوف على مدى نجاحها، وكذا الإضافة التي قدمتها في مجال تنويع الصادرات غير النفطية وزيادة قيمتها، مرورا بالمعوقات التي قد تحد من نشاطها.

وعليه سنقسم الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: نظرة عن تطور الصادرات غير النفطية في الجزائر (2012-2022).

المبحث الثاني: المناطق الحرة في الجزائر.

المبحث الثالث: مساهمة المناطق الحرة الجديدة في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر (2018-2022).

المبحث الأول: الصادرات غير النفطية في الجزائر الفترة 2012-2021

يتسم الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد أحادي الصادرات، لأنه يعتمد على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر بحوالي 95% من إجمالي الصادرات، وهو الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية للمتغيرات في الأسعار العالمية للنفط من جهة وللتغيرات في قيمة عملة التقويم أو سعر الصرف من جهة ثانية.

المطلب الأول: تطور إجمالي الصادرات في الجزائر الفترة 2012-2021 (قبل إنشاء المناطق الحرة)

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الإستراتيجية والهامة والمؤثرة في الاقتصاد الجزائري خاصة عندما تتكلم على الصادرات حيث شهدت نسبة هذه الأخيرة في الجزائر تطورات بشكل متذبذب ما أثر في التجارة الخارجية وميزان المدفوعات والميزان التجاري للدولة والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 1.2: تطور صادرات الجزائر في الفترة 2012-2021

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات	71,86	64,97	62,88	37,78	30,02	35,19	41,16	35,82	23,80	34,96

المصدر: من إعداد الطالب بناء على إحصائيات التجارة الخارجية وبعض التقارير الإخبارية

من الملاحظ في هذا الجدول أن صادرات الجزائر بلغت ذروتها عام 2012 والتي قدرت بـ 71,86 مليار دولار أمريكي وهذا راجع إلى أن عام 2012 شهد ارتفاعا كبيرا في سعر برميل النفط والذي وصل إلى 120 دولار أمريكي للبرميل وبعدها شهدت الصادرات في الجزائر تذبذبا ملحوظا بين صعود ونزول إلى غاية عام 2020 حيث نلاحظ انخفاضا حادا في الصادرات وهذا راجع إلى أزمة وباء كورونا الذي استفحل في الجزائر في هذه السنة بالذات حيث شهدت الجزائر ركودا تاما في التجارة والاقتصاد وفي جميع النواحي والقطاعات تقريبا بسبب الحجز وانتشار الوباء إلا أنه وبعد عام عادت الصادرات إلى الارتفاع مجددا حتى قفزت إلى 51,84 مليار دولار عام 2020.

وسيوضح المنحنى البياني التالي ذلك:

الشكل رقم 1.2 : تطور صادرات الجزائر في الفترة 2012-2021

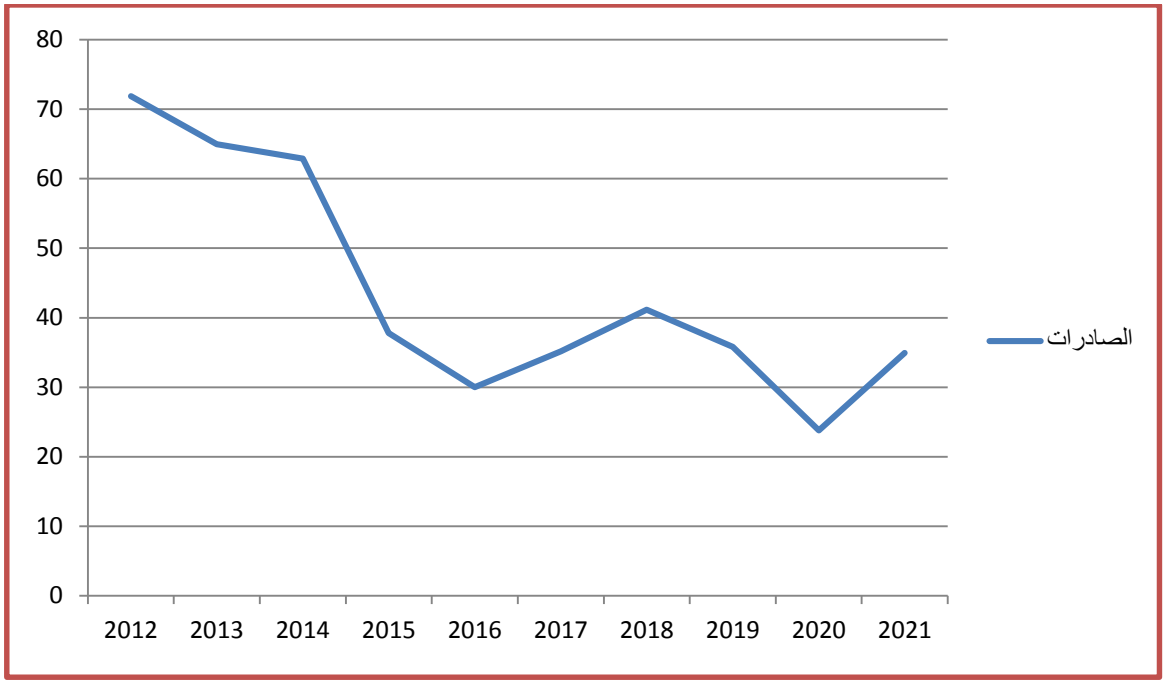

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعطيات السابقة

المطلب الثاني: تطور الصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة 2012-2021(قبل إنشاء المناطق الحرة)

لقد سعت الجزائر باختلاف الحكومات وتعاقبها على تنويع صادراتها وترقيتها والخروج من اقتصاد المحروقات وبناء اقتصاد متنوع لكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل رغم التشجيع المستمر لها.

الفرع الأول: الصادرات غير النفطية حسب القيمة والتركيبة السلعية

من خلال هذا الجدول سوف نوضح صادرات الجزائر غير النفطية من سنة 2012 إلى غاية 2021.

الجدول رقم 2.2: صادرات الجزائر غير النفطية من سنة 2012 إلى غاية 2021

الوحدة: مليون دولار

السنوات / المنتجات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مواد غذائية	315	402	323	325	327	349	373	408	437	576
مواد أولية	168	104	110	106	84	73	93	96	71	182

منتجات نصف مصنعة	1527	1458	2350	1597	1321	1410	1426	1445	1287	3486
تجهيزات فلاحية	-	-	2	1	-	0,29	0,30	-	-	1
تجهيزات صناعية	32	28	15	19	54	78	90	83	77	188
سلع استهلاكية	19	17	10	11	19	20	35	36	37	63
المجموع	**2062**	**2014**	**2810**	**1969**	**1805**	**1930**	**2218**	**2068**	**1909**	**4495**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير البنك الجزائري

نلاحظ من خلال الجدول أن صادرات الجزائر غير النفطية في تذبذب بين صعود ونزول طفيف خصوصا في السنوات 2015-2016-2017، شهدت انخفاضا محسوسا وهذا راجع إلى انخفاض في جميع السلع بنسب متفاوتة كما يلاحظ أيضا من خلال الجدول وفي فترات الدراسة انخفاضا كبيرا في صادرات التجهيزات الفلاحية التي انعدمت تقريبا في أغلب الفترات لذا وجب على الحكومة الجزائرية أن تتولى اهتمام كبيرا بهذا القطاع، إلا أن الصادرات الجزائرية بدأت في الارتفاع سنة 2019 حيث فاقت 2 مليار دولار ثم عادت للانخفاض سنة 2019 وهذا راجع بالطبع لأزمة كوفيد-19، ثم بلغت ذروتها عام 2021 والتي قدرت بـ 4495 مليون دولار كأعلى ارتفاع في إجمالي الصادرات غير النفطية والذي يرجع إلى ارتفاع في قيمة المجموعات السلعية المصدرة ويعود ها الارتفاع إلى إعادة فتح الحدود والمعابر البرية ين الجزائر ودول الجوار.

والشكل التالي يوضح لنا الهيكل السلعي للصادرات غير النفطية لهذه الفترة

الشكل رقم 2.2: صادرات الجزائر غير النفطية من سنة 2012 إلى غاية 2021

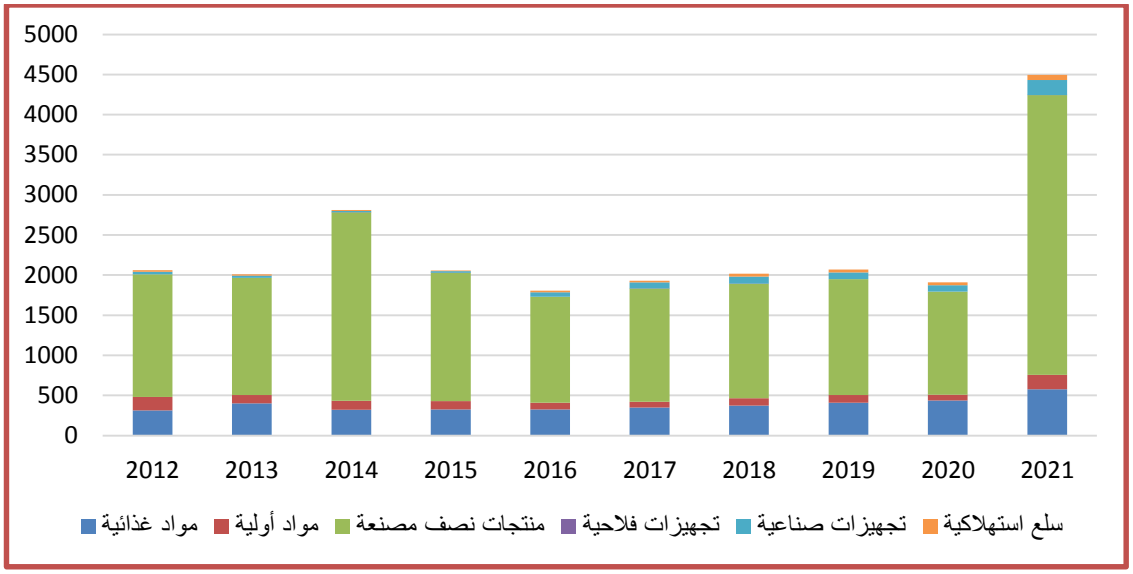

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الشكل والجدول السابقين أن المواد نصف مصنعة هي التي تأخذ حصة الأسد من هيكلة الصادرات غير النفطية رغم التذبذب الحاصل من فترة إلى أخرى، حيث بلغت ذروتها في السنتين الأخيرتين (2020-2021) وهذا يعكس رغبة الحكومة الجزائرية وسعيها الدائم بالنهوض بقطاع الصناعة ولكن وجب عليها عدم إهمال بقية الصناعات لأنها حسب المنحنى البياني فإن صادراتها لا ترقى إلى الهدف المنشود.

الفرع الثاني: الصادرات غير النفطية حسب الأسواق (قبل إنشاء المناطق الحرة)

أولا: حسب التكتلات الاقتصادية

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للجزائر، ثم تأتي الدول الأوروبية الأخرى وبعدها دول آسيا ثم الدول العربية وأخيرا دول قارتي أمريكا وإفريقيا كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 3.2: التوزيع الجغرافي للصادرات غير النفطية للجزائر حسب المناطق

المنطقة / السنوات		الاتحاد الاوروبي	دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	الدول الاوروبية الاخرى	دول امريكا الجنوبية	آسيا دون الدول العربية	أوقيانوسيا	الدول العربية	الدول المغاربية	الدول الافريقية	المجموع
2010	القيمة	28009	20278	10	2620	4082	-	694	1281	79	57053
	النسبة	49، 09	35، 54	01، 0	4، 5	7، 1	-	1، 2	2، 2	0، 1	%100
2011	القيمة	37307	24059	102	4270	5168	41	810	1586	146	73448
	النسبة	50، 79	32، 75	13، 0	5، 81	03، 7	06، 0	1، 1	2، 15	19، 0	%100
2012	القيمة	39797	20029	36	4228	4683	-	958	2073	62	71866
	النسبة	55، 37	27، 86	05، 0	5، 8	6، 2	-	1، 3	2، 8	08، 0	%100
2013	القيمة	41277	12210	52	3211	4697	-	797	2639	91	64974
	النسبة	63، 52	18، 79	08، 0	4، 9	7، 2	-	1، 2	4، 06	14، 0	%100
2014	القيمة	40378	10344	98	3183	5060	-	648	3065	110	62886
	النسبة	64، 20	16، 44	15، 0	5، 06	8، 04	-	1، 03	4، 87	71، 0	%100
2015	القيمة	22976	4134	30	1131	1733	-	439	1319	84	31846
	النسبة	72، 14	12، 98	09، 0	3، 55	5، 44	-	1، 37	4، 14	26، 0	%100
2016	القيمة	22976	5288	37	1683	2409	-	572	1550	82	34597
	النسبة	66، 41	15، 28	1، 0	4، 86	6، 96	-	1، 65	4، 48	23، 0	%100
2017	القيمة	20386	6465	40	2530	3595	71	799	1273	103	35262
	النسبة	57، 81	18، 33	11، 0	7، 17	10، 19	2، 0	2، 26	3، 61	29، 0	%100
2018	القيمة	23386	6950	40	2660	5351	248	712	1669	132	41148
	النسبة	56، 83	16، 89	09، 0	6، 46	13	6، 0	1، 73	4، 05	32، 0	%100
2019	القيمة	20496	-	2318	3884	6424	531	-	1787	382	35822
	النسبة	57، 21	-	6، 47	10، 84	17، 93	1، 48	-	4، 98	1، 06	%100

المصدر: المديرية العامة للجمارك تقرير سنة 2020

يبين الجدول أن أكثر من 56% من صادرات الجزائر موجهة نحو دول الاتحاد الأوروبي، والذي يعتبر الزبون الأول للجزائر وهذا راجع إلى التقارب الجغرافي عن طريق البحر الأبيض المتوسط ثم العلاقات السياسية القديمة وتليه دول أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تضم (كندا، اليابان، ألمانيا، كوريا الجنوبية، أستراليا، بلجيكا، السويد، سويسرا...) وهي كلها دول صناعية متقدمة وتعتبر شريكا مهما للجزائر.كما نلاحظ أيضا بأن دول قارة إفريقيا تتذيل قائمة الدول التي تصدر لها الجزائر حيث نؤول نسبة الصادرات لها إلى الصفر، فعلى سبيل المثال سنة 2012 بلغت نسبة الصادرات غير النفطية نحو إفريقيا 0,08% فقط.

والمنحنى البياني التالي يوضح الفرق الشاسع بين الصادرات لدول أوروبا والصادرات غير النفطية للدول الإفريقية.

الشكل رقم 3.2: الصادرات غير النفطية للجزائر نحو الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية خلال الفترة 2010-2019

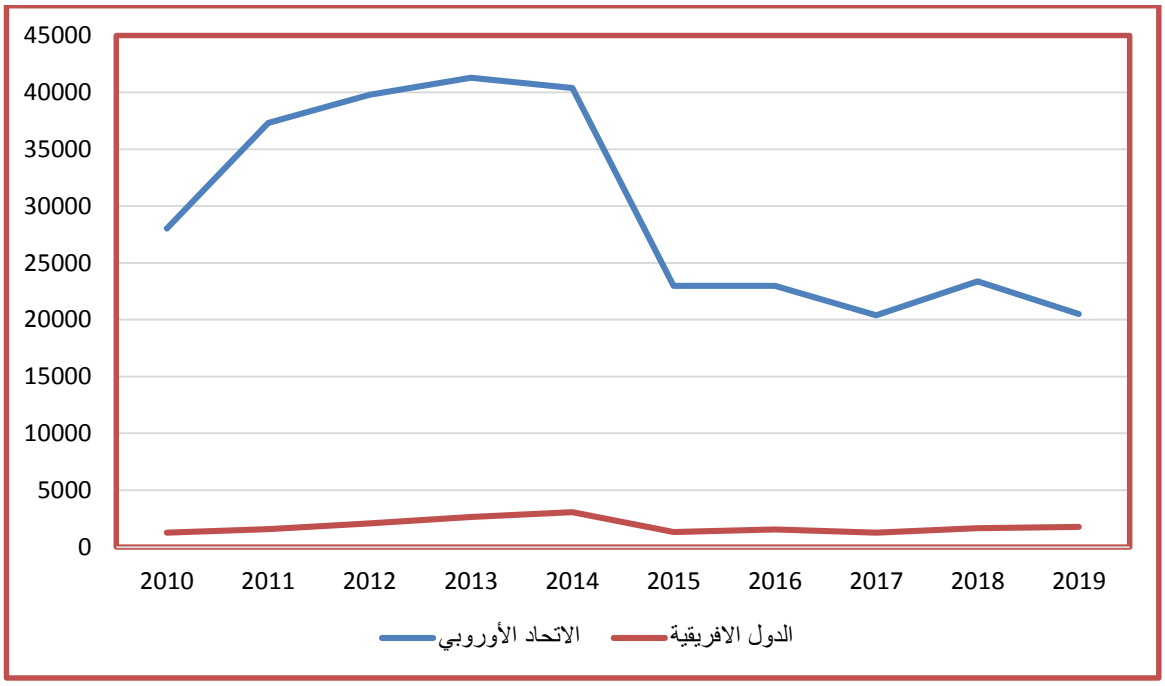

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق

ثانيا: حسب الدول المتعاملين مع الجزائر خارج مجال النفط لسنة 2019.

1. دول أوربية ودول أخرى :

الجدول التالي يوضح أهم الدول التي تستورد من الجزائر مواد وسلع غير نفطية.

الجدول رقم 4.2: أهم المستوردين من الجزائر لسنة 2018.

الوحدة: مليون دولار

البلد	ايطاليا	اسبانيا	فرنسا	و.م.أ	بريطانيا	تركيا
القيمة	6127	5002	4631	3857	2771	2318
البلد	هولندا	البرازيل	الهند	الصين	كوريا	البرتغال
القيمة	2250	2248	1622	1311	1264	1111

المصدر: الوكالة الوطنية للاستثمار حصيلة التجارة الخارجية لسنة 2018

من خلال الجدول نلاحظ بأن تتوزع صادرات الجزائر غير النفطية عبر عدة دول في العالم ويختلف هذا التوزيع على حسب العلاقة وحسب تعاملات تلك الدولة مع الجزائر وكما نعلم أن أكثر من 50%من صادرات الجزائر تتجه نحو دول الاتحاد الأوروبي وفي مقدمتها إسبانيا وإيطاليا وفرنسا الذي يعتبر الزبون الأول للجزائر وهذا راجع للتقارب الجغرافي بين الدولتين عن طريق البحر الأبيض المتوسط وإلى عدة اعتبارات أخرى سياسية واجتماعية، وتليها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ثم دول آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية وفي الأخير دول قارة إفريقيا وبعض الدول العربية والمغاربية.

كما شهدت الجزائر مؤخرا نشاطا ملحوظا مع القارة الأوروبية، مستفيدة من تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا، ناهيك عن الشروع في استغلال ثروات هامة على غرار الحديد والفوسفات (احتياطات عالمية). (aljazeera.net، 2022/08/9، 10:31، تاريخ الزيارة: 2023/05/20، 00:38)

2. دول مجاورة ودول الساحل الإفريقي:

إن الجزائر تصدر لعدة دول افريقية من بينها تونس وليبيا ومالي وتشاد، والجدول التالي يوضح الصادرات غير النفطية للجزائر نحو هذه الدول.

الجدول رقم 5.2: توزيع الصادرات غير النفطية للجزائر في الدول الإفريقية ودول الساحل الإفريقي خلال السنتين 2019- 2020.

الوحدة: مليون دولار

الدول / السنوات	2019	2020
تونس	1350.82	1032.74
المغرب	437.30	400.57
ليبيا	28.57	52.53
موريتانيا	24.45	27.89
مالي	2.28	1.02
النيجر	2.54	0.07
تشاد	-	0.82

المصدر: إحصائيات المديرية العامة للجمارك سنة 2020.www.douane.gov.dz

يتبين من الجدول أن تونس تحتل المرتبة الأولى في قيمة الصادرات لتأتي المغرب في المرتبة الثانية، وتليها ليبيا ثم موريتانيا، أما دول الساحل فالصادرات الجزائرية نحوها ضعيفة جدا وهذا ما وجب على

السلطات أن توليها اهتماما أكبر، وبالتالي كان قرار إنشاء مناطق حرة في الولايات الجنوبية أمر ضروري ومستعجل لتنشيط التجارة الخارجية مع دول الساحل مالي، النيجر وتشاد.

المطلب الثالث: العقبات التي تواجه ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر

تعتمد الدولة الجزائرية بشكل أساسي على صادرات قطاع المحروقات في تمويل احتياجاتها من العملة الصعبة، ولم تكن إجراءات وتدابير دعم و تشجيع الصادرات خارج المحروقات التي شرع فيها بداية من سنة 1996 لترفع مستوى نجاعة المؤسسات الجزائرية في قطاع التصدير إذ ظلت لا تتعدى 1% في أحسن الظروف ولقد اثر المحيط الاقتصادي تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الوطني عموما وعلى التصدير خصوصا، إذ تعتبر عملية التصدير منظومة مركبة ذات تشعبات وفروع، وتخضع لتغييرات دائمة بسبب التفاعلات والتكاملات بين البيئات الدولية، لذلك تظهر باستمرار مجموعات كبيرة من التحديات و العوائق التصديرية، وبالنسبة للجزائر تعترض صادراتها غير النفطية عدة مشاكل مما اثر سلبا على قيمة الصادرات، ومن ثم على الاقتصاد الجزائري وتتمثل هذه المشاكل فيما يلي:

الفرع الأول: المشاكل على المستوى الاقتصادي:

- انعدام الخبرة لدى المصدرين والتي تحول دون توقعاتهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول. (بن يوب، ص 16) .
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين، وميلهم لممارسة الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.
- غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل لتغطية الحاجيات المحلية، والذي يفترض انه جزء ضروري لتنمية وتنويع الصادرات.
- سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية، وكذا غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير.
- عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة، النوعية والنظافة.
- وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تدهور قيمة العملة والتضخم.
- اقتصار نشاط التصدير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتحكم في إدارة الأعمال ومعايير الإنتاج، مما تنتج عنه عرض سلع لا تتوافق مع المواصفات الدولية، بما في ذلك المنتجات الفلاحية، والتي على الرغم من الطلب الكبير عليها في الخارج إلا أنها تبقى غير متوافرة على المواصفات الدقيقة التي لا تمكنها من منافسة المنتجات الأجنبية الموجودة في

الأسواق الأوربية والعربية، وذلك على عكس المؤسسات الكورية أو حتى المغربية التي تساهم حصيلة صادراتها في تمويل دورتها الإنتاجية. (زواوي، ص 381).

- ماتزال السلع الجزائرية مرتفعة السعر مقارنة ببعض السلع ولا سيما الصينية منها، ويرجع ذلك لأسباب مثل: (زواوي، ص 381).
- عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير " Economies d'échelles".
- عدم الاستخدام الأمثل للطاقة المتوفرة، مع ضعف إنتاجية العامل الجزائري مقارنة بالعامل التونسي مثلا.
- تبعية مدخلاتها إلى الخارج (ارتفاع أسعار المواد الأولية)، مما يؤثر في المنتج سواء من حيث السعر أو الجودة.
- سوء التسيير من منظور مؤشرات الكفاءة والفعالية والمرونة المتمثلة في عدم تنوع القاعدة الفلاحية والصناعية للاقتصاد الجزائري.
- عزوف اغلب المتعاملين الاقتصاديين من ولوج عالم التصدير خوفا من المخاطر لأسباب عديدة وتوجههم إلى الاستيراد لأنه اقل مخاطرة وأكثر ربحية.
- عدم وجود تنسيق بين المصدرين مما خلق نوع من الفوضى مثل حجز الموانئ ووسائل النقل وغيرها.
- عدم امتلاك المصدرين الجزائريين السيولة المعلوماتية الكافية عن الأسواق العالمية والتي يمكن أن تشكل فرصا تسويقية بالنسبة إليهم،
- نقص الدعم اللوجستيكي من طرف المصدرين الجزائريين سواء من حيث التخزين والنقل ...الخ حيث يشكو المصدرين من عدة مشكلات على غرار محدودية الشحن. (حميداتو، 2021، ص25).

الفرع الثاني: المشاكل على المستوى الفلاحي

- بالرغم من القرارات الطبيعية والبشرية التي يمتلكها القطاع الفلاحي في الجزائر، إلا انه يبقى عاجزا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي وتغطية السوق الوطني، وتتعدى خطورة الأمر إلى تسجيل الجزائر إلى تبعية كبيرة للخارج في المجال الغذائي، ومن ثم فإن إسهام القطاع الفلاحي في العملية التصديرية خارج قطاع النفط بنسب مقبولة قد يبقى بعيد المنال في ظل المشاكل التي يعيشها، ومن بين الأسباب التي أدت إلى تراجع القطاع الفلاحي وعجزه عن الوصول بمنتجاته إلى أسواق التصدير نذكر ما يلي: (بورياح، بطيوي، 2020، ص 58).

- انتهاج الجزائر لسياسة الصناعات المصنعة والذي ترجم إهمال غير متعمد للقطاع الفلاحي، وهو ما اثر على تطور هذا القطاع الحساس، بحيث تم إعطاء الأولوية في مجال الاستثمارات الحكومية لقطاع الصناعة على حساب الفلاحة وحتى رأس المال الاجتماعي كان مؤهلا للتفاعل مع القطاع الفلاحي أكثر منه مع القطاع الصناعي.
- الارتفاع المتزايد في نسبة النمو الديموغرافي الذي أدى إلى زيادة الطلب على المواد والسلع الفلاحية والغذائية، ومع تراجع الإنتاج الفلاحي وعدم استقراره.
- تحسن أسعار البترول أدىإلى التفكير أكثر في الاستيراد من اجل سد حاجات السكان الغذائية وعدم الدخول في إصلاح زراعي عميق.
- اعتماد القطاع الفلاحي على عامل الطبيعة والمناخ، فحتى لو توفرت الظروف المساعدة في تطوره – ظروف مالية، مادية، نفسية – فإن تقلب في الأحوال الجوية، نقص المطار مثلا يؤثر سلبا على الإنتاج الفلاحي.
- إن المتأمل في معدلات استيراد السنوات السابقة يلاحظ الأرقام الضخمة التي تصرف في مجال الغذاء خاصة لما نعلم أن الجزائر قد وظفت مبالغ ضخمة في مجال الاستثمار الزراعي على مدى أكثر من 8 سنوات أو ما يسمى ببرنامج الدعم الفلاحي الذي لم يمكن البلاد من تقليص معدلات التكلفة الغذائية، فحسب البرنامج الذي تم توظيفه كان متوقعا من الجزائر أن تصبح بلادا مصدرا آو على الأقل مكتفيا ذاتيا إلا أننا نلاحظ أن تكلفة الاستيراد تتزايد سنويا.

الفرع الثالث: المشاكل على المستوى الصناعي

تثبت الجزائر بعد الاستقلال تنمية مستقلة ترتكز على بناء قطاع صناعي عمومي قوي، إلا أن السياسة الصناعية المنتهجة على التصنيع الشامل والمكثف لم تدم طويلا، ويرجع ذلك إلى تبعية الاقتصاد الجزائري الشبه كلي للريع البترولي من جهة، ومن جهة أخرى لدور الدولة كمالك مسير في نفس الوقت، مما أدى إلى تحويل المؤسسات العمومية للعمل وكأنها إدارات عمومية بعيد عن تحقيق الهدف الاقتصادي للمؤسسة، وترجع أسباب هذا التدني في الصادرات الصناعية وخاصة غير النفطية منها إلى ما يلي: (بورياح، بطيوي، 2020، ص 63-64).

- توجيه النظام الإنتاجي الصناعي للسوق الوطني، وبالتالي تم التركيز على منتجات لا تتكيف مع متطلبات الخارج، وهو الأمر الذي حد من إمكانية تصدير هذه المنتجات في ظل غياب إستراتيجية للتصدير تعمل على ترقية الصادرات الصناعية غير النفطية ودعمها.
- التبعية الكبيرة للخارج في مجال تموين القطاع الصناعي، إذ أن إمدادات القطاع الصناعي الجزائري كانت تأتي من الخارج، هذه التبعية للخارج في ظل وجود ضائقة مالية في المدفوعات

الخارجية أدت إلى استعمال ضعيف للطاقة الإنتاجية المتوفرة 50% في المتوسط هذا إضافة إلى ضعف درجة التكامل الصناعي بين الصناعات المحلية مما ساهم في ضعف الأداء الصناعي ومن ثم اثر ذلك على إمكانية التصدير للخارج.

- اتسم اثر تطور الإصلاحات التي مرت بها المؤسسات الصناعية الجزائرية بانخفاض مستواها في معظم جوانبها،وهذا ما عبر عنه بنقص مستوى الإنتاجية في هذا القطاع حيث لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي لا تتعدى 13%.
- إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعا استراتيجية تسمح لها أن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية.
- ضعف القدرة التنافسية حيث نشأت الصناعة الوطنية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، لذلك ليس من السهل إعطاء تقييم دقيق للقدرة التنافسية للمنتجات الصناعية التحويلية الجزائرية في السوق المحلية.
- تدني مواصفات السلعة المنتجة محليا مقارنة مع غيرها من السلع في الأسواق الخارجية.
- ارتفاع في تكلفة الإنتاج.
- توقف بعض المؤسسات عن الإنتاج وإجراء تخفيض إرادي لمستوى استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة.
- إضافة لذلك تعتبر العملية الصناعية عملية كمية، وليست عملية نوعية، أي إنها تركز اهتمامها على الإنتاج الكمي مع إهمال النوعية أو إلى اهتمام ضعيف بنوعية المنتج.
- يجب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب، وكذلك القدرة على التكيف مع المتغيرات والتطورات الحاصلة، سواء على أسلوب الإنتاج أو على بنية ونوعية المنتج، وهذا يتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة ومرنة، وهذا ما تفتقده الصناعة الجزائرية حيث تستخدم تكنولوجيا متقادمة بطيئة لا تتوفر فيها المرونة.
- إن معظم المؤسسات الجزائرية ليس لها إدارة تسويق بالمفهوم الحديث، بل لديها مصلحة للبيع أو للتجارة تنحصر مهمتها فقط في تسجيل الصادر والوارد من السلع.
- انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخاص والخدمات ما بعد البيع حيث كان هناك غياب شبع كلي لقنوات التوزيع التي ترتكز على الجانب التصديري.
- نقص المعطيات الإحصائية المتعلقة بالمحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه المؤسسات الوطنية والفرص الممكن استغلالها بالإضافة إلى صعوبة الحصول عليها.

الفرع الرابع: المشاكل على المستوى المؤسساتي والتشريعي.

هناك مجموعة من المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي و التشريعي نذكرها فيما يلي: (بن يوب، ص 17).

- التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة الاستغلالية.
- التشابك والتداخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل المعنية بترقية الصادرات غير النفطية.
- غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يقدم الصادرات خارج المحروقات.
- وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني او الخارجي.
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات غير النفطية.
- عدم التمكن من قياس القدرة التصديرية للمؤسسة، مما يعوقها عن تقدير احتياجاتها المالية، ومعرفة أسواقها الخارجية المستهدفة.
- صعوبة التطبيق العلمي للإجراءات التشريعية والتنظيمية بغية ترقية وتشجيع الصادرات، إضافة إلى عوامل أخرى تمس بجوهر عملية التصدير
- غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة وصعوبة تقييم الوضعية، وصعوبة تحقيق الأهداف المسطرة. (زواوي، ص 382)
- البيروقراطية والفساد الإداري حال دوم استقطاب الاستثمارات الأجنبية وابتعاد العديد من المستثمرين المحليين من دخول عالم الإنتاج الجاد الذي يساهم في عملية التصدير.
- التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية تنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة الاستغلالية، بالرغم من إبداء مجموعة من الخبراء تفاؤلا بإعادة تنشيط صادرات الجزائر خارج المحروقات، بإصدار مراسيم وأوامر جديدة محفزة من شانها زيادة حجم الصادرات، من خلال تخفيف التنظيميين الجبائي والجمركي وإعادة تنشيط دور الصندوق الخاص بترقية الصادرات.
- البنوك تمنح قروضا وتسهيلات للاستيراد عوضا عن تشجيع وتقوية الطاقة التصديرية للمؤسسات الجزائرية، ما أدى إلى استنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الاستيراد على حساب المشروعات الاستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير. (حميداتو، 2020، ص 26).

الفرع الخامس: المشاكل على المستوى الجزئي

- قصر النظر الاستراتيجي "Myopie Stratégique" لدى المسير الجزائري أدى إلى إغفال انتهاج الأساليب الحديثة في مجال إدارة الأعمال والتسويق على غرار: إدارة المعرفة مع الزبون CRM، إدارة المعرفة التسويقية MKM،إدارة الجودة الشاملة TQM، إعادة الهندسة RE، ...الخ، ما يشكل معضلة حقيقية إذ أدى ذلك إلى جعل عديد المنتجات الجزائرية تعجز عن إيجاد موضع قدم لها في اقتحام الأسواق العالمية. (بن يوب، ص 16)
- التطبيق العشوائي وغير المنتظم لإجراءات العمال المنصوص عليها في نظام الجودة،إضافة إلى عدم توظيف الأساليب الإحصائية لقياس الاختلاف.
- عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بين العملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.
- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة، مما أحبط محاولة الابتكار والإبداع لدى العمال، وعدم تمكنهم من إنتاج منتج يتلاءم مع متطلبات الوضع الحالي.
- ضعف الصناعة في المؤسسة الجزائرية، هذا راجع إلى عدم حداثة أجهزتها الميكانيكية، والتي لم تعد قادرة على مجابهة التغييرات الحالية من التطور التكنولوجي والممارسات التي تمارسها المنظمة العالمية للتجارة.
- عدم كفاءة هياكل المؤسسة التي تتكفل بعملية التصدير وغيابها في بعض المؤسسات، وهذا راجع إلى الوضع السابق، حيث كان الطلب أكبر من العرض ولم تكن هناك حاجة لمثل هذه المصالح، وهو ما أدى إلى عدم إيجاد مصالح تهتم بعملية التسويق، واستعمال تقنيات الاتصال التجاري والتي أصبحت ضرورية في الوقت الحالي.
- غياب التنسيق الجيد بين المتعاملين الاقتصاديين على غرار منتدى رؤساء المؤسسات وأرباب العمل المصدرين مع الهيئات الحكومية الوصية التابعة لوزارة التجارة حول إيجاد أفضل وأنجع السبل الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية للخارج.
- التطبيق العشوائي وغير المنتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة.

المبحث الثاني: المناطق الحرة في الجزائر

إن تنمية العلاقات الاقتصادية والعمل على رفع حجم المبادلات التجارية وتنويعها يساهم بصفة حيوية لخلق أرضية لتحقيق الأمن لهذا عملت الجزائر إلى تطوير التبادل التجاري وذلك بالتوقيع على عدة اتفاقيات تجارية واقتصادية مع بعض الدول الإفريقية، مما جعل الحكومة الجزائرية تبادر إلى إنجاز مناطق حرة للتجارة في المناطق الحدودية للمساهمة هذه المناطق في زيادة الصادرات غير النفطية وتنويع

التركيبة السلعية لهذه الصادرات ومساهمتها أيضا في استقطاب العديد من الأسواق الخارجية وبالأخص الإفريقية كما هذا الذي سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: نشأة المناطق الحرة في الجزائر وأهدافها

جاءت فكرة إنشاء المناطق الحرة في الجزائر التي تبلورت فعليا في قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/5 الذي خصص الفصل الثاني بأكمله من الباب للمناطق الحرة وصدر المرسوم التنفيذي رقم 320/44 بتاريخ 1994/10/17 المتعلق بالمناطق الحرة لضبط الشروط العامة لإقامة وتسيير المناطق الحرة حيث أجاز التشريع إنشاء المناطق على التراب الوطني تتم فيه مختلف عمليات الاستيراد والتصدير والتخزين والتحويل وإعادة التصدير وفق إجراءات مبسطة وبعملات قابلة لتحويل مسعرة من البنك الجزائري، بشرط أن تكون أنشطة هذه الشركات موجهة للتصدير مع السماح بتسويق جزء من السلع والخدمات داخل الوطن، وفق القوانين التي تحكم التجارة الخارجية في إطار المشروع الوطني لإقامة مناطق حرة أوكلت مهمة اختيار موقع المنطقة الحرة الأولى " منطقة الحرة ببلارة ولاية جيجل" إلى الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية بطلب من وكالة ترقية الاستثمارات بعد اقتراح 16 منطقة في ولاية، وتم رسميا إنشاؤها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 106/97 المؤرخ في 1997/14/05 وتعتبر منطقة حرة للتصدير وتم اختيار بلارة بحكم الموقع والإمكانيات والهياكل والبيئة القاعدية المتوفرة بولاية جيجل. (عليوش، حرفوش، 2020 ص،59)

إلا أنه ألغيت المنطقة الحرة بموجب القانون رقم 06/10 في 28 جمادى الأولى 1927 الموافق ل24 جوان 2006، وفقا للسلطات الجزائرية، وإلغاء قانون 2003 بشأن المناطق الحرة في المقام الأول تزامنا مع بدء سريان اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمفاوضات الخاصة بالانضمام إلى منطقة التجارة العالمية، وقد تعود أسباب فشل المنطقة الحرة بلارة في الجزائر للأسباب التالية: (عليوش، حرفوش، 2020 ، ص 60)

- ✓ الإعفاءات الضريبية والمزايا والضمانات الأخرى وحدها لا تكفي لجلب الاستثمار بل هناك 3جوانب أخرى تتعلق بمناخ الاستثمار وبمكوناته المختلفة سواء البينية أو السياسية في مجموعة وليس في الجانب التشريعي فقط.
- ✓ غياب تحليل الدوافع والمحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي بالدرجة المطلوبة فيجب التعرف على الإستراتيجية الفعالة التي تجعل المناطق الحرة جاذبة.
- ✓ عدم إيجاد آلية للتحالف الاستراتيجي مع الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة ذات الاستثمارات الضخمة وكذلك عدم تهيئة المنطقة لاستقبال الكيانات الاقتصادية الكبيرة.

عدم الترويج الكافي للاستثمار بالمنطقة الحرة وطنيا ودوليا وكذا عدم الاستفادة بالدرجة المقنعة من تجارب المناطق الحرة الرائدة في العالم مثل منطقة جبل علي بدبي. أما عن أسباب إقامة المناطق الحرة في الجزائر فهي عديدة جذا نذكر منها: (أوسرير، 2023، ص 44)

1- دافع التضخم والبطالة.

2- دافع ترقية الصادرات وتوفير العملة الأجنبية.

3- دافع نقل التكنولوجيا وجذب الاستثمارات الوطنية الأجنبية.

قامت الجزائر بالمصادقة على اتفاقية تسهيل وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية في أوت 2004 , وفي سنة 2007 أعلن رئيس الجمهورية في القمة الاقتصادية والاجتماعية بالرياض الانضمام رسميا إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى كخطوة نحو الوحدة الاقتصادية العربية وكوسيلة لعزيز التنمية العربية الشاملة , وتقدمت الجزائر بملف الانضمام لهذه المنطقة لدى الأمانة العامة للجامعة العربية في 31 ديسمبر 2008 , وابتداء من 01 جانفي 2009 أصبحت المبادلات التجارية بين الجزائر و البلدان العربية أعضاء المنطقة تستفيد من الإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية .(دحماني، دربال، 2017، ص 185)

وصادقت الجزائر أواخر سنة 2019 بالعاصمة الغانية أكرا على اتفاقية منطقة التبادل الحر الإفريقية خلال اجتماع مجلس وزراء التجارة الأفارقة، حيث ستسمح مصادقة الجزائر على الاتفاقية بالمشاركة بشكل حثيث في المفاوضات كدولة طرف في المسائل المتعلقة بتشغيل منطقة التبادل الحر، كما جاء في البيان أن هذه المصادقة تسمح أيضا للجزائر بالحصول على مقعد في مجلس الوزراء لمنطقة التبادل الحرة القارية الإفريقية، بهذه المصادقة تكون الجزائر العضو الثلاثين من مجموع الدول الإفريقية التي تنضم رسميا إلى منطقة التبادل الحر الإفريقية. (دراجي، غانم، 2022، ص 30)

المطلب الثاني: المناطق الحرة الجديدة (موريتانيا، تونس ومالي)

يعد إنشاء مناطق حرة في الجزائر من بين أهم المشاريع الاقتصادية التي تولي لها الحكومة الجزائرية اهتماما بالغا بهدف التخلي عن أحادية التصدير وترقية الصادرات غير النفطية وتعزيز الاستثمار، ويعتبر فتح المعابر الحدودية أول خطوة اتخذتها الجزائر لتنفيذ استراتيجيتها الواضحة نحو مناطق حرة وبالتالي تحرير وتطوير تجارتها الخارجية.

الفرع الأول: التأسيس

تضمن العدد الأخير من الجريدة الرسمية رقم 49 لسنة 2022 قانون يحدد القواعد المنظمة للمناطق الحرة. ووفقا لذات الجريدة صدر قانون رقم 22-15 مؤرخ في 21 ذي الحجة عام 1443 الموافق لـ: 20 جويلية 2022 يحدد القواعد المنظمة للمناطق الحرة ويهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد المنظمة للمناطق الحرة وهي فضاءات محددة ضمن الإقليم الجمركي حيث تمارس بها نشاطات صناعية أو تجارية أو تقديم خدمات وهي خاضعة لأحكام القانون. إذا كانت المنظمة الحرة تضم ميناء أو مطار بكامله أو جزء منه أو النقاط الحدودية للعبور، يبقى التشريع أو التنظيم المطبق على الأملاك الوطنية والنشاطات المرفئية أو المطارية أو النقاط الحدودية للعبور، لاسيما فيما يخص المهام المتصلة بممارسة صلاحيات السلطة العمومية. (Ennaharonline، 2022، تاريخ الزيارة: 16-05-2023، 17:00)

كما نص مشروع المرسوم التنفيذي على إنشاء مؤسسة تكلف بتسيير المناطق الحرة، تدعى "الشركة الجزائرية للمناطق الحرة" تحدد طبيعتها وكيفية تسييرها وصلاحياتها عن طريق التنظيم. إنشاء لجنة وطنية للمناطق الحرة التجارية لدى الوزير المكلف بالتجارة. (mrp.gov.dz،2022، تاريخ الزيارة: 29-04-2023، 16:15)

وقد تم استحداث أربعة مناطق للتبادل الحر دفعة واحدة بمحافظات حدودية مع موريتانيا ومالي وتونس، ويعتبر الخيار استراتيجيا لمواجهة "الأزمة" مع الاتحاد الأوروبي بخصوص اتفاق الشراكة "المرفوض" وكذا من اجل تحقيق جملة من الأهداف منها: (Independent arabia.com،09 يناير 2022، 12:45، تاريخ الزيارة: 01-05-2023)

1- تحقيق مرونة اقتصادية مع الترخيص للمصدرين في إطار التبادل الحر من أجل تصدير المواد غير الاستهلاكية المنتجة محليا، بناء على قائمة تحددها وزارة التجارة.

2- تصدير الفائض من الإنتاج الصناعي المحلي مع التصريح الجمركي وكذا الفائض من الانتاج الفلاحي .

3- السعي لزيادة حجم التبادل التجاري وتشجيع الحركة التجارية عبر هذه المناطق التي تمثل نقاطا حدودية وما ينعكس إيجابا على تنشيط التجارة الخارجية.

4- خلق حركة اقتصادية وتنموية وتثبيت السكان وتحسين معيشتهم ومستوى المرافق.

5- مراقبة الحدود بشكل كبير مع تضييق الخناق على المهربين وشبكات الجريمة والإرهاب.

6- منح مزايا للمتعاملين الاقتصاديين داخل المناطق الحرة الجديدة قصد تحفيز النشاط التجاري .

7- التنويع الاقتصادي وتشجيع الصادرات غير النفطية .

8- التوجه نحو الأسواق الإفريقية وخاصة دول الجوار والساحل الإفريقي

9- إنشاء القواعد اللوجستية من تخزين ونقل وخدمات مرافقة. (يوسفي، 2018، ص 24)

10-خلق مناصب الشغل لأبناء المناطق الحدودية، اضافة الى البعد التنموي الاقتصادي للمنطقة ايضا.

11- تقوية الصلات التجارية بين الجزائر ودول الجوار وخلق مصالح مشتركة.

12- تشجيع الولايات الحدودية على زيادة مواعينها الإيرادية وإيجاد مصادر دخل وإيرادات حقيقية.

الفرع الثاني: المناطق الحرة مع موريتانيا (تندوف)

أولا: موقعها وأهميتها

تقع مدينة تندوف في الجنوب الغربي للجزائر تبعد عن العاصمة ب 1750 كلم، يحدها شمالا ولاية بشار, ومن الجنوب الغربي المغرب , وجنوبا موريتانيا وتصل مساحتها الإجمالية 7009 كلم. وتعتمد المدينة في اقتصادها على العديد من المقومات، وأهمها قطاع الزراعة لوجود العديد من المساحات الجغرافية الصالحة للزراعة حيث يزرع الأهالي فيها البقوليات بمختلف أنواعها، ويعتمدون على الزيتون وكروم العنب، كما أنها تعتمد على الثروة الحيوانية كتربية الأبقار و الماعز، والخراف و الإبل و الغزلان وسيكون موقع المنطقة الحرة للتبادل التجاري في الجهة الجنوبية لمدينة تندوف مع الحدود مع موريتانيا وقد سخرت السلطات الجزائرية كامل الإمكانيات المادية و البشرية لإنشاء هذه المنطقة لذلك تم إنشاء مشروع طريق يربط بين تندوف ومدينة الزويرات الموريتانية الممتد على مسافة 775 كلم مما يسمح للجزائر بانجاز ولأول مرة منذ الاستقلال منشاة ذات أهمية كبيرة خارج حدودها. وسوف يكون الطريق الرابط بين الرابط بين تندوف وزويرات هو شريان التجارة الخارجية بين الدولتين وسيفتح محاور طرق دولية هامة من شانه السماح للمتعاملين الجزائريين بالولوج إلى الأسواق الإفريقية مرورا بموريتانيا، كما سيسمح أيضا بتعزيز التعاون الاقتصادي بين المتعاملين الاقتصاديين بين كلا البلدين. (من إعداد الطالب اعتمادا على موقع ويكيبيديا وموقع aps.dz).

ولمدينة الزويرات أهمية اقتصادية، كونها مدينة عمالية منجمية تأسست في نهاية الخمسينيات وبدية ستينيات القرن الماضي بشكل شبه متزامن مع استقلال الدولة الموريتانية، وهي عاصمة ولاية تيرس الزمور، وتقع في أقصى الشمال الموريتاني على الحدود مع مناطق الصحراء الجزائرية، وتبعد عن

العاصمة نواقشوط نحو 750 كلم تقريبا. وارتبطت مدينة الزويرات بثروة موريتانيا المنجمية من الحديد، ويزيد سكانها عن الأربعين ألفا حاليا، جزء منهم مرتبط بشكل أو بآخر بالشركة الوطنية للصناعة و المناجم " سنيم" التي تتولى استخراج وتصدير الحديد الموريتاني، كما ترتبط مدينة الزويرات بمدينة نواذيبو الساحلية الموريتانية بسكة حديدية تمتد لمسافة تصل إلى 650 كلم تقريبا، أنشئت خصيصا لنقل خامات الحديد من الزويرات إلى ميناء التصدير إلى الأسواق الخارجية في نواذيبو عبر قطار يزيد طول عربته عن 2500 عربة. (alaraby.co.uk، 1 يناير2022، تاريخ الزيارة:30-04-2023،22: 14).

وقد تم اختيار النقطة التي تبعد 75 كيلو مترا عن مدينة تندوف كمنطقة انطلاق الطريق الذي يربط تندوف ومدينة الزويرات الموريتانية، لتسهيل حركة تنقل الأشخاص والبضائع وتكثيف التبادلات التجارية بين البلدين وفك العزلة عن ساكنة المنطقة الحدودية وقد تم فتح هذا المعبر بتاريخ 19 أوت 2018، كلف تشييده الجزائر مليار و150 مليون دينار جزائري (نحو 8،5 مليون أورو) ومكون من 49 وحدة من البناء الجاهز، من بينها 46 مكتبا مخصصا للقيام بإجراءات الدخول والخروج من الجزائر وموريتانيا، بالإضافة إلى 4 مواقف للسيارات ومرافق مخصصة للراحة. (بن عبد العزيز، 2021، ص 43)

ومن أجل البحث عن أسواق جديدة للمنتجات الجزائرية، وبهدف تعزيز التعاون الاقتصادي، والتنموي بين الجارتين موريتانيا والجزائر وتوسيع ذلك التعاون لتصدير منتجاتهما نحو دول غرب إفريقيا التي تمثل أسواقا جديدة، تأسست المنطقة الحرة بين موريتانيا – الجزائر شمال موريتانيا في بير ام كرين، حيث تم تحويل منطقة بير أم كرين بولاية تيرس ازمور شمال موريتانيا والتي تبعد 400 كيلومتر عن الحدود الجزائرية إلى منطقة للتبادل الحر والخدمات اللوجستية للتجميع والتصدير. وتعتبر هذه المنطقة كمحفز لتشجيع و تقوية التعاون الاقتصادي بين البلدين من جهة وتعطي دفعا كبيرا لتعزيز قدرات التبادل التجاري بالإضافة إلى توسيع تصدير منتجاتها نحو دول غرب إفريقيا التي تحتوي على أكثر من 350 مليون مستهلك، إذ يتمثل الهدف الأول بالنسبة للجزائر من وراء فتح المعبر الحدودي مع موريتانيا وإنشاء المنطقة الحرة في الاستحواذ على السوق الموريتانية التي تسجل احتياجات كثيرة فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية و الزراعية، وذلك قبل التوجه جنوبا نحو دول غرب القارة كالسنغال و غينيا بالإضافة إلى سيراليون و ليبيريا و ساحل العاج. (بوعكاز، بحري،2020، ص79).

إن هذه المنطقة الحرة الجديدة ستدار بالشراكة بين القطبين التجاريين مجمع غلوبال غروب الجزائري و مجمع HB بوشرايا الموريتاني، كما تم إنشاء شركة جزائرية موريتانية لإدارة المنطقة الحرة أطلق عليها LOGAM مقرها بير ام كرين، وتسمح هذه المؤسسة بتقديم خدمات ذات جودة عالية من خلال تسهيل نقل المنتوجات الجزائرية إلى الأراضي الموريتانية وكذا بلدان غرب إفريقيا وتخزينها بالإضافة إلى توزيعها

كسيارات" كيا الجزائر" بالإضافة إلى المواد الغذائية، الأجهزة الكهرومنزلية، الخضر والفواكه ... (بوعكاز، بحري، 2020، ص 81).

ثانيا : المبادلات التجارية بين الجزائر وموريتانيا قبل إنشاء المنطقة الحرة تندوف 2012-2021

يبين الجدول التالي حجم المبادلات التجارية بين الجزائر موريتانيا خلال الفترة من 2009 إلى2017، وهو يمثل الصادرات الكلية للجزائر، الصادرات الكلية نحو موريتانيا، الصادرات غير النفطية نحو موريتانيا، الصادرات الموريتانية نحو الجزائر.

الجدول رقم 6.2: الصادرات الجزائرية نحو موريتانيا من 2012- 2021

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات الكلية	45194	57053	73489	71866	64974	60061	34668	30026	34763
الصادرات الكلية نحو موريتانيا	2.02	1.06	0.65	54.34	29.16	241	57	39	50
الصادرات خارج المحروقات	1066	1526	2062	2062	2014	2594	1969	1805	1899
الصادرات نحو موريتانيا خارج المحروقات	2.02	1.06	0.65	3.69	4.15	23	4	39	50
الواردات من موريتانيا	0.06	0.003	0.20	0.12	0.67	0.60	0.03	0.23	0.28

المصدر:(بن عبد العزيز، 2021، ص 41)

تعتبر المبادلات التجارية بين موريتانيا والجزائر محتشمة إلى حد ما هذا ما وضحه الجدول رقم (6.2)، فمتوسط الصادرات نحو موريتانيا خلال الفترة 2009 حتى 2017 لم تتجاوز 52.69% مقارنة بمتوسط الصادرات خلال نفس الفترة نحو بقية دول العالم 534554.88،أي بنسبة 91% وهي تعتبر نسبة قليلة جدا،مقارنة بالموقع الجغرافي للبلدين، كونهما منتميان أيضا إلى اتحاد المغرب العربي، الملاحظ أيضا خلال الفترة المدروسة أن كل الصادرات نحو موريتانيا من 2009-2011 وخلال السنتين 2016 و2017 كانت كلها خارج المحروقات مع أن المحروقات تمثل أهم صادرات الجزائر. كما نلاحظ ان الصادرات نحو موريتانيا كانت في زيادة مستمرة بين 2009-2012 وبعدها بدأت في التضاؤل في السنوات بين 2012-2017.

تحتل الجزائر المرتبة 19 من بين الدول الموردة لموريتانيا، والمرتبة الثانية في دول إفريقيا الموردة لموريتانيا بقيمة 50 مليون دولار لسنة 2017. (بن عبد العزيز، 2021، ص 42).

يمثل الجدول التالي الصادرات الجزائرية نحو موريتانيا لسنة 2017 حسب الهيكل السلعي.

الجدول رقم 7.2: الصادرات الجزائرية نحو موريتانيا حسب القطاعات لسنة 2017.

الوحدة: مليون دولار

قطاع الصناعات الغذائية 98% (49 مليون دولار)		قطاع الصناعة 2% (1 مليون دولار)	
أهم المنتجات المصدرة	القيمة (مليون دولار)	أهم المنتجات المصدرة	القيمة (مليون دولار)
السكر	46,02	المصل المضاد	0.11
التمور	1.71	الأدوية	0.10
المارغرين	0.57	المناديل والحفاظات	0.09
العجائن الغذائية	0.61	البلاط والسيراميك	0.09
البسكويت المضاف إليها المحليات	0.05	ألات وأجهزة التكييف الهوائي	0.06
المياه المعدنية والغازية	0.05	الثلاجات والمجمدات	0.05

المصدر: (بن عبد العزيز،2021، ص 42)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المنتجات المصدرة إلى موريتانيا قليلة جدا باعتبار أن الجزائر وموريتانيا بلدين متجاورين وان أهم سلعة تستوردها موريتانيا هي السكر بقيمة 46,02 مليون دولار وتليها التمور بقيمة 1, 71 مليون دولار، وهي تعتبر صادرات جد محتشمة من حيث الحجم والتنوع، كما تعتبر اغلبها صادرات صناعات غذائية، في حين 2% فقط من الصادرات غير غذائية.

ثالثا: المبادلات التجارية بين الجزائر وموريتانيا بعد فتح المعابر الحدودية تمهيدا لإنشاء المنطقة الحرة 2018-2021

ما فتئت الجزائر تبحث منذ سنوات عن تعزيز دورها الإقليمي وعلاقاتها مع الشقيقة موريتانيا، الأمر الذي يتنزل في إطاره فتح المعبر الحدودي بين الطرفين في 19 أغسطس2018، هذا المعبر الحدودي الذي يطلق عليه اسم "تندوف-شوم" يعتبر الأول بين الطرفين منذ استقلالهما ويربط بين محافظة تندوف الواقعة جنوب غرب الجزائر وولاية زويرات الواقعة شمال شرق موريتانيا حيث يهدف هذا المعبر الى "حركية اقتصادية وتجارية بين البلدين"، كما انه سيكون بوابة الجزائر نحو غرب إفريقيا وصولا إلى السنغال وكوت ديفوار، ويتيح المعبر للجزائر الاستفادة من الثروة البحرية في موريتانيا والتسويق لصادرات منجم "غار جبيلات" للحديد الذي يعتبر من مناجم الحديد في العالم باحتياطي يقدر ب 3,5 مليار طن. في المقابل يشكل المعبر الحدودي البري "مصطفى بن بولعيد" الذي أنجز على مستوى النقطة الكيلو

مترية 75 جنوب مدينة تندوف إضافة نوعية لعلاقات التعاون الثنائية المتميزة في عدة مجالات بين الجزائر وموريتانيا، ويتشكل هذا المعبر البري على 49 وحدة من البناء الجاهز منها 46 مكتبا مخصصا للقيام بجميع إجراءات الدخول والخروج من التراب الجزائري بالإضافة إلى أربعة مواقف للسيارات وعدة مرافق مخصصة للراحة. (noonpost.com، 20-08-2018، تاريخ الزيارة 30-04-2023، 13:20)

إن المعبر الحدودي بين الجزائر وموريتانيا سيمكن من إعطاء دفعة جديدة للتبادل التجاري خاصة على مستوى المنطقتين الحدوديتين وتنميتهما، وسيكون أيضا الوسيلة التي تسهل وتسرع عمليات التبادل بين البلدين، وتسهيل حركة تنقل الأشخاص التي تعد عملية مهمة في كل اندماج اقتصادي واجتماعي وهوما سيمكن من دفع كل فرص التجارة البينية بين البلدين وكدا التعاون الاقتصادي في عدة مجالات، وكذلك لتجسيد توجه الجزائر نحو اقتحام الأسواق الإفريقية، وكذلك تشجيع الصادرات والترويج للمنتج الوطني، وتنشيط هذه المنطقة الحدودية لان هذه الأخيرة تعتبر من المناطق الحرة التي تسعى الجزائر لجعلها حلقة مهمة في تجارتها الخارجية. (elmaghrebelawsat.dz، 12-03-2023، تاريخ الزيارة: 30-04-2023، 13:50)

وتجسد فتح المعبر على الميدان بتصدير منتجات محلية نحو نواكشوط نهاية سنة 2018 من خلال 24 شاحنة بحمولة قدرها 400 طن، ومست هذه العملية 220 طن من المنتجات الزراعية و40 طن من الأجهزة الكهرومنزلية و120 طن من المنتجات الغذائية و20 طن من المنتجات الصحية، كما تم تسجيل في دفعة ثانية عملية تصدير نهائي لمنتجات جزائرية تتمثل في مادة البسكويت بكمية مقدرة ب 15 طن وأجهزة الكترونية وكهرومنزلية بالإضافة إلى مادة البصل الأحمر بكمية مقدرة ب 150 طن. (aps.dz، 27 ديسمبر 2018، 11:41، تاريخ الزيارة: 30-04-2023، 14:00)

عندما أقرت الحكومة الجزائرية فتح معبر حدودي مع موريتانيا في عام 2018، ارتفعت الصادرات الجزائرية نحو موريتانيا من مليوني دولار إلى 53 مليون دولار، وهي مرشحة للارتفاع أكثر باستكمال تعبيد الطريق من تندوف على الحدود الجزائرية نحو مدينة الزويرات في موريتانيا. (independentarabia.com، 9 يناير 2022، 12:32، تاريخ الزيارة: 2023/05/01، 13:33).

أما في سنة 2019 تم تصدير 700 طن من المنتجات الجزائرية نحو موريتاني والسنغال وهذا في إطار ديناميكية تشجيع الصادرات خارج المحروقات والسياسة الجديدة المتعلقة بتمركز الجزائر في إفريقيا، حيث أن 620 طن موجهة نحو موريتانيا تنقسم إلى 240 طن من المنتجات الغذائية و20 طن من المنتجات الزراعية و120 طن من مواد التغليف و20 طن من المنتجات الالكترومنزلية بالإضافة إلى 40 طن من السلع المنزلية. أما السلع المصدرة نحو السنغال فتتكون من 80 طن تنقسم إلى 60 طن من

المنتجات الغذائية الزراعية و20 طن من المنتجات الموجهة للنظافة البدنية. (commerce.gov.dz، 21-04-2019، تاريخ الزيارة: 30-04-2023، 14:20)

وبلغت حصة المنتجات الجزائرية من إجمالي الواردات الموريتانية من البلدان الإفريقية 20% مما يجعل الجزائر احد الممونين الرئيسيين لموريتانيا، حيث سجلت صادراتها إلى موريتانيا زيادة بنسبة 100 بالمائة خلال الثلاثي الثالث 2020 (من يوليو إلى سبتمبر) مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، حيث بلغت قرابة 9 ملاين دولار"، وذلك بعد دخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (زكيلاف) حيز التنفيذ وإدخال التحرير التدريجي للتعريفات الجمركية و تقليل الحواجز غير التعريفية وبالنسبة للأشهر التسعة الأولى لسنة 2020 تراوحت التصديرات الجزائرية بين الارتفاع و الانخفاض لاسيما بسبب كوفيد 19،إذ بلغت 16.4 مليون دولار في نفس الفترة، دولار.(aps.dz، 6 جانفي2021، 09:17 تاريخ الزيارة: 2023،14:00/05/01).

إن حجم الصادرات الجزائرية نحو موريتانيا عبر المعبر الحدودي "مصطفى بن بولعيد " بتندوف، بلغت 50 مليون دينار سنة 2019 ونحو مليار دينار سنة 2020. وهذا ما يعزز التبادلات التجارية والاقتصادية بين البلدين. (الإذاعة الجزائرية، 2023،35:13/02/05، تاريخ الزيارة،2023،15/05/01: 14).

وأشارت الأرقام أن الجزائر صدرت منتجات لموريتانيا بقيمة 42 مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى لسنة 2019، وبالنسبة لسنة 2020 تراوحت التصديرات الجزائرية بين الارتفاع والانخفاض بسبب كوفيد-19 إذ بلغت 20 مليون دولار. (echoroukonline.com،06-01-2021، تاريخ الزيارة:30-04-2023، 17:45)

وبلغ حجم التبادل التجاري مع موريتانيا بلغ نحو 87.3 مليون دولار سنة 2021، (20% من إجمالي واردات نواكشوط من البلدان الإفريقية)، وأن المبادلات تعرف وتيرة تصاعدية خاصة بعد توقيع 26 اتفاقية قطاعية (اغلبها ذات طابع اقتصادي) خلال الدورة 19 للجنة المشتركة الكبرى الجزائرية- الموريتانيةل للتعاون. (Aljazeera.net عبد الحكيم حذاقة، 2022/10/23 تاريخ الزيارة: 2023/04/30، 12:10)

وسجلت المبادلات بين الجزائر وموريتانيا حركية ملحوظة سنة 2021 فقد تم تصدير من 400 إلى 500 شاحنة محملة بمختلف المنتجات أي ضعف ما تم تصديره سنة 2020 أي بسبة زيادة 205 بالمائة. (echaab.dz،15-09-2021، تاريخ الزيارة: 30-04-2023، 17:20)

والجدول الموالي يبين صادرات الجزائر نحو موريتانيا للفترة 2018-2021

الجدول رقم 8.2: صادرات الجزائر نحو موريتانيا بعد فتح المعابر الحدودية

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2018	2019	2020	2021
الصادرات	53	56	21	43

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعلومات السابقة

والشكل التالي يبين صادرات الجزائر نحو موريتانيا قبل إنشاء المنطقة الحرة.

الشكل رقم4.2: صادرات الجزائر نحو موريتانيا 2018-2021

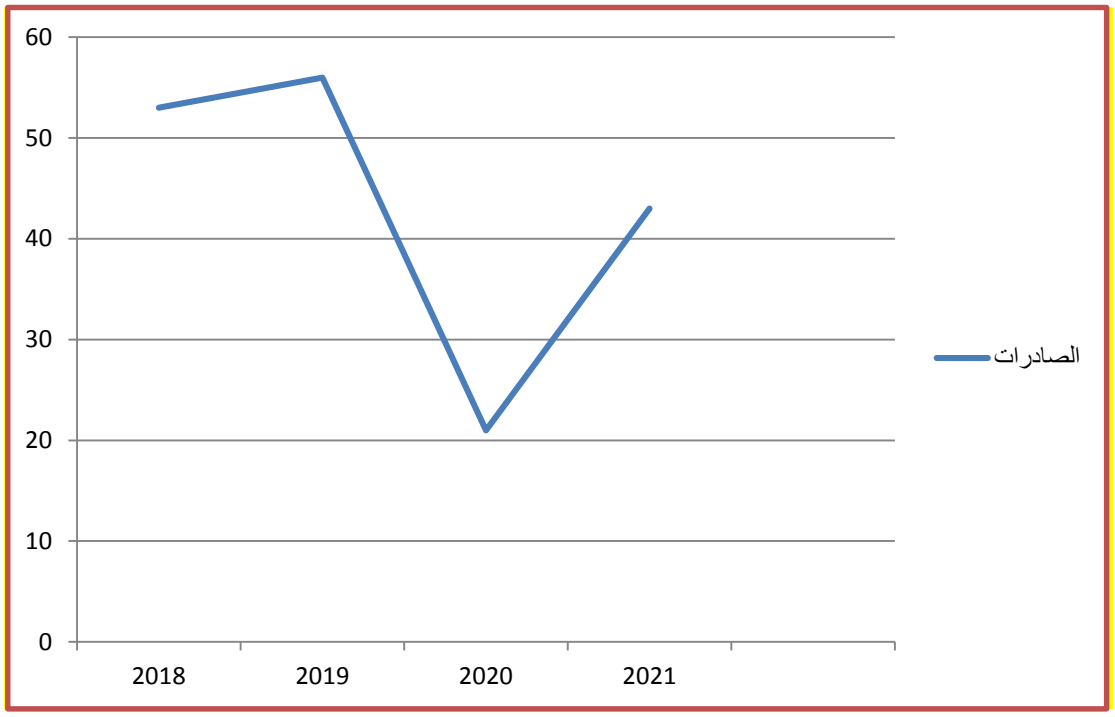

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعطيات السابقة

يتبين من الجدول رقم 8.2 والشكل رقم 4.2 السابقين أن ارتفاع صادرات الجزائر نحو موريتانيا بشكل ملحوظ بعد فتح المعبر البري إلا أنه في عام2020 انخفض قليلا بسبب جائحة كورونا عادت الصادرات إلى الارتفاع بنسبة 205% عام 2021 مقارنة وهذا راجع إلى أهمية المعبر الحدودي تندوف– شوم الذي سهل من حركة التجارة الخارجية في المنطقة الحرة بين الجزائر وموريتانيا كما ساهم أيضا في زيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدين وزيادة صادرات الجزائر نحو موريتانيا والدول الإفريقية.

الفرع الثاني: المنطقة الحرة مع تونس (الطالب العربي)

أولا: موقعها وأهميتها

تم إنشاء منطقة حدودية حرة للأنشطة الاقتصادية "في القريب" على مستوى إقليم بلدية الطالب العربي الحدودية المتاخمة للحدود التونسية (حوالي 80 كلم شرق عاصمة الولاية). وجرى اختيار الأرضية لتجسيد هذا المشروع الاقتصادي "الواعد" بمنطقة "بئر بوعروة" الواقعة بمحاذاة المعبر الحدودي الطالب العربي، والتي تتربع على مساحة قوامها 500 هكتار قابلة للتوسع إلى 2000 هكتار، مثلما جرى توضيحه وستسمح طبيعة الاستثمارات المدرجة ضمن أنشطة المنطقة الحرة الحدودية للراغبين في ولوج عالم الاستثمار المنتج بممارسة عشرة (10) أنشطة اقتصادية من شأنها دعم مشاريعهم الاستثمارية من بينها التخزين والتصنيع والتوزيع وإعادة الشحن وإعادة التصدير والخدمات وأنشطة أخرى كما أشير إليه. (ech-chaab.Com 17 أكتوبر 2020، تاريخ الزيارة، 2023/05/03، 19:19)

والطالب العربي هي بلدية حدودية من بلديات ولاية الوادي، تقع في الشمال الشرقي من عاصمة الولاية، اسمها السابق بلدية بوعروة ثم غير اسمها إلى اسم الشهيد الطالب العربي قمودي، وتبلغ مساحتها 1110كلم2، أما عدد سكانها فقد فاق 10000 نسمة حسب آخر الإحصائيات، يحدها من الشمال بن قشة ومن الشرق تونس ومن الغرب حاسي خليفة والطريفاوي ومن الجنوب دوار الماء. (ويكيبيديا)

ويعد المعبر الحدودي البري الطالب العربي الجديد (يبعد 5 كلم عن المعبر القديم) من أهم المنشآت الحيوية التي استفادت منها ولاية الوادي في إطار رؤية واستراتيجية السلطات العمومية الرامية إلى تنمية مناطق الجنوب الحدودية وجعلها مكسبا لسكان بلديات الولاية والولايات المجاورة بالجنوب والهضاب العليا نظرا لأهميته في تفعيل الحركية التنموية لا سيما السياحية منها في مرحلته الأولى باعتباره مركز عبور بري للمسافرين ثم تم تحويله إلى مركز تجاري (منطقة تبادل تجاري) تتربع هذه المنشآت على مساحة 12 هكتار خصص لها ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو غلاف مالي يقدر بـ 572 مليون دج لدراسة وإنجاز العديد من الأجنحة المرافقة (مركز إجراءات الدخول والخروج، إدارة الجمارك والشرطة، قاعة شرفية، مستودع فحص، مستودع حجز، جهاز سكانير وغيرها) ومع تحول ولاية الوادي ذات الطابع الفلاحي إلى قطب بامتياز في الإنتاج الزراعي بمختلف المحاصيل من الخضر والفواكه لا سيما ما يعرف "بالمبكرات" يكون من خلالها المعبر الحدودي منصة وقاعدة للتصدير إلى تونس ومن خلالها باقي الدول. (APS.dz، 24 ديسمبر 2019، تاريخ الزيارة 2023/05/03، 20:07)

في نفس الإطار، وضعت محطة الشحن التابعة لمطار "قمار" الدولي (15 كلم عن الوادي) بولاية الوادي حيز الخدمة سنة 2016، كأول مركز شحن لفائدة المتعاملين والاقتصاديين، لا سيما المهتمين

منهم بتصدير المواد الفلاحية والصناعية، كخطوة إيجابية في إطار تشجيع مبادرات التصدير للمتعاملين الصناعيين والزراعيين من أصحاب الشركات. في هذا الصدد، قدمت وعود للمتعاملين الاقتصاديين من أصحاب شركات التصدير، تقضي بتخفيض التكاليف اللوجستية من 30 و35 بالمائة إلى 15 بالمائة، كما أكدت شركة الطيران "الطاسيلي" إلى أن الأسعار مدروسة وفي متناول المتعاملين الاقتصاديين. (echoukonline.com، 2019/12/31، 12:20، تاريخ الزيارة 2023/05/03، 20:20)

ثانيا: المبادلات التجارية بين الجزائرتونس بعد الاتفاقية التفاضلية التجارية تمهيدا لإنشاء المنطقة الحرة

تتسم العلاقات الجزائرية التونسية بتقارب كبير ففي عام 2008 وقع البلدان "الاتفاق التجاري التفاضلي" ودخل حيز التنفيذ سنة 2014 من خلال توسيع الاستثمارات بين الطرفين، وهو اتفاق مكن البلدين من تسهيل التبادل التجاري بينهما من خلال إعفاءات جمركية لتشجيع الشركات في البلدين على الاستثمار.(maghrebvoices.com، 27 يناير 2022، تاريخ الزيارة: 03-05-2023، 14:18)

وقد تم تحديد – بموجب هذا الاتفاق– قوائم منتجات (من الجانبين) معفاة من حقوق الجمركة إضافة إلى قائمة تضم منتجات صناعية جزائرية تدخل تونس بخفض 40/ من رسوم الجمركة وكذا إعفاء كل المنتجات الصناعية الجزائرية وكذا إعفاء منتجات صناعية أخرى تماما من الرسوم الجمركية أو الرسوم المماثلة عند دخولها إلى تونس. وبالنسبة إلى المنتجات الزراعية المصنعة فقد تم إعداد قوائم محدودة تضم 10 إلى 15 منتج معفى من الرسوم الجمركية على أن يتم تنظيم لقاءات (كل 3 إلى 5 سنوات) لمراجعة هذه القوائم. (ennaharonline.com، 31 جانفي 2014، 13:20، تاريخ الزيارة: 03-05-2023، 14:40)، وكانت الاتفاقية كما يلي:(commerce.gov.dz)

للتصدير:

قائمة D1 : منتجات صناعية (معفاة من الرسوم الجمركية)

قائمة D2 : منتجات زراعية وغذائية (حصص معفاة من الرسوم الجمركية)

للاستيراد:

قائمة C1 : منتجات صناعية (معفاة من الرسوم الجمركية)

قائمة C2 : منتجات زراعية تستفيد من بخفض 40/ من الرسوم الجمركية

قائمة C3 : منتجات زراعية وغذائية (حصص معفاة من الرسوم الجمركية)

اظهر أول تقييم للاتفاق التجاري التفاضلي بين الجزائر وتونس فائضا تجاريا لصالح الجانب الجزائري لكنه بين عجزا هاما على مستوى التبادلات خارج المحروقات، وقدرت قيمة التبادلات التجارية بين الجزائر وتونس بنحو 2,1 مليار دولار في 2014 لكن الفائض التجاري الجزائري سجل تراجعا بنحو 100 مليون دولار بسبب ارتفاع الواردات وتراجع الصادرات الجزائرية نحو تونس، وصدرت الجزائر نحو تونس 4,71 مليون دولار من المواد خارج المحروقات فيما استوردت منها 516,6 مليون دولار. (radioalgerie.dz، 11-10-2015، 18:25، تاريخ الزيارة: 03-05-2023، 15:00)

أما في سنة 2016 فبلغت صادرات نحو تونس 104,2 مليون دولار مقابل واردات منها بلغت 521,3 مليون دولار، وفي سنة 2017 فقد صدرت الجزائر ما قيمته 1204,5 واستوردت من تونس قيمة 564,3 مليون دولار في حين بلغت صادرات الجزائر نحو تونس سنة 2018 ما قيمته مليون دولار 1264,2 واستوردت منها بقيمة 612,4 مليون دولار. (جليل، رشاش، 2023، ص 138)

وتعد تونس الزبون الأول للجزائر لسنة 2017 حيث امتصت 32 في المائة من صادرات الجزائر العامة خارج المحروقات نحو المنطقة بقيمة 32 مليون دولار منها 27 في المائة من السكر و20 بالمائة من الزجاج المسطح و8 في المائة بالنسبة للمياه المعدنية والغازية و8 في المائة من المشتقات المسلفنة و5 في المائة لعصير الفواكه. (kapitalis.com، 29 يوليو 2017، 12:05، تاريخ الزيارة 04-05-2023، 12:40)

جاءت تونس في صدارة الدول الإفريقية في قائمة شركاء الجزائر التجاريين نهاية 2019، حيث تبلغ حجم المبادلات التجارية التونسية 1,7 مليار دولار منها 1,3 مليار دولار صادرات جزائرية لتونس، قطاع عريض منها يمثل المحروقات ومشتقاتها، و400 مليون دولار صادرات تونسية للجزائر عبارة عن تجهيزات الكهرباء ومواد ميكانيكية وفقا لأرقام كشفتها السفارة التونسية بالجزائر. (nounpost.com، 14-09-2020، ربيعة خريس، تاريخ الزيارة 04-05-2023، 12:28)

أما فيما يتعلق باتفاق التبادل الحر مع تونس، فقد صدرت الجزائر سنة 2019 ما قيمته 124,23 مليون دولار واستوردت بـ 24,98 مليون دولار وفقا لنظام الاتفاقية التفضيلية بين البلدين. وسجلت لاحقا تراجعا طفيفا، في حين قدرت الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باتجاه تونس. خلال الفترة نفسها بنحو 80 مليون دولار، مقابل واردات منها 228,2 مليون دولار. (aljazeera.net، عبد الحكيم حذاقة، 23-10-2022، تاريخ الزيارة 2023/05/04، 12:40)

وبلغ حجم المبادلات التجارة بالجزائر مع تونس 1259 مليون دولار أمريكي سنة 2020، فقد توقفت الواردات الجزائرية من تونس، وفقا لنظام الاتفاقية التفضيلية عند 15,66 مليون دولار، مقابل 24,98

مليون دولار في سنة 2019. وبلغت إحصائيات الجمارك إلى أن الجزائر قامت بتصدير ما قيمته 1,032 مليار دولار إلى تونس مقابل واردات منها بلغت 228,20 مليون دولار.-ultraalgeria(ultrasawt.com، عبد الحفيظ سجال، 11 ديسمبر 2021، تاريخ الزيارة 04-05-2023، 14:30)

وبلغ حجم التبادل التجاري بين الجزائر وتونس 1,2 مليار دولار في عام 2021، حيث بلغت صادرات الجزائر لتونس 946 مليون دولار، بينما بلغت صادرات تونس للجزائر 237 مليون دولار. (asharqubusiness.com،06 ديسمبر 2022،16:00 ، تاريخ الزيارة:04-05-2023، 15:00)

والجدول التالي يوضح المبادلات التجارية بين الجزائر وتونس 2016-2021

الجدول رقم 9.2: المبادلات التجارية بين الجزائر وتونس 2016-2021

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات	1046.2	1204.5	1264.2	1300	1032	946
الواردات	521.3	564.3	612.4	400	28.2	237

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعطيات السابقة

نلاحظ من خلال الجدول بأن المبادلات التجارية بين الجزائر وتونس شهدت نشاطا متزايد ومستمر لكن بالرغم من هذا النشاط الذي يعود فضله للاتفاقية التجارية المبرمة بين الطرفين تمهيدا لإنشاء المنطقة الحرة الطالب العربي، الا ان صادرات الجزائر بدأت في الارتفاع تدريجيا من سنة الى اخرى حيث بلغت ذروتها سنة 2019 بقيمة 1,3 مليار دولار ثم بدأت02 في الانخفاض تدريجيا حتى وصلت سنة 2021 الى 946 مليون دولار ويعود سبب هذا الانخفاض الى جائحة كورونا وغلق الحدود بين البلدين مما ادى الى انخفاض النشاط التجاري في هذه المنطقة .

والشكل البياني التالي يوضح تطور حجم الصادرات الجزائرية باتجاه تونس.

الشكل رقم 5.2: تطور حجم الصادرات الجزائرية باتجاه تونس خلال الفترة 2016-2021

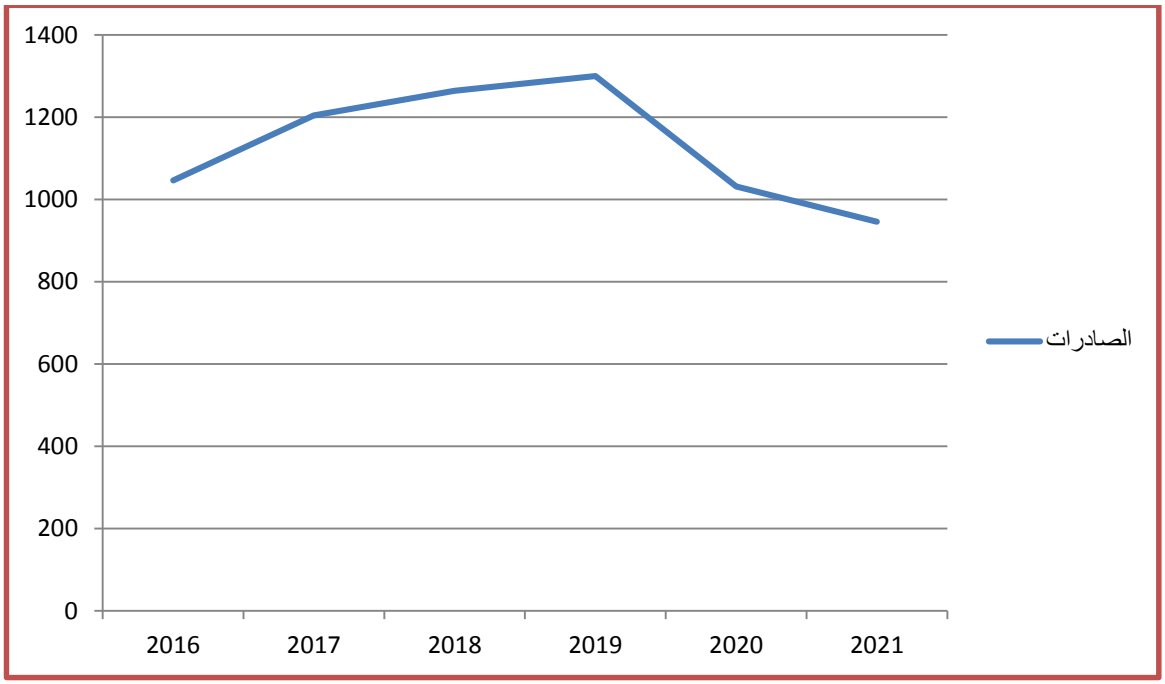

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق

الفرع الثالث: المنطقة الحرة مع مالي (تيمياوين)

أولا: موقعها وأهميتها

تقع تيمياوين في أقصى الجنوب الجزائريفي الحدود الجزائرية المالية التي تعتبر من أطول الحدود الدولية للجزائر وتبلغ 1359 كلم، في منطقة جبلية صحراوية لها العديد من الضواحي الريفية، وهي بلدية تابعة للولاية المنتدبة برج باجي مختار في ولاية أدرار يحدها من الشمال مدينتي اقبلي وبرج باجي مختار ومن الشرق تمنراست ومن القرب مدينتي وتسليت وبوغسة أما في الجنوب فيحدها دولة مالي، وتبعد حوالي 2300 كلم عن الجزائر العاصمة، يقطنها عدد من البدو الرحل وبالأخص الطوارق وهي بوابة الجزائر على بلاد أفغاس كدال، تتمتع تيمياوين بمناخ يساعد على نمو نباتات عديدة وتعد الآن نموذج ناجح في الزراعة الصحراوية بالإضافة إلى ذلك لتيمياوين مؤهلات سياحية معتبرة حيث يقصدها السياح المحليين والأجانب لاكتشاف طبيعتها الساحرة والتعرف على تقاليد الطوارق تبلغ مساحتها 12553 كلم2 أما عدد سكانها فقد وصل إلى 7055 نسمة حسب آخر الإحصائيات، يعتمد سكانها على الفلاحة والرعي حيث بلغ عدد الإبل 35000 رأس والبقر 5000 رأس أما الغنم فوصل إلى حوالي 120000 رأس.(وكيبيديا).

وبالنظر إلى نوع التجارة المنتشرة عبر الحدود الجزائرية نجد أن تجارة المقايضة هي نظام تجاري بدائي يرتكز على تبادل البضائع والسلع بين المجموعات والأفراد دون تدخل النقود كوسيلة للتعامل، أين يتم استبدال سلعة بسلعة، فبالرغم من التطور الذي يشهده العالم في أساليب المعاملات التجارية، إلاأنهالا تزال متواجدة ويتم التعامل بها بين تجار المناطق الحدودية التي تنتشر بكثرة خاصة في الشريط الحدودي الجنوبي الذي يربط مع كل من مالي والنيجر، إذ تعد أداة حقيقية لتنمية هذه المناطق بالنظر للايجابيات التي تنعكس على تحقيق التنمية المحلية وتعزيز المبادلات التجارية بين الجزائر والدول المجاورة لها عن طريق إنشاء مناطق حرة للتبادل التجاري وكذا خلق فرص للدخول إلىأسواق افريقية جديدة.(يوسفي، 2018، ص 23)

شكلت تجارة المقايضة في الجزائر محورا أساسيا سعت به الدولة إلى تنمية مناطق التجارة الحرة الحدودية، لما لها من أبعاد تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والأمنية، كما تعمل على توفير بعض الحاجيات الأساسية للمجتمع وتغطية الاستهلاك المحلي، والجدير بالذكر ان الحكومة تتجه نحو تثمين التبادلات التجارية مع دول الجوار، خاصة الشريط الجنوبي الذي يربطها بدولتي مالي والنيجر، وذلك لأجل تحقيق الاستفادة المثلى من الفرص التي تتيحها المقايضة مع هاتين الدولتين. (وصفية، زويني، 2021، ص 30)

شهد التبادل التجاري بين الجزائر ودولتي مالي والنيجر تراجعا ملحوظا في السنوات الأخيرة، على وقع الأوضاع الأمنية المضطربة في الساحل الإفريقي. كانت الجزائر قد قررت في 2012 إغلاق الحدود البرية مع مالي والنيجر مما أدى إلى توقف التجارة وإلحاق الضرر بعشرات الشركات المتخصصة في الاستيراد والتصدير، ورغم تخفيف إجراءات الغلق في منتصف 2015 إلاأن التجارة البينية بين دول الجوار تراجعت إلى اقل من 50 مليون دولار في 2016 .(aa.com.tr، 23-10-2017، تاريخ الزيارة 04-05-2023، 23:38)

ثم أغلقت السلطات العسكرية الجزائرية، من جديد سنة 2015، الحدود البرية ع دولة مالي مباشرة بعد عملية باماكو الإرهابية، حيث كانت تفتح المعابر بين الحين والأخر. (alarabiya.net، 22 نوفمبر 2015، 12:00، تاريخ الزيارة: 04-05-2023، 23:52)

ثانيا : المبادلات التجارية بين الجزائر ومالي بعد فتح الحدود تمهيدا لإنشاء المنطقة الحرة بتيمياوين

أعلنت الجزائر سنة 2020 استئناف تجارة الحدودية مع مالي والنيجر، بعد توقفها لسنوات لأسباب أمنية، تزامنا مع الترخيص مجددا لتجارة المقايضة بولايات الجنوب مع تشديد الإجراءات الأمنية والرقابية. (aa.com.tr، 10-08-2020، تاريخ الزيارة: 05-05-2023، 00:06)

جاء القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 6 جمادى الأولى عام 1414هـ الموافق 2 يوليو سنة 2020، ليحدد شروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهورية مالي وجمهورية النيجر. ونص القانون على أن السلع المحلية المعنية بتجارة المقايضة، هي التمور والفواكه والخضر والمعجنات الغذائية والدهون والزيوت وبعض مواد البناء والتبغ والصابون والعسل وزيت الزيتون والبطانيات والمنتجات الحرفية وكذلك الألبسة الجاهزة ،بينما يحصل التجار الجزائريون على المنتجات الزراعية ومواشي والفواكه الإفريقية والحناء والشاي والتوابل من مالي والنيجر. (وصفي، زويني،2021، ص ص 34-36)

بدأت الجزائر في جني ثمار إعادة الحياة لتجارة المقايضة بعد سبعة أشهر فقط من إجازة هذه التجارة بشروط معينة، حيث تم تصدير بضائع محلية نحو السوق الإفريقية بقيمة تفوق 170 مليون دينار جزائري (أكثر من مليون و270 ألف دولار) خلال سنة 2020، وصدرت تلك البضائع نحو مالي والنيجر وبلدان افريقية أخرى مقابل ما قيمته 100 مليون دينا جزائري (نحو 750 ألف دولار) من الواردات . شملت : التمور والملح المنزلي ومنتجات بلاستيكية والألمنيوم والحديد والفولاذ ومنتجات صناعية تقليدية وبطانيات. أما الواردات فقد شملت: المواشي من إبل وأغنام وأبقار ومنتجات الحناء والشاي الأخضر والتوابل واللحوم المجففة إلى جانب الذرة البيضاء والأرز والبقول الجافة وبعض الأقمشة. (skynewsarabia.com، 8 مارس 2021، 22:12، تاريخ الزيارة: 05-05-2023، 00:20)

وفيما يلي الجدول التالي يبين المبادلات التجارية بين الجزائر ومالي في إطار المقايضة فترة 2018-2020 بعد فتح الحدود تمهيدا لإنشاء المنطقة الحرة

الجدول رقم10.1: المبادلات التجارية بين الجزائر ومالي الفترة 2018-2020

الوحدة: دينار

السنوات	2018	2019	2020
الصادرات	191.936.540	197.848.000	105.194.800
الواردات	205.085.500	199.492.040	66.210.300

المصدر:(وصفية، زويني، 2021،ص41)

نلاحظ من خلال الجدول أن صادرات الجزائر نحو مالي في تزايد مستمر، هذا راجع إلى إعادة فتح الحدود البرية بين البلدين، ولكن ما يلاحظ أيضا أن وارداتها أكثر من صادراتها خصوصا سنتي 2018 و2019، ولكنها بدأت في الانخفاض سنة 2020.

والشكل التالي يوضح ذلك أكثر :

الشكل رقم 6.2: المبادلات التجارية بين الجزائر ومالي الفترة 2018-2020

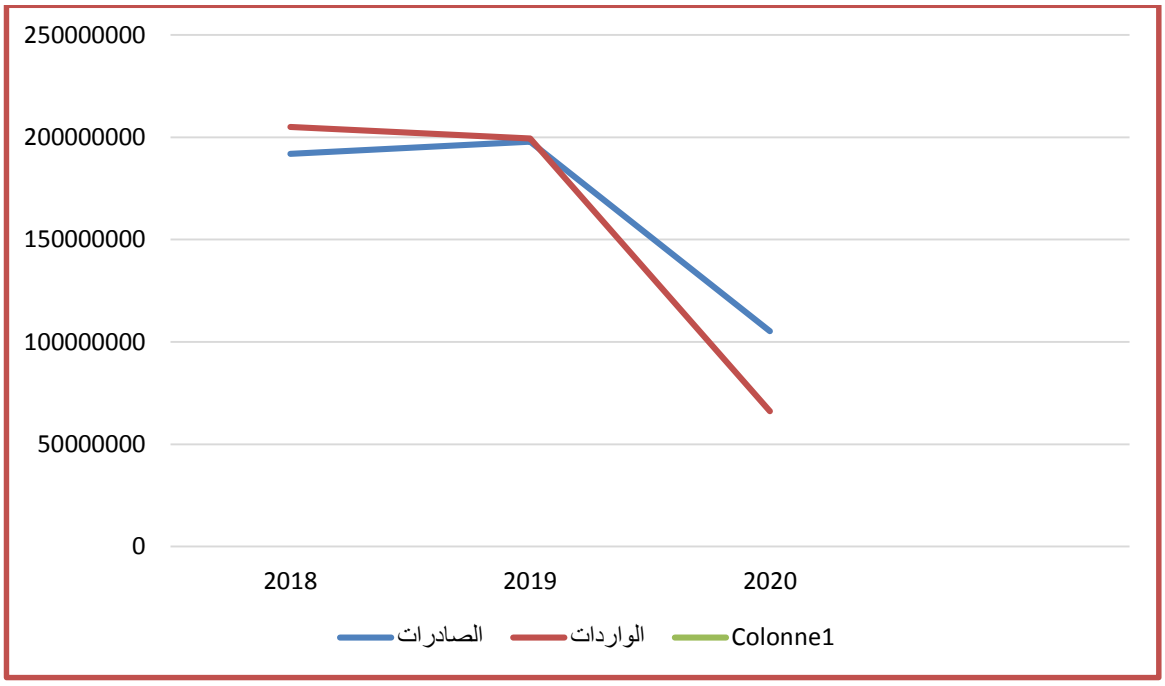

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق

المطلب الثالث: أبعاد المناطق الحرة الجديدة

ويمكن أن نلخصها في العناصر التالية:

أولا: البعد الاقتصادي:

تسعى الجزائر من خلال إقامة مناطق حرة للتجارة في ولايات الجنوب الحدودية إلى اختراق الأسواق الإفريقية والمتوقع من جديد في إفريقيا التي تحولت في الفترة الخيرة إلى منطقة للتنافس الدولي بين قوى عالمية كبرى على غرار بكين وأمريكا وروسيا، وهذا ما حدث من خلال التوقيع الذي قامت به الجزائر سنة 2018 والذي يسمح لها بالانضمام إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية وذلك لتعزيز التبادلات التجارية مع 54 دولة نظرا لما تمثله المناطق الحرة من إحداث ديناميكية اقتصادية، وقبل هذا أصدرت الحكومة الجزائرية برئاسة عبد المجيد تبون قرارا يقضي بإعادة بعث تجارة المقايضة وتحسين المعاملات التجارية الإفريقية بعد توقفها بسبب الأوضاع الأمنية التي تشهدها دول الجوار وتشمل تجارة المقايضة كل المنتجات الجزائرية على غرار الحليب ومشتقاته، التمور، الخضروات، البلاستيك، الألبسة، مواد البناء... وأسندت هذه المهام إلى ولاة الولايات الحدودية.

وتتمثل الأبعاد الاقتصادية للمناطق الحرة المشاة حديثا في الجزائر في النقاط التالية: (independentarabia.com، 26 أكتوبر 2022، 4:24، تاريخ الزيارة: 05-05-2023، 01:15)

- ✓ تسعى الحكومة الجزائرية إلى تنشيط التجارة الخارجية وتحقيق التنويع الاقتصادي.
- ✓ إنعاش الخزينة العمومية بالعملة الصعبة من خلال الرسوم والضرائب المفروضة على المتعاملين الاقتصاديين في هذه المناطق حتى ولو كانت مخفضة.
- ✓ التخلص من الاعتماد على النفط كمدخول رئيسي للدولة والتوجه نحو تصدير منتوجات غير نفطية.
- ✓ تشجيع المؤسسات الناشئة على تسويق منتجاتها في السوق الإفريقي ذات الكثافة السكانية التي تبلغ 1.2 مليار نسمة حاليا وبالتالي تنوع الأذواق والطبقات الاجتماعية.
- ✓ جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال الامتيازات والحوافز الضريبية في هذه المناطق.
- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توزيع المناطق الحرة على عدة مواقع جغرافية منها شرقا كالطالب العربي والدبداب، وغربا كتندوف وجنوبا كتيمياوين وتينزاواتين.(almostathmir.dz، 3 اغسطس 2023، تاريخ الزيارة: 06-05-2023، 14:21)
- ✓ إنشاء عدة فروع بنكية جزائرية في عديد الدول الإفريقية ومنها الكترونية لتسهيل المعاملات المالية الذي دعا إليه قانون النقد والقرض وقانون الاستثمار الجديد.
- ✓ تشجيع حركة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.
- ✓ تحقيق قفزة نوعية للاقتصاد الوطني واستحداث ديناميكية اقتصادية جديدة والقضاء على الممارسات والتناقضات التي عرفتها الجزائر سابقا وبالتالي تنمية الصادرات والقضاء على الاختلالات الهيكلية التي أصابت موازين المدفوعات في السنوات السابقة والقضاء على التضخم.
- ✓ إعادة الاعتبار للعملة الوطنية التي ستتعامل بها في المعاملات التجارية في هذه المناطق وبالتالي سترتفع قيمتها أمام العملات الأجنبية.
- ✓ القضاء على الأسواق السوداء للعملة الصعبة أو ما يعرف ب " السكوار" وإقامة مكاتب للصرف.
- ✓ التطلع إلى إنشاء اقتصاد قوي يمكنها من الانضمام إلى مجموعة "بريكس" رسميا.
- ✓ تشجيع الصناعة المحلية من خلال تصدير المنتجات المحلية إلى الخارج خاصة إلى الدول الإفريقية.
- ✓ إمكانية إبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف بين الجزائر ودول افريقية أو حتى تكتلات اقتصادية.
- ✓ تطوير قطاع الجمارك الجزائرية وتزويده بآخر التكنولوجيات الحديثة والخبرات العالمية.

- ✓ المساهمة في مشروع إعادة اعمار ليبيا الذي سيعود على الخزينة الجزائرية أرباحامعتبرة وينعش الاقتصاد الجزائري.

ثانيا: البعد الاجتماعي:

- ✓ فك العزلة عن المناطق النائية في المدن الجنوبية. (independent.com، 26 اكتوبر 2022، 4:24، تاريخ الزيارة: 05-05-2023، 01:15)
- ✓ إنشاء مصانع ومراكز تجارية كبرى في مناطق الجنوب وبالتالي تنشيط المواصلات والنقل خاصة السكك الحديدية وإنشاء قواعد لوجستية من تخزين وخدمات.
- ✓ تحقيق تنمية اجتماعية وتحسين معيشة سكان الجنوب وتشجيعهم على الاستقرار وبالتالي القضاء على ظاهرة النزوح إلى الشمال.(almostathmir.dz، 3 اغسطس 2023، تاريخ الزيارة: 06-05-2023، 14:21)
- ✓ الاهتمام بالبنى التحتية وتشييد البنايات والمساكن والطرقات والجسور...
- ✓ القضاء على البطالة في هذه المناطق وخاصة الشباب فهم عماد الدولة ومستقبلها الواعد.
- ✓ تنشيط تجارة الصناعات التقليدية التي يعتمد عليها سكان المناطق الجنوبية كصناعة الجلود والفضة والألبسة التقليدية.

ثالثا: البعد الثقافي والسياحي:

- ✓ تنشيط السياحة من خلال بما يعرف بـ "التجارة السياحية" واستكشاف الطبيعة السياحية للجزائر(ech-chaab.Com 17 أكتوبر 2020، تاريخ الزيارة، 2023/05/03، 19:19)
- ✓ التي تعتبر البلد القارة التي تزخر بطبيعة ساحرة شمالا وجنوبا.
- ✓ استكشاف تنوع الثقافات في الجزائر وتبادلها مع دول الجوار والتسويق لها كالثقافة العربية الأصيلة والأمازيغية والشاوية والنايلية والتارقية...
- ✓ الترويج للمنتجات التقليدية الجزائرية والنهوض بهذا القطاع.
- ✓ تبادل الثقافات مع دول الجوار من خلال التعامل الدائم داخل هذه المناطق.
- ✓ إقامة معارض دولية تعرف بالمنتوج المحلي كمعرض سافاكس (SAFEX) والمشاركة في معارض خارج البلاد.

رابعا: البعد الأمني والسياسي:

فرؤية الجزائر في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل ترتكز على الجانب الاقتصادي أكثر منه امني، وهو ما نبهت إليه عديد المرات الدول الغربية عند تدخلها عسكريا في المنطقة. فبحكم معرفتها

بمنطقة الساحل وإفريقيا، والبؤس الذي تعيشه شعوب جنوب الصحراء،تدرك الجزائر أن الكثير من أعمال العنف والتمردات والتهريب وانتشار الجماعات المسلحة مرده إلى الفقر وانعدام أساسيات الحياة في هذه المناطق بما فيها المياه الصالحة للشرب.(aa.com.tr، 23-10-2017، تاريخ الزيارة 04-05-2023، 23:38)

لذلك جاء تأسيس "الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من اجل التضامن والتنمية"، التابعة مباشرة للرئاسة في 20 ابريل/ نيسان 2020، لتحقيق أهداف التنمية والتكامل الإفريقي، وتجفيف منابع الجماعات المسلحة في القارة السمراء، خاصة بعد انتقال ثقل تنظيمي داعش والقاعدة الإرهابيين من العراق وسوريا وأفغانستان إلى إفريقيا. مثلت المعركة الدبلوماسية التي خاضتها الجزائر رفقة جنوب إفريقيا ودول صديقة من القارة لمنع إسرائيل من التمتع بصفة مراقب في الاتحاد الإفريقي، جرس إنذار من خطر التمدد الإسرائيلي السمراء.(ech-chaab.Com 17 أكتوبر 2020، تاريخ الزيارة، 2023/05/03، 19:19)

ففي الفترة التي عاشت فيها الجزائر تراجعا دبلوماسيا بعد مرض الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة (2013-2019) ثم تراجع أسعار النفط (2015-2020) حققت إسرائيل عدة اختراقات في القارة الإفريقية وأقامت علاقات دبلوماسية مع عدة دول في القارة آخرها افتتاح الرئيس التشادي محمد ديبي السفارة في بلاده.(aa.com.tr، 23-10-2017، تاريخ الزيارة 04-05-2023، 23:38)

كما أن دعم الجزائر لقضية إقليم الصحراء ومحاولة المغرب طرد "الجمهورية العربية الصحراوية" من الاتحاد الإفريقي، عامل آخر دفع الجزائر لتفعيل قدراتها المادية لتأكيد نفوذها داخل هياكل الاتحاد، خاصة وأنهاإلى جانب جنوب إفريقيا من اكبر الممولين للاتحاد الإفريقي، والداعمين لجبهة البوليزاريو المطالبة باستقلال إقليم الصحراء عن المغرب. ترافع الجزائر من اجل حصول إفريقيا على مقعدين دائمين في مجلس الأمن الدولي، وتام لأن تفوز بأحد المقعدين.(aa.com.tr، 2023/03/01، تاريخ الزيارة: 2023/05/14، 55: 14).

وفي سياق متصل فإن دول المنطقة تعاني من الهشاشة الأمنية ونقص القوانين والنصوص التنظيمية المسايرة ستعرقل هذا المسار إلى جانب زيادة انتشار تجارة المخدرات القادمة من أمريكا اللاتينية إلىأوربا والشرق الأوسط مرورا بدول الساحل برا عبر الصحراء، كما أن هناك إحصائيات تفيد أن نحو 14% من الكوكايين الذي دخل إلىأوربا سنة 2018 مر بغرب إفريقيا عبر خدمات الشحن الجوي. (sahm.media.dz ، 3 مايو 2023، تاريخ الزيارة: 2023/05/14، 15:06)

- ✓ توطيد العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الإفريقية من خلال إبرام اتفاقيات بين الجزائر والدول الإفريقية وتبادل الزيارات بين الرؤساء والوزراء.

- ✓ الحد من عمليات التهريب والاتجار غير القانوني للسلع والبضائع بين الدول الحدودية وتضييق الخناق عليهم.
- ✓ القضاء على الإرهاب في الحدود الجنوبية خاصة ليبيا والجماعات المتطرفة كجماعة بوكو حرام في مالي، وكذا الشبكات الإجرامية.
- ✓ القضاء على تجار السلاح والمخدرات وخاصة في الجهة الغربية للبلاد.

المبحث الثالث: مساهمة المناطق الحرة الجديدة في الصادرات غير النفطية للجزائر في الفترة 2022– 2023

تضمن العدد الأخير من الجريدة الرسمية رقم 49 قانون يحدد القواعد المنظمة للمناطق الحرة ووفقا لذات الجريدة صدر قانون رقم 22–15 المؤرخ في 21 ذي الحجة عام 1443 الموافق 20 جويلية سنة 2022، ويهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد المنظمة للمناطق الحرة وهي فضاءات محددة ضمن الإقليم الجمركي، حيث تمارس بها نشاطات صناعية أو تجارية أو تقديم خدمات وهي خاضعة لأحكام هذا القانون. وتنشأ المنطقة الحرة بموجب مرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتجارة والوزراء المعنيين، يحدد موقعها الجغرافي وحدودها ومساحتها ومكوناتها وسيرها وطابعها، وكذا النشاطات المرخص ممارستها فيها عند الاقتضاء.(ennaharonline.Com، م. فيصل، 28 جويلية 2022، 20:33 تاريخ الزيارة: 2023،23:40/05/10)

في هذا الصدد، وجه رئيس الجمهورية تعليماته للحكومة خلال ترأسه لاجتماع مجلس الوزراء الأخير، باستحداث مناطق حرة في كل من تندوف، تيمياوين، تينزاواتين، والطالب العربي، بما يساعد على تحقيق مرونة اقتصادية، داعيا إلى الترخيص للمصدرين في إطار التبادل الحر، بتصدير المواد غير الاستهلاكية المنتجة محليا، كالمواد البلاستيكية ومشتقاتها بناء على قائمة تحددها وزارة التجارة، وكذا تصدير الفائض من النتاج الصناعي الوطني، مع التصريح الجمركي.(akhbarelwatane.dz، 12 اكتوبر 2022، تاريخ الزيارة: 2023/05/11، 21:00)

ومن خلال هذا المبحث سنحاول معرفة كيف ستساهم هذه المناطق الحرة الجديدة في زيارة قيمة الصادرات غير النفطية في الجزائر وفي تنويع التركيبة التصديرية، وكذا ماهي الأسواق الجديدة التي تهتم بها وما هي الإجراءات التي تتخذها الحكومة الجزائرية من اجل ترقية صادراتها غير النفطية.

المطلب الاول : مساهمة المناطق الحرة الجديدة في إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية في الجزائر

الفرع الأول: الصادرات غير النفطية في الجزائر قبل إنشاء المناطق الحرة الفترة 2018-2021

في سنة 2020 وحسب تقرير البنك الجزائري فقد بلغت صادرات الجزائر غير النفطية 1,9 مليار دولار ومع نهاية سنة 2021 قفزت الصادرات غير النفطية إلى ماقيمته 4,5 مليار دولار (البنك الجزائري)

إن هذه الأرقام تؤكد نجاعة السياسة المنتهجة من قبل رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون لتحرير الجزائر من التبعية لموارد المحروقات، بينما لم تكن الصادرات هذه تتجاوز 1,3 مليار دولار سنويا خلال ثلاثة عقود الماضية. (alaraby.co.uk،24 ديسمبر 2022، تاريخ الزيارة : 2023/05/11، 01:18)

صدرت الجزائر لتونس سنة 2019 منتجات ما قيمتها 1350,82 مليون دولار، في حين قدرت الصادرات خارج المحروقات باتجاه تونس سنة 2020 بنحو 1032,74 مليون دولار، كما تم تصدير بضائع محلية بقيمة 170 مليون دينار جزائري، في إطار تجارة المقايضة الحدودية خلال 2021.

والجدول التالي يبين ماتم التطرق إليه مسبقا:

الجدول رقم 11.2: تطور صادرات الجزائر غير النفطية خلال الفترة 2018-2021 تمهيدا لإنشاء المناطق الحرة

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2018	2019	2020	2021
موريتانيا	53	56	21	43
تونس	1242,76	1350,82	1032,74	1247,14
مالي	1,4	2,28	1,02	1,24
إجمالي صادرات	1297,16	1409,1	1054,76	1291,38
إجمالي الصادرات غير النفطية	**2218**	**2068**	**1909**	**4995**
النسبةالمئوية	**0.58**	**0.68**	**0.55**	**0.25**

المصدر:من إعداد الطالب بناء على المعلومات السابقة

نلاحظ من الجدول أن نسبة مساهمة المناطق الحدودية بعد فتح المعابر تمهيدا لجعلها مناطق حرة في الصادرات غير النفطية جيدة نوعا ما فقد قاربت 70 في المائة سنة 2019 ولكنها عادت للانخفاض إلى أن وصلت نسبتها 25 في المائة سنة 2021 وهذه النسبة قليلة جدا، هذا الانخفاض راجع بالطبع إلى جائحة كورونا فحينها عادت الجزائر إلى غلق الحدود بسبب الحجر الصحي.

الفرع الثاني: صادرات الجزائر غير النفطية بعد إنشاء المناطق الحرة 2022-2023

إن المناطق الحرة التجارية تتيح للجزائر فرصة لرفع حجم صادراتها خارج المحروقات بوصفها ضمن أولويات رئيس الجمهورية، إذ تجاوزت –حسب أرقام الجمارك الجزائرية– 3,5 مليار دولار خلال السداسي الأول من 2022 ، في حين لم تكن تتجاوز 2 مليار دولار سنويا لأكثر من 30 سنة.

وتراهن الحكومة الجزائرية على المناطق الحرة الجديدة لتعزيز صادراتها خارج المحروقات، التي يتوقع بلوغها 7 مليارات دولار بنهاية عام 2022، في رقم غير مسبوق لتجارتها الخارجية. (aljazeera.net عبد الحكيم حذاقة، 2022/10/23 تاريخ الزيارة: 2023/05/11، 43 :00)

وإن حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وموريتانيا بلغ 180 مليون دولار أمريكي خلال الـ 10 أشهر الأخيرة من سنة 2022، بعد أن كانت لا تتجاوز 24 مليون دولار سنة 2019، حيث أكد أن جهود البلدين تتجه نحو دعم التبادل التجاري وتنويعه وفقا للمقومات المتوفرة.

ارتفعت الصادرات خارج المحروقات من 5 مليارات دولار في عام 2021 إلى7 مليارات دولار في 2022، بنسبة نمو 30 بالمائة.(arabicpost.net، 26-05-2023، تاريخ الزيارة 12-05-2023، 18:21)

فارتفاع الصادرات خارج المحروقات راجع للحركية في السوق الوطنية وكذا المؤسسات الوطنية سواء بالنسبة للصناعة التحويلية أو الصناعة الخامة أو الزراعة، فالجزائر تملك إمكانيات كبيرة جدا ومن المتوقع مدا خيل أكبر إذا ما تم فتح المجال للاستثمار في كل القطاعات الاقتصادية سواء في الصناعة التحويلية أو السياحية أو الفلاحة أو المناجم والطاقة كل هذه يمكن أنتحقق أرقام كبيرة جدا خاصة إذا ما استقطاب الصناعة التحويلية في كل القطاعات الصناعية. هذه النتائج الايجابية راجعة للأهداف المسطرة من طرف الحكومة الجزائرية والإرادة السياسية الواضحة للرفع من الصادرات خارج المحروقات من 7 مليار دولار سنة 2022 إلى 10 مليار دولار متوقعة سنة 2023 و15 مليار دولار لسنة 2024. إن للجزائر ميزات يمكن أن تستغلها خاصة مع السياق العالمي الذي يعرف إضرابات في سلسلة الإمدادات وفي الكثير من المواد والسلع وبإمكانها الرفع من صادراتها على غرار مواد البناء والحديد والمواد الصيدلانية وإمكانية تصدير الخدمات خاصة الخدمات الرقمية والهندسة، فالتوجه الجديد سيسمح

للجزائر أنها تندمج بأكثر فعالية في سلسلة القيم الجهوية والعالمية وان تركز على التوجه إلى البعد الإفريقي والتأكيد على ضرورة تجسيد المناطق الحرة في المناطق الحدودية، لان هذه المشاريع هي آليات جديدة ستمكن من الرفع من الصادرات لأنه يتم تصنيع مواد ويعد تصديرها إلى الأسواق العالمية. (almostathmir.dz، 17 يناير 2023، تاريخ الزيارة: 07-05-2023، 18:46)

المطلب الثاني: مساهمة المناطق الحرة الجديدة في تنويع تركيبة الصادرات غير النفطية في الجزائر

إن الجزائر تسعى –في ظل الانفتاح على الأسواق العربية والإفريقية، وفي إطار التبادل التجاري الحر–إلى تسويق منتجات مصنعة ونصف مصنعة وعدم الاكتفاء بتصدير المواد الخام التي كانت تمثل 71% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات. وأن الجزائر تركز على منتجات الصناعة التحويلية الغذائية التي تمثل 19% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، وهي الأكثر طلبا في الأسواق الإفريقية والعربية لانعدام الشروط التعجيزية التي تفرضها الدول الأوربية بدعوى حماية المستهلك والبيئة، بينما الهدف هو منع دخول المنتجات الأجنبية على حد تعبيره. ويمكن للجزائر أن تستفيد من موقعها الاستراتيجي لتكون مركز عبور لمختلف السلع العربية نحو إفريقيا والعكس، وكذلك المنتجات الأوربية والآسيوية نحو الوجهتين. (aljazeera.net، 2022/10/23، تاريخ الزيارة: 2023/05/14، 00 : 18)

هذا وشهد الطلب على الاسمنت والحديد والفوسفات والأسمدة الجزائرية ارتفاعا ملحوظا خلال 2022، مساهما في تحقيق فائض في الميزان التجاري حيث بلغ النصف الأول من السنة الجارية 5 مليار دولار، في حين تتوقع جمعية المصدرين الجزائريين أن يسجل الميزان التجاري فائضا ب 15 مليار دولار نهاية العام الحالي.وأن مادة الحديد والصلب تصدرت قائمة المنتجات غير النفطية المصدرة نحو الخارج إضافة إلى الأسمدة ومنتجات زراعية وغذائية، متوقعين ارتفاع حجم الجزائر خارج المحروقات في إشارة إلى الحديد والصلب لاسيما بعد دخول غار جبيلات حيز الاستغلال في مرحلته الأولى. (sahm.media.dz، 29 ابريل 2023، تاريخ الزيارة: 2023/05/14، 14 :18)

إن المواد المصدرة تقدمتها الأسمدة بـ 1,7 مليار دولار (زيادة 28 بالمائة) الاسمنت ب 400 مليون دولار (زيادة 93 بالمائة) الحديد والصلب ب 500 مليون دولار (زيادة 30 بالمائة) ولوحظ بروز شعبة جديدة "مواد التنظيف" التي حصدت 1 مليون دولار متوقعا تحقيق 6,5 إلى 7 مليارات دولار في نهاية 2022. كما تم تحقيق أرقام لافتة في شعبتي التغليف والكرتون (9 ملاين دولار) والمياه المعدنية والغازية(17 مليون دولار) حيث "جرى استحداث عدة شعب جديدة مثل المنتجات المصنعة ونصف مصنعة كمواد التنظيف، المواد البلاستيكية، التي تم تحديدها بموجب خارطة الطريق التي انتهجتها ندوة الإنعاش الاقتصادي"، وبشأن استكمال طريق تندوف الزويرات سيسهم في خفض التكاليف ورفع

الصادرات الجزائرية نحو **موريتانيا** وفتح نقاط بيع دائمة للمنتجات الجزائرية هناك، بالتزامن ألح على دفع الترويج لثروة زيت الزيتون وتسويقه في **مصر** وعدة دول أخرى، ولفت إلى عقد اجتماع هذا الأسبوع مع كل فاعلي الزيتون للوقوف على كل المعيقات. كما وجب حماية علامة دقلة نور دوليا، خصوصا مع تصدير التمور الجزائرية إلى القارات الخمس وقال أن الجزائر تحقق 80 مليون دولار في العام لكن هذا الرقم رغم أهميته إلا انه لا يعكس قدرات الجزائر وإنتاجها 1 مليون طن سنويا على أن الهدف يمكن بلوغ 250 مليون دولار من صادرات التمور كل عام. (news.Radioalgerie.dz، 2023/01/15، 57: 09، تاريخ الزيارة: 2023/05/14، 25: 19)

ستعرف المنتجات الجزائرية للصناعات الغذائية ولوجا اكبر إلى الأراضي **الموريتانية** حيث تتواجد عدة علامات في هذه السوق من خلال صادرات محتشمة بسبب صعوبة إيصالها إلى هناك سواء عبر البحر مرورا بإسبانيا أو عبر الطائرة على غرار منتجات "سيم" و"عمر بن عمر" وغيرهما، إضافة إلى العصائر والمشروبات الغازية، وعليه فان افتتاح المعبر الحدودي سيزيد من حجم المبادلات بالنظر إلى سهولة الإجراءات التي ستؤدي إلى تصدير بري مباشر ومنخفض التكاليف. وستتمكن عدة شركات من تصدير منتجاتها كشركة كوندور إلكترونيك والتي ستصدر الهواتف الذكية أو المنتجات الكهرومنزلية مباشرة عبر المعبر الحدودي إضافة الى مجموعة من الصادرات الالكترونية والكهرومنزلية لشركات جزائرية أخرى سواء عمومية كـ "إيني" أم خاصة كـ "إيريس" و "براند" وغيرها وسيتم تصدير مختلف المنتجات الفلاحية وفواكه وخاصة التي تم إنتاجها في حقول الجنوب الكبير. تتمثل البضائع الجزائرية في كل من: التمور الجافة ومشتقاتها باستثناء الأنواع الأخرى من تمور دقلة نور، الملح الخام المنزلي، الأشياء المنزلية المصنوعة من البلاستيك والألمنيوم والزهر والحديد والفولاذ، البطانيات، منتوجات الصناعة الحرفية التقليدية والفنية، الألبسة الجاهزة، الصابون، مسحوق الصابون، زيت الزيتون، العسل، الصناعات، الأواني البلاستيكية، مواد التنظيف ومواد التجميل والنظافة الجسدية. (بن حدة، 2022، ص 262)

وقد أنه تم تصدير بضائع محلية نحو السوق الإفريقية بقيمة تفوق 170 مليون دينار جزائري أي أكثر من مليون و270 ألف دولار في إطار تجارة المقايضة الحدودية خلال سنة 2022، كما تم تصدير 20 طن من التمور من محافظة إيليزي لأقصى شرق الجزائر نحو **مالي** في إطار تجارة المقايضة الحدودية.(sahmmedia.dz، 03 مايو 2023، تاريخ الزيارة: 2023/05/15، 15: 23)

ومن الجانب الاقتصادي يجب توسيع دائرة المنتجات محل المقايضة لأنها محددة وفق القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 الذي يحدد المنتجات التي تتم فيها المقايضة واختيار التوقيت المناسب لأن أغلب المنتجات فلاحية موسمية كالتمور مثلا، كما يجب تفعيل دور المجلس الاقتصادي

والاجتماعي فيما يخص تجارة المقايضة وإقامة لقاءات وندوات ودراسات موضوعاتية، في هذا الصدد لتنوير صانع القرارات وتذليل الصعوبات والرفع من قيمة المنتجات واستخدام كافة الوسائل للدفع بهذه التجارة. (akhbarelwatan.dz، 12 أكتوبر 2022، تاريخ الزيارة: 2023/05/19، 14:46)

عكفت الحكومة وأرباب العمل في الجزائر على إعداد خطة لتحقيق رقم صادرات خارج المحروقات يعادل 10 مليارات دولار خلال سنة 2023، تتضمن 10 أصناف من المنتجات من خلال تنظيم معارض داخلية للتنسيق بين المصدرين والمشاركة في الصالونات الخارجية للتعريف بالمنتج الجزائري وتأسيس وعقد أكبر عدد من مجالس الأعمال ضمن برنامج خاص للدبلوماسية الاقتصادية بحثا عن زبائن جدد للمنتجات الجزائرية، وتنظيم أيام دراسية وندوات تكوينية لتذليل الصعوبات للمهتمين بالتصدير. كما يحتوي البرنامج على مشاريع استثمارية جديدة بشراكة أجنبية من شانها تحقيق رقم معتبر في التصدير، إضافة إلى برنامج خاص بتصدير السيارات المنتظر تركيبها في الجزائر في مرحلة لاحقة.

إن خطة رفع الصادرات غير النفطية لسنة 2023 تقوم على تشجيع الاستثمار لتصدير الأسمدة والفوسفات كاملة الصنع بدل تصديرها في شكلها الخام، فقائمة المواد المصدرة للخارج تتضمن 10 أصناف من المنتجات سنة 2023 وهي الحديد والاسمنت والكلينكر والمنتجات الغذائية والخضر والفواكه والزجاج والتجهيزات الكهرومنزلية وتمور "دقلة نور" والفوسفات والأسمدة. (echoroukonline.com، 22-04-2023، تاريخ الزيارة: 07-05-2023، 01:16)

تعد قائمة المواد التي صدرتها الجزائر مطلع سنة 2023 نحو إفريقيا عديدة أبرزها: اليوريا، الامونياك ومختلف الأسمدة، إضافة إلى الالكترونيات، الأدوات المدرسية، العجائن الغذائية، الاسمنت والحديد وعديد المنتجات المصنعة. كما تصدر عدة أجهزة كهرومنزلية مثل الثلاجات والتلفزيونات إلى ليبيا والكاميرون والبنين وكوت ديفوار وغيرها، وتعمل الجزائر على تطوير اكبر لشعبة الأجهزة الالكترونية لأخذ حصص كبيرة في أسوق إفريقيا.(echoroukonline.com، 14-04-2023، تاريخ الزيارة: 08-05-2023، 14:12)

الجدول رقم 12.2: تطور صادرات الجزائر من السلع والمنتجات غير النفطية إلى دول إفريقيا بعد إنشاء المناطق الحرة سنة 2022

القيمة: مليون دينار

السلع	القيمة	نسبة الزيادة
الأسمدة	1700	%28
الحديد والصلب	547.8	%30
الاسمنت	424	%93
مواد التنظيف	1	جديدة
التعبئة والتغليف	21	%36
مياه معدنية وغازية	17	-
التمور	1.270	%16
مواد غذائية ومعجنات	450	%55
مواد البناء	1300	%56
السكر	125.54	%65
الزيوت	150.2	%70

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعلومات السابقة

من خلال الجدول يتضح لنا أن الأسمدة التي بلغت قيمتها 1,7 مليار دولار تتصدر قائمة المنتجات التي صدرتها الجزائر سنة 2022 عبر المناطق الحرة إلى قارة إفريقيا ودول الساحل بزيادة قدرها 28% عن سنة 2021، تليها مواد البناء التي ارتفعت قيمتها إلى 1,3 مليار دولار أي بزيادة قيمتها 56% ، ثم تأتي باقي المنتجات الأخرى التي شهدت هي كذلك زيادات في قيمة صادراتها عن السنوات السابقة وهذا رجع لدور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية نحو إفريقيا. كما نلاحظ أيضا بروز شعب جديدة صدرت على غرار مواد التنظيف بقيمة 1 مليون دولار ومواد التعبئة والتغليف من الكرتون والبلاستيك بقيمة 9 مليون دولار وهذا مؤشر ايجابي أيضا في دور المناطق الحرة في تطوير الصادرات.

بالإضافة إلى ذلك تصدر الجزائر منتجات أخرى مثل: المنتجات البتروكيماوية، والخضر والفواكه، والصناعات الغذائية والزجاج، والعسل وزيت الزيتون إلى عدة دول افريقية .وتحتل الجزائر المرتبة 14 عاميا في إنتاج مادة الاسمنت التي تصدرها إلى 22 دولة افريقية على غرار كوت ديفوار والنيجر وغانا والسنغال وغينيا والتوغو .كما تأتي قضبان الحديد والصلب في مقدمة صادرات الجزائر نحو إفريقيا،

لذلك تراهن الحكومة الجزائرية على زيادة كميات هاته المنتجات من خلال مشاريع التوسعة والبحث عن أسواق جديدة حيث قامت بإحياء مشروع غار جبيلات في تندوف قرب الحدود مع موريتانيا الذي رأى النور في 2022 وقامت باستغلال منجم الفوسفات في منطقة "جبل العنق" بمحافظة تبسة قرب الحدود مع تونس الذي يقوم بالتحويل الكيميائي للفوسفات بوادي الكبريت وصناعة الأسمدة بحجر السود بكل من سوق أهراس وسكيكدة، وفي بجاية تم إطلاق مشروع الزنك والرصاص بإنتاج سنوي يقدرب 170 ألف طن. (ennaharonline.com، 27-12-2022، 05:35، تاريخ الزيارة: 08-05-2023، 15:35)

ومن خلال الجدول يتضح لنا أيضا أن مجموع صادرات المناطق الحرة ارتفعت بشكل واضح مقارنة بصادرات الجزائر غير النفطية عبر الحدود البرية قبل إنشاء المناطق الحرة من 1291,38 مليون دولار سنة 2021 إلى 4737,81 مليون دولار سنة 2022 أي بزيادة قدرها27,25%.

كما يتبين لنا أيضا ارتفاع نسبة مساهمة المناطق الحرة في تطوير الصادرات غير النفطية من 25% سنة 2021 إلى 67% سنة 2022.

المطلب الثالث: الأسواق الجديدة للصادرات غير النفطية في الجزائر

كان من الضروري فتح المجال بين الجزائر وإفريقيا حتى تكون هناك مناطق للتبادل التجاري مع الاتحاد الإفريقي، بالعمل على خفض التعريفة الجمركية خاصة على مستوى الضفة الأخرى لأن الجزائر أبدت استعدادها، لكن يجب أن تتفاوض الجزائر في الجهة الأخرى لإيجاد مناطق للتبادل، فالجزائر تملك الكثير من السلع القادرة على تصديرها إلى الدول الإفريقية بشكل ممنهج وواضح، وهو ما سيحدث قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني، لأنها النقاط الأساسية الواجب أن تكون في المرحلة الحالية مع التركيز في الوقت نفسه على التسويق الإعلامي للمناطق الحرة بسبب الضعف الذي تعرفه في هذا المجال. (ech-chaab.com، 24 مارس 2022، تاريخ الزيارة: 2023/05/20، 01:05).

فترقية وزيادة معدلات الصادرات الجزائرية غير النفطية يمر لا محالة عبر البحث عن تواجد ونفاذ المنتج الوطني إلى أسواق جديدة، ومنها السوق المغاربية والإفريقية التي تعتبر الأسواق الواعدة التي يمكن دخولها بشكل أيسر من أية أسواق أخرى، فهي تتميز المساحة الواسعة، وبالحجم الضخم من العملاء المرتقبين ما لا يقل عن 800 مليون مستهلك متوقع، كما يوجد بها ميزة التخفيضات الجمركية الذي تبنته الكثير من التكتلات بين الدول الإفريقية، وهناك تملك الجزائر فرص كبيرة بإمكانية تجسيد تحالفات متعددة مع الكثير منها، واكتشاف الفرص التصديرية الموجودة بها، وإعداد دراسات السوق عن حجم الطلب وخصائص المنتجات المطلوبة فيها. وتعمل الحكومة مؤخرا على تغيير وجهة بوصلتها

الاقتصادية من الشمال إلى الجنوب بعدما تجاهلت إمكانياته الكبيرة لسنوات عديدة، في خضم انشغالها بإقامة علاقات اقتصادية جديدة مع دول الشمال كالدول الأوروبية، الأمريكية والآسيوية، بحث عن المشاريع الاستثمارية الرابحة واستقطابا للعملة الصعبة. ويظهر ذلك جليا من خلال المجهودات التي تبذلها الحكومة لربط الاقتصاد الوطني باقتصاديات القارة السمراء، هادفة بذلك إلى فتح المجال للمصنع الجزائري لتسويق وترويج منتجاته ببلدان إفريقيا حيث يأتي توجه الجزائر لفتح أسواق استثمارية بدول إفريقيا الوسطى والساحل، تجسيدا للمخطط الجديد الذي توجهت إليه الحكومة في الفترة الأخيرة من خلال سعيها الخروج "مبدئيا" من الاعتماد على إيرادات المحروقات كمصدر أول لإيرادات الدولة المالية. (سائحي، خمقاني، 2020، ص 132).

تعتبر **تونس** ثاني شريك اقتصادي للجزائر في إفريقيا، كما تربط الجزائر و**تونس** علاقات أخوية على المستوى السياسي، منذ فترة طويلة، مع الحرص على تعزيزها اقتصاديا وفق المصالح المشتركة، وكان دعم الجزائر المطلق لتونس خلال الفترة الصعبة التي مرت بها مؤخرا وحرصها على الوقوف دوما إلى جانب التونسيين وتضامنها معها في مواجهة الأزمة المالية والمساعدة على مجابهة انتشار وباء كورونا، إضافة إلى التعاون المشترك المرتبط بشكل خاص بأمن الحدود، علامات أخرى للعلاقات المتميزة التي تأخذ بعدا إستراتيجيا وحيويا. هذا بينما قدرت الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باتجاه **تونس**، وفق نفس النظام التفضيلي في 2020 خلال نفس الفترة 80,03 مليون دولار. (news. Redioalgerie.dz، 2022/02/3، 15:52، تاريخ الزيارة: 2023/05/21، 02:20)

وتخضع العلاقات التجارية بين الجزائر و**تونس** لاتفاقية التجارة والجمارك الموقعة عام 1981، ومذكرة التفاهم الإضافية لاتفاقية التجارة والجمارك الموقعة في الجزائر عام 1991، مع نظام تفضيلي ينص على الإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل للمنتجات التي يكون منشؤها أحد البلدين. وبالنظر إلى التحديات التي تعرفها منطقة شمال إفريقيا، وفي ظل بقاء مشروع الاتحاد المغاربي مجمدا، فإن البلدين مجبران على تعزيز تعاونهما الاقتصادي أكثر فأكثر وفق منطق برغماتي متبادل بعيدا عن الشعارات التي لن تقدم ولن تؤخر في تحسين وضعية اقتصاد البلدين المتهالك. (ultra algeria. Ultra sawt. Com، 11 ديسمبر 2021، تاريخ الزيارة: 2023/05/21، 03:15)

وتهدف الجزائر من خلال إقامتها لمناطق التجارة الحرة على حدود الولايات الجنوبية للوطن إلى استهداف أسواق الدول المجاورة ومن خلالها التوغل إلى دول الساحل الإفريقي ووسط وغرب إفريقيا، فمن خلال المنطقة الحرة الطالب العربي في الحدود مع **تونس** يمكن للمنتجات الجزائرية الدخول إلى السوق **الليبية** ثم إلى **مصر** شرقا **والسودان** جنوبا، ومن السودان إلى **إثيوبيا** و**كينيا** ثم **الصومال**. أما المنطقة الحرة مع **موريتانيا** فالمنتجات الجزائرية ستجد لها أسواق كل من **السنغال** و**غينيا**، أما المنطقة الحرة

تيمياوين مع **مالي** فستتوغل السلع الجزائرية من خلالها إلى أسواق كل من مالي و**النيجر** و**تشاد** و**بوركينافاسو** ثم **نيجيريا** و**الكاميرون** إلى وسط إفريقيا ثم باقي الدول الإفريقية الأخرى.

وكشف تقرير صحفي حديث أنه بالرغم من القطيعة السياسية وتنامي الخلافات والأزمات الدبلوماسية بين **المغرب** والجزائر، إلا أن العلاقات التجارية، التي عرفت تراجعا رهيبا لحجم المبادلات، لا تزال متواصلة ولو على احتشام في قطاعات معينة، في الوقت الذي تعرف انتعاشا في قطاعات أخرى كالتمور والزجاج. ووفق ما نشرته جريدة الصحيفة المغربية، استنادا لإحصائيات رسمية من مكتب الصرف (الحكومي)، فقد سجلت المبادلات التجارية بين **المغرب** والجزائر، انخفاضا حادا خلال الخمس السنوات الأخيرة، أما بالنسبة لصادرات الجزائر صوب المغرب، فلم تتجاوز قيمتها الإجمالية السنة المنصرمة، 167 مليون دولار وفق المعطيات الرسمية لمكتب الصرف، منتقلة من 490 مليون دولار في 2019، ثم بلغت 397 مليون دولار في 2020 وصولا إلى 581 مليون دولار في 2021. كما كشف التقرير الصحفي أن الجزائر رفعت من معدل صادراتها للمغرب عندما تعلق الأمر بالتمور والأواني الزجاجي بقيمة تجاوزت النصف في السنة الأخيرة. رصد التقرير انتقال واردات التمور التي تحتل المرتبة الثالثة في قائمة الواردات المغربية من الجزائر، من 27 مليون دولار في 2020، وحوالي 25 مليون دولار فقط في 2021، ثم قفزت إلى نحو 35 مليون دولار أخيرا من واردات التمور الجزائرية نحو **المغرب** من 2022. وعلى غرار التمور، ارتفعت واردات **المغرب** من الزجاج والأواني الزجاجية (منتجات نصف منتهية) منتقلة من 8 مليون دولار في 2020، فحوالي 5 مليون دولار في 2021، وأخيرا 22 مليون دولار وفق الإحصائيات الأخيرة الخاصة بسنة 2022. (elrogra. Com، 16 أبريل 2023، 13:11، تاريخ الزيارة: 2023/05/21، 01:58)

كما حولت الجزائر بوصلتها في اتجاه **ليبيا** كسوق ناشئة وواعدة، يمكنها أن تحتضن المنتجات الجزائرية سواء السلع أو الخدمات حيث قررت الجزائر فتح المعبر الحدودي "الدبداب" الذي يربط محافظتي إليزي وغدامس الليبية، بدءا من يونيو/ حزيران، مع توفير كل الإمكانات البشرية والتقنية لتسهيل تدفق السلع الجزائرية إلى التراب الليبي بدءا من أجهزة "الأشعة" لتسريع مرور الشاحنات، بالإضافة لتخفيف الإجراءات الجمركية، مع وضع عتبة 3 ساعات كأقصى مدة لعملية المراقبة التنفيذية والإدارية للسلع المصدرة من الجزائر نحو **ليبيا**. يترجم اهتمام الليبيين بالمنتج الجزائري الذي كان في العقود الماضية، من أكثر المنتجات طلبا لدى الأشقاء خاصة المنتجات الزراعية والغذائية. إن المنتدى سمح للجزائر بالظفر بعدة عقود في مشروعات إعادة تعمير ليبيا عبر منح صفات لشركات عمومية وخاصة في مجال الطاقة الكهربائية والطرقات والموانئ، والبنى التحتية، بالإضافة لعقود ثنائية في القطاع الخاص في مجال تموين السوق الليبية بالمواد الغذائية والزراعية وفي مجال الأجهزة الإلكترونية

المنزلية والهاتفية وغيرها. فمراهنة الجزائر على السوق الليبية تأتي في وقت تعيش طرابلس حراكا سياسيا ومؤسساتيا واعدا، فاليوم ليبيا دولة خصبة تحتاج لكل ما هو متوفر في الجزائر من إمكانيات بشرية وإنتاجية وصناعية، وعلى الحكومتين فتح المعابر البرية والشحن الجوي، لتسهيل تنقل السلع والمسافرين، وحفزت المصالحة الليبية الجزائر على وضع خارطة الطريق للمساهمة في إعادة إعمار **ليبيا** وضمان حصة الجزائر من الصفقات المرتقبة عبر تجهيز الأذرع المالية التي ستتولى تمويل المشاريع، والهدف هو رفع المبادلات التجارية إلى ما فوق 100 مليون دولار قريبا، وذلك بمضاعفة حجم تدفق السلع وهذا يحتاج إلى تنفيذ فقط لأن المنتج موجود. (alaraby. Co. Uk، 01 يونيو 2022، تاريخ الزيارة: 2023/05/21، 04:30)

وتبدي الجزائر منذ اعتلاء الرئيس تبون سدة الحكم عام 2019، توجها لافتا نحو الأسواق الإفريقية ودول الساحل، وتطرح عدة مبادرات في هذا الاتجاه، أبرزها إنشاء الطريق الصحراوي الذي يربط بين الجزائر ولاغوس في نيجيريا، والطريق البري بين البري بين تندوف والزويرات في موريتانيا، إضافة إلى مشروع مستقبلي لسكة الحديد إلى **مالي** و**النيجر**، وإطلاق خط نقل بحري للبضائع إلى **السنغال** وإنشاء معارض ثابتة للإنتاج الجزائري في ثلاث دول هي النيجر والسنغال و**موريتانيا**. (alaraby.com، 24 ديسمبر 2022، تاريخ الزيارة: 2023/05/20، 02:28)

حيث سطرت الجزائر عددا من التسهيلات لفائدة المتعاملين الاقتصاديين لتصدير منتجاتهم نحو الأسواق الإفريقية والرفع من قيمة الصادرات وتنويعها خارج المحروقات، حيث باشرت بتوقيع المجمع العمومي للنقل البري للبضائع واللوجستيك "لوجيترانس" في وقت سابق على اتفاقية في إطار من أجل مرافقة تصدير المنتجات الجزائرية نحو البلدان الإفريقية. وبالعودة إلى كيفية اقتحام الجزائر للسوق الإفريقية عبر الولايات الجنوبية، كان قد دعا وزير التجارة وترقية الصادرات كمال رزيق التجار والمصدرين بالولايات الجنوبية لاقتحام السوق الإفريقية عبر منطقة التبادل الحر لمنتجات محلية أو عن طريق المقايضة في إطار سياسة "رابح- رابح". (sahm-media.dz، 3مايو 2023، تاريخ الزيارة: 2023/05/20، 02:30)

فوقعت الجزائر في 21 مارس 2018 على الاتفاق المؤسس للمنطقة التجارية الحرة القارية الإفريقية، وعلى بروتوكول استحداث المجموعة الاقتصادية الإفريقية المتعلقة بالتنقل الحر للأشخاص الذي سيضمن سيولة أكبر لنقل الاستثمارات عبر الفضاء الإفريقي لرفع مستوى المبادلات في مجال الخبرة والثقافة والعلوم، وتكون الجزائر بذلك قد انضمت إلى 44 دولة إفريقية ممن وقعوا على هذه المعاهدة التاريخية، ويأتي هذا التوقيع انطلاقا من التزام الجزائر بتحقيق التكامل الإفريقي، ولإدراك صانع القرار في الجزائر أن ذلك سيعود إيجابا على اقتصادها الذي يشهد مرحلة من التدعيم والتنويع، وإيجاد بدائل

اقتصادية خارج المحروقات، ووضعت الجزائر الخطوات الأولى نحو اقتحام السوق الإفريقية تجاريا عبر بوابة "السوق الحر" في محاولة لتنويع صادراتها والبحث عن ملاذ قد يكون أمنا من "ألغام الربح المتبادل" معولة في ذلك على الأسواق الإفريقية. (بوعافية، عوامري، 2022، ص 70)

ويعد الشطر الجنوبي لطريق الوحدة الإفريقية امتدادا للطريق الوطني المسمى "رقم واحد" في الجزائر والذي ينطلق من الجزائر العاصمة مرورا بولايات الهضاب المرتفعة، وصولا إلى الصحراء مثل ولاية تمنراست التي تعد مكان التقاء تاريخي لقوافل البدو، باعتبارها مركزا تجاريا بدول الجنوب المجاورة وتبعد عن عاصمة البلاد 1900 كيلو متر يبلغ طول الطريق حوالي 5000 كيلو متر ويمر على الجزائر ومالي والنيجر وصولا إلى نيجيريا، وهو جزء من مشروع شبكة طرق تربط ستة بلدان إفريقية (الجزائر، تونس، مالي، النيجر، التشاد، نيجيريا) ويهدف المشروع إلى تحقيق التكامل الإقليمي وتعزيز التجارة بين شمال وجنوب الصحراء. (arabic.euro news. Com، 2022/11/21، تاريخ الزيارة: 2023/05/20، 19:18)

فعلى طول طريق الوحدة الإفريقي هناك آلاف الكيلومترات من الكابلات التي تمر عبره كجزء من مشروع آخر متعدد الجنسيات يسمى "العمود الفقري للألياف البصرية عبر الصحراء"، وتنخرط ستة دول إفريقية في هذا المشروع الذي يهدف إلى تقديم بديل أرخص لحلول الأقمار الصناعية، كما يوجد مشروع تعاون آخر قد يرى النور قريبا على نفس المحور، وهو خط أنابيب غاز عبر الصحراء يربط بين نيجيريا والجزائر عبر النيجر.(al-aim.com، 2021/05/7، 09:12، تاريخ الزيارة: 2023/05/20، 19:41)

إن ربط طريق الوحدة الإفريقية وخط الألياف البصرية بشبكات الطرق الوطنية والبنية التحتية للدول الأخرى يسهل حركة البضائع والأشخاص مع دول المنطقة ويفتح آفاق واعدة للمؤسسات الفرنسية المتواجدة في الجزائر من أجل ولوج منتجاتها السوق الإفريقية، وحسبه فإن هذه الجهود ستدعم في المستقبل القريب باستحداث مناطق حرة على مستوى المناطق الحدودية، وهو ما من شأنه توفير المنشآت الكفيلة بتنشيط التجارة البينية في المنطقة، كما أن الموقع الجغرافي المتميز للجزائر، الذي يجعل منها همزة وصل بين أوروبا وإفريقيا والعالم العربي، وارتباطها بعدد من اتفاقيات التبادل الحر مع هذه المناطق يتيح آفاقا واعدة للاستثمار بالجزائر والتوجه بالتصدير نحو إفريقيا. (akhbarelwatane.dz، 12 أكتوبر 2022، تاريخ الزيارة: 2023/05/20، 02:20)

فالكثير من الدول تتنافس من أجل الاستحواذ على حصص في الأسواق الإفريقية سواء في التجارة أم الاستثمار، ومن بين هذه الدول نجد الصين وتركيا ودول الاتحاد الأوروبي. ويؤكد المتحدث أن الشركات الجزائرية ينتظرها عمل كبير من أجل إيجاد حلول لها في هذه الأسواق واكتساب حصة سوقية في ظل

هذه المنافسة المحتدمة، ويشير إلى ضرورة إيجاد جملة من المتطلبات الأساسية بمرافقة الدولة، أولها دور الدبلوماسية الاقتصادية لتمهيد الطريق ومساعدة المتعاملين الاقتصاديين للتعرف على الأسواق الإفريقية ومعرفة احتياجات هذه الأسواق، فمن الضروري إيجاد قاعدة لوجيستيكية موجهة للتصدير وإيجاد متدخلين محترفين في مجال التصدير من حيث جودة المنتجات ومطابقتها لمعايير متعارف عليها، ضرورة فتح خطوط نقل جوي مع أهم العواصم والأسواق الإفريقية لتسهيل عمليات التبادلات التجارية وتحويل الأموال، لأن الأسواق الإفريقية أسواقا واعدة.

كما أن تصدير الجزائر لإفريقيا يتطلب مؤسسات محلية تكون قادرة على منافسة نظيرتها العالمية، وأن الولوج إلى إفريقيا لا يمكن أن يتحقق إلا بوحدة اقتصادية مغاربية تكون قادرة على المنافسة سواء في السوق الأوروبية أم الإفريقية. (nonpost. com،15-10-2022، تاريخ الزيارة: 2023/05/22، 19:54)

خلاصة الفصل:

لقد أصبحت قضية ترقية صادرات الجزائر غير النفطية ضرورة ملحة تفرضها التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري وما ينجم من أزمات اقتصادية نتيجة الاعتماد على مورد إيرادي واحد، لذا كان على الحكومة الجزائرية أن تتجه إلى المناطق الحرة كاستراتيجية هامة من اجل تطوير صادراتها غير النفطية، فيمكن للمناطق الحرة أن تكون الأداة الفعالة لتدارك التنمية الاقتصادية في الجزائر والمساهمة في زيادة الصادرات غير النفطية وتنويعها، والاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي توزع مراحل إنتاجها حول هذه المناطق الحرة لاكتساب الميزة النسبية من خلالها، كل هذه المزايا يؤهلها لاكتساب الميزة التنافسية العالمية وهذا ما يجعلها أقطاب استثمارية بامتياز، فالجزائر تملك الإمكانيات الاقتصادية والطبيعية والبشرية تمكنها من الاستثمار في هذه المناطق لتنويع هيكل صادراتها وبذلك منافسة الدول الاقتصادية الكبرى بالدخول إلى أسواق القارة الإفريقية والخروج بنتيجة ايجابية من هذه المناطق الحرة التي تساهم في تنمية الصادرات غير النفطية وإنعاش الاقتصاد الوطني وجلب العملة الصعبة من جهة والقضاء على البطالة من جهة أخرى، وكذا تنويع الصادرات وتشجيع المنتج الوطني.

تعتبر المناطق الحرة شريانا حيويا لاقتصاديات الدول كونها تعمل على مضاعفة مكانتها التنافسية الإنتاجية بين الدول وتوفير فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة ونقص العمالة في البلاد، كما تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية كوسيلة لتحفيز ونقل التكنولوجيا ونقل الخبرة الأجنبية للشركات المحلية، وقد استطاعت الجزائر وفي ظرف وجيز جدا باعتمادها على مناطقها الحرة التي انشاتها أن ترفع من صادراتها غير النفطية من السلع إلى 7 مليار دولار سنة 2022 وهي اعلي قيمة لها منذ الاستقلال في حدث تاريخي غير مسبوق، ومن المتوقع الوصول إلى 13 مليار دولار سنة 2023 والوصول إلى 15 مليار دولار سنة 2024، كما أن المناطق الحرة الجديدة ساهمت بشكل كبير جدا في تطوير صادرات الجزائر غير النفطية حيث وجدنا أن نسبة مساهمتها قاربت 70% من صادرات السلع سنة 2022 بعدما كانت لا تتجاوز 25% في السنوات السابقة، وبالتالي مساهمتها في الميزان التجاري الذي سجل فائضا بقيمة 17,7 مليار دولار بارتفاع قدره 16,6 مليار دولار مقارنة بسنة 2021، وتعتبر هذه المناطق الحرة كمحفز ومنشط للتجارة الخارجية الجزائرية من اجل تنويع صادراتها وزيادتها والبحث عن أسواق جديدة لمنتجاتها الوطنية والولوج إلى إفريقيا عبرها، واكتساب حصة كبيرة في السوق الإفريقية التي تعتبر ذات كثافة سكانية عالية وأذواق مختلفة واستهلاك واسع.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

1- الفرضية الأولى "**تساهم المناطق الحرة الجديدة في زيادة حجم الصادرات غير النفطية للجزائر**"

من خلال الدراسة تبين صحة الفرضية وذلك بدليل أن الصادرات غير النفطية ارتفعت نسبتها في المناطق الحرة إلى 67% سنة 2022 بعد أن كانت لا تتجاوز 25% في السنوات قبل إنشاء المناطق الحرة.

2- الفرضية الثانية "**تساهم المناطق الحرة الجديدة في تنويع هيكل الصادرات غير النفطية للجزائر**"

تبين أيضا من خلال دراستنا صحة الفرضية وذلك بدليل ظهور منتجات وشعب تصديرية جديدة لم تكن موجودة في هيكل صادرات الجزائر غير النفطية قبل إنشاء المناطق الحرة وتتمثل هذه المنتجات في مواد التنظيف ومواد التعبئة البلاستيكية ومواد التغليف من الكرتون والبلاستيك.

3- الفرضية الثالثة "**تساهم المناطق الحرة في تنويع أسواق الصادرات غير النفطية للجزائر**"

هذه الفرضية صحيحة أيضا بدليل أن صادرات الجزائر غير النفطية نفذت عبر المناطق الحرة من موريتانيا إلى دول الساحل الإفريقي كالسنغال، غينيا، وبوكينافاسو، كوت ديفوار، ومن مالي إلى دول وسط وغرب إفريقيا كنيجيريا والكاميرون فكلها أسواق جديدة بالنسبة لصادرات الجزائر غير النفطية.

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال دراستنا للمناطق الحرة الجديدة في الجزائر توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن الجزائر تأخرت كثيرا في إنشاء المناطق الحرة بل ضيعت عليها طريقة فعالة لتحقيق العديد من المنافع الاقتصادية ومورد مالي مهم جدا لأي، دولة بالإضافة إلى انه الحل لعديد من المشكلات الاقتصادية كالبطالة وتنويع الصادرات، فيمكننا القول إلى انه لا يوجد مبرر حقيقي لإلغاء المناطق الحرة في الجزائر كبلارة سابقا.
- للمناطق الحرة أهمية كبرى تكمن في جذب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي جذب العملة الصعبة والاستفادة من نقل التكنولوجيات الحديثة والخبرات، وأيضا لها دور كبير جدا في تنشيط التجارة الخارجية وتطوير الصادرات وبالتالي القضاء على البطالة.
- ارتفاع الصادرات غير النفطية للجزائر بعد إنشاء المناطق الحرة حيث فاقت 7 مليار دولار عام 2022.
- الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها الجزائر مع الدول الإفريقية ساعدتها كثيرا في التمهيد إلى إنشاء المناطق الحرة على غرار الاتفاق التفاضلي التجاري مع تونس، والاتفاقيات التجارية مع كل من موريتانيا والنيجر ونيجيريا.
- انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سنة 2021 كان لها دور كبير جدا في إنشاء المناطق الحرة وولوج الصادرات الجزائرية إلى الأسواق الإفريقية.
- المشاريع الكبرى التي أنجزتها الجزائر سهلت من مهمة المناطق الحرة في تصدير المنتجات الوطنية إلى إفريقيا كمشروع الطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر بتونس ومالي والنيجر ونيجيريا وباقي الدول المجاورة وكذلك مشروع الطريق البري تندوف–الزويرات الرابط بين الجزائر وموريتانيا.
- صادرات الجزائر غير النفطية نحو مالي والنيجر تعتمد على تجارة المقايضة بنسبة كبيرة جدا.

ثالثا: توصيات الدراسة

- توفير المناخ الاستثماري المناسب لتحفيز المؤسسات سواء الأجنبية أو المحلية على الاستثمار داخل المناطق الحرة وتقديم تسهيلات إضافية لهم.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير وكذلك الشباب حاملي المشاريع على في خلق مؤسسات مختصة في التصدير.
- إنشاء مؤسسات صناعية داخل المناطق الحرة ومؤسسات المناولة والتعبئة والتغليف للتقليل من تكاليف النقل وتقريب المسافة.

- إنشاء فروع للبنوك الجزائرية في إفريقيا لتسهيل المعاملات المالية للمصدرين الجزائريين.
- توسيع قائمة المنتجات محل المقايضة أو تحريرها تماما.
- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية في الاستثمار في المناطق الحرة على غرار المنطقة الحرة جبل علي في دبي ومنطقة شانغهاى الصينية أو إقامة شراكات معهم.
- ضرورة تشجيع القطاع الفلاحي وتحسين المنتج الفلاحي لان المناطق الحرة الحدودية موجودة في ولايات تزخر بطبيعة فلاحية زاخرة.
- الرفع من جودة السلع المصدرة وتشجيع الابتكار لضمان تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية.
- **رابعا: آفاق الدراسة**
- مدى مساهمة المناطق الحرة في الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي للجزائر والقارة الإفريقية.
- المناطق الحرة في الجزائر ومساهمتها في سلاسل القيمة العالمية.
- قانون الاستثمار الجزائري كمحفز لجذب الاستثمارات الأجنبية للمناطق الحرة في الجزائر.
- أثر سلاسل التوريد على تطوير صادرات المناطق الحرة في الجزائر.
- الذكاء الاصطناعي كآلية لتطوير الإنتاج ورفع الصادرات في المناطق الحرة.
- التسويق الرقمي كاستراتيجية لزيادة حجم الصادرات في المناطق الحرة.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. خصاونة محمد قاسم، **الاستثمار في المناطق الحرة**، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2010.
2. السبتي وسيلة، علوي ناريمان، **التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2019.
3. الحرازي محمد علي عوض، **الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، دراسة مقارنة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007.
4. محمودي مراد، **التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2002.
5. جلال راتب، **دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات**، معهد التخطيط القومي، مدينة نصر، القاهرة، 1996.
6. عباس علي فاضل، سومد عباس جواد، **الاستثمار في المناطق الحرة في العراق (الفرص والتحديات)**، العراق، 2001.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. موسي سهام، **استراتيجيات تطوير الصادرات كمدخل للريادة الاقتصادية، دراسة تحليلية للنموذج الصيني**، مذكرة دكتوراه، علوم تجارية تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2018.
2. حسان نادية، **أسباب فشل الأمر 02/03 المتعلق بالمناطق الحرة كآلية لتنفيذ الاستراتيجية الجزائرية في مجال الاستثمار مقاربة قانونية على دور التشريعات المقاربة**، أطروحة دكتوراه، جامعة بن عكنون، 2007.
3. جايز كريم، **دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية (دراسة مقارنة بين الإمارات، مصر والجزائر)**، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية تخصص مالية بنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، 2012.
4. لبعل فطيمة، **المناطق الحرة ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية، 2010/2000**، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2012.

5. الدبسي محمد عوض عبده، **المناطق الحرة الصناعية أداة لتنمية الصادرات مع التطبيق على تجربة جمهورية مصر العربية**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة المنصورة، القاهرة.
6. بلحرش سراح، **تشجيع الصادرات خارج المحروقات –دراسة حالة–** ، مذكرة ماجستير، علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة أم البواقي، 2013.
7. بطاهر لطيفة، **الانعكاسات الاقتصادية لإقامة المناطق الحرة على الدول النامية**، مذكرة ماستر، علوم اقتصادية تخصص مالية نقود وتأمينات، جامعة مستغانم، 2015.
8. بلعمري خالدة، بوسري كنزة، **دور المناطق الحرة في دعم النمو الاقتصادي –دراسة تحليلية للمناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة**– مذكرة ماستر، علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة جيجل، 2019.
9. فوغال زكريا، **دور المناطق الحرة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الأردن)**، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، 2015.
10. بوراس أيمن سليم، طرشي عصام، **دور المناطق الحرة في دعم النمو الاقتصادي – دراسة تحليلية للمناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة**، مذكرة ماستر، علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة المسيلة، 2022.
11. دكمة صباح، سعدون مروة، تومي أميرة، **سبل وآليات ترقية الصادرات خارج المحروقات**، مذكرة ماستر، علوم تجارية، جامعة الوادي، 2022.
12. بلاوي عبلة، قاسمي رميسة، **واقع منظومة الصادرات في الجزائر خارج المحروقات (2010–2020)**، مذكرة ماستر، علوم اقتصادية تخصص اقتصاد بنكي ونقدي، جامعة أدرار، 2022.
13. العابد حسام الدين، معيمر نور الدين، **آليات تشجيع وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات**، مذكرة ماستر، علوم تجارية تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة الوادي، 2022.
14. حميداتو عبد الحميد، **واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة صادرات مؤسسة بسكرية للإسمنت)**، مذكرة ماستر، علوم تجارية، جامعة بسكرة، 2021.
15. صغيري إيمان، **دور التصدير في اختراق الأسواق الدولية (دراسة حالة مؤسسة حفيظي لتوضيب وتصدير التمور)**، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة.
16. دهان غادة، **دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية**، مذكرة ماستر، علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة المسيلة، 2020.

17. دراجي سفيان، غانم عزيز، **دراسة تحليلية لآفاق وتحديات الاقتصاد الجزائري في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية**، مذكرة ماستر، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة برج بوعريريج، 2022.

18. بورياح كنزة، بطيوي محمد الأمين، **واقع وآفاق سياسة التصدير في الجزائر دراسة حالة بمديرية الجمارك لولاية مستغانم**، مذكرة ماستر، علوم تجارية تخصص مالية وتجارة خارجية، جامعة مستغانم، 2020.

19. بوعافية بشرى، عوامري دنيا، **دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تنمية الصادرات الجزائرية: الفرص والتحديات**، مذكرة ماستر، علوم تجارية تخصص مالية وتجارة دولية، 2022.

مقالات وملتقيات:

1. شاشوة حميد، **دور المناطق الحرة في الاندماج الاقتصادي المغاربي**، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، المجلد 07، العدد 03، جامعة الأغواط 2016.
2. بلعزوز بن علي، **دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة حالة المنطقة الحرة "بلارة"**، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2006.
3. أوسرير منور، **دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)**، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة بومرداس، 2003.
4. زرزار العياشي، غياد كريمة، دور **المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، تجارب دولية**، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 03، 2018.
5. بن علال بلقاسم، شعنبي مريم، بورداش شهرزاد، **دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2019.
6. بشار محمد الأسعد، **المناطق الحرة**، الموسوعة القانونية المتخصصة، المجلد السابع، رقم 214، القاهرة.
7. دحمان بن عبد الفتاح، أسماء بلعمى، **استراتيجية التنويع الاقتصادي على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2018.

8. يوسفي رشيد، هواري أحلام، سدي علي، **وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 08، العدد 01، 2019.
9. بن عبد العزيز سفيان، **التجارة الخارجية الجزائرية نحو الدول الإفريقية عبر المعابر الحدودية –المعبر الحدودي بين الجزائر وموريتانيا نموذجا–**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09، العدد 02، 2021.
10. بوعكاز إيمان، بحري أميرة، **المنطقة الحرة "بير أم كرين" ودورها في ترقية الصادرات الجزائرية: الوعود والآفاق**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 05، 2020.
11. بن يوب فاطمة، **تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنويع الاقتصادي في الجزائر**، جامعة قالمة.
12. زواوي فضيلة، **إشكالية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وإجراءات ترقيتها**، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 07، العدد02، 2017.
13. سايحي يوسف، خمقاني عبد الهادي، **سبل تنشيط التعامل التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 04، 2020.
14. شنوف عبد الرؤوف، العروسي شيخة مبروك، عباسي بوبكر، دور **المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر– التجربة الإماراتية أنموذجا–**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2020.
15. عليوش قربوع إبتسام، حرفوش سعيدة، **دور المناطق الحرة في تنمية التجارة البينية– دراسة حالة المنطقة العربية–**، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد الأول، العدد الأول، 2020.

المواقع الالكترونية:

1. http://www.worldfzo.org/#
2. https://www.jafza.ae/
3. https://www.fdiintelligence.com/
4. https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9/

5. https://www.ennaharonline.com/
6. https://www.echoroukonline.com/
7. https://www.independentarabia.com/
8. https://www.alaraby.co.uk/
9. https://ar.taqadomy.net/
10. https://www.aljazeera.net/
11. https://www.echaab.dz/
12. https://www.aps.dz/
13. https://www.noonpost.com/
14. https://kapitalis.com/tunisie/
15. https://kapitalis.com/tunisie/
16. https://ultraalgeria.ultrasawt.com/
17. https://www.aa.com.tr/
18. https://www.sahm-media.dz/
19. https://akhbarelwatane.dz/
20. https://news.radioalgerie.dz/fr
21. https://www.alaraby.com/
22. https://arabic.euronews.com/
23. https://elikhbaria.dz/
24. https://www.maghrebvoices.com/
25. https://www.alalam.ir/
26. https://almostathmir.dz/